

جامعة الملك عبدالعزيز  
King Abdul Aziz University

UNIVERSITY LIBRARIES

*Kingdom of Saudi Arabia*

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

الرقم : NO. ....

حققة اطروبا في شرح تحرير تفتيح البلب

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النخطوط"

الرقم: ٦٠٦١ - ١٢٠٧/٥  
الكتاب: (شرح كتاب في الفقه الشافعي)  
المؤلف: ملا محمد باقر رضا - ٩٢٦ هـ

تاريخ النسخ : ١٠٢١ هـ  
اسم الناسخ : ميكائيل بن عبد الله بن محمد بن أبي الحناوي  
عدد الأوراق : ١٥٤ - ١٥٥

ما احدث

三

٢١٧٣

ت. ١

(تحفة الطلاب في شرح تحرير تنقيح الباب) كلاهما  
تأليف الأنصاري ، زكريا بن محمد - ٩٢٦ هـ . بخط  
ميكائيل بن علي بن ميكائيل الطناوي سنة ١٠٣١ هـ .

١٢٢ ق ٢١ س ٥٠ ر ٢٠ × ١٥ سم

نسخة حسنة ، ناقصة الأول والأثناء ، خطها نسخ

٦٠٦١

معتاد ، طبع .

الأعلام ٨٠: ٣ نشرة دار الكتب المصرية ٢٤٤: ١

١- المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ .

٦٠٧



من نية الغسل  
في كل صلاة  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو

من نية الغسل  
في كل صلاة  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو

من نية الغسل  
في كل صلاة  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو

من نية الغسل  
في كل صلاة  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو

علي امتني لا امرتهم اي امره نجاب عند كل صلاة بوضوء  
ومع كل وضوء بسواك فان لم ينو بالاول صلاة كره  
التجديد **وغسل واجب** فيقوضا قبله وضوء كاملا  
وقيل يوتر غسل قدميه وذلك لخبر الصحيحين  
عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه ولم يتوضا في  
غسله من الجنابة وضوءه للصلاة زاد البخاري في رواية  
غير غسل رجلية ثم غسلها بعد الغسل قال في المجموع  
قال اصحابنا وسوا قدم الوضوء كله او بعضه او اخره  
او فعله في اثنا الغسل فهو محصل لسنة الغسل لكن  
الافضل تقديمه فالخلاف انما هو الافضل **وعند ارادة**  
**الجنب اكلا او نوما او وطيا او ارادة المحرمات**  
**نوما** للاتباع في الاولين ولا امر به في الاخيرين رواه  
الشيخان في الاخيرين ومسلم في البقية **وعند غضب**  
**لورود الامر به ومن غيبة** وكل كلام قبيح والغرض منه  
تكفير الخطايا كما ثبت في الاخبار **ومن مس ميت ومن**  
**حمله** خبر من غسل ميتا فليغتسل **ومن حمله** فليتوضا  
رواه الترمذي وحسنه وقيس بالحمل المس **ولغيرها**  
من زيادتي كقراءة قران او حديث وروايته ودرسين  
علم ودخول مسجد واذان واقامة وخطبة لغيب  
جمعة وزيارة قبر النبي صلى الله عليه ولم وزيارة سايب  
القبور وذكر في شرح الاصل زيادة على ذلك **وفرضه**

من نية الغسل  
في كل صلاة  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو

من نية الغسل  
في كل صلاة  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو

من نية الغسل  
في كل صلاة  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو

من نية الغسل  
في كل صلاة  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو

من نية الغسل  
في كل صلاة  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو  
فإن لم ينو







عليه ولم قال للاعرابي توضحا كما امرك الله وليس فيما امر  
الله شي من ذلك واما خبير لا وضوء لمن لم يسم الله عليه  
فضعيف او محمول على الكامل واقلمها بسم الله واكملها  
بسم الله الرحمن الرحيم فان تركها اوله ولو عمد استنبت في اثباته  
فيقول بسم الله اوله واخره **وغسل الكفين** هو اوضح  
من قوله اليدين وذلك للاتباع رواه الشيخان سواء يقين  
طهرهما ام لا **فان شك في طهرهما كره غسلهما في ما قليل**  
**قبل تثليث لغسلهما** وهذا من زيادتي وذلك لخبر مسلم  
اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاثا حتى  
يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين بانته يده انتشارها على  
به الى احتمال نجاسة اليد في النوم كان تقع على محل الاستنجاء  
بالخبر لانهم كانوا يستنجون به فيحصل لهم التردد والحق  
بالتردد بالنوم التردد بغيره ولا تروى الكراهة الا  
بغسلها ثلاثا للخبر وخرج بالقليل الكثير فلا يكره غسلهما  
فيه **والمضمضة والاستنشاق** للاتباع رواه الشيخان  
واما خبر تميميها واستنشقا فضعيف ولو صح حمل  
على التدب واقلمها ايصال الماء الى الفم والانف ولا يشترط  
ادارته ومجته من الفم ونثره من الانف ولا جذبها  
بالنفث الى الخيشوم **والمبالغة فيها لم يطر** الامام بها  
في خبر البر ولا ياتي بان يبلغ الماء في المضمضة أقصى الكتف  
وفوجي الاثنان والكتان ويشن امرار الاصبع

عليه

والبق وان كثر لم يشق الاخران عنه كدم البشران اما دم الدمايل  
والفروج ومحل الفصد والحجامة فصح في التحقيق وغيره انه كدم الاجبي  
فيغني عن قليله فقط وقضية كلام التهاج والروضة انه يغني عن كثيره  
ايضا **والماء القليل** بان لم يبلغ ظننين اذا انجس **انما يطهر بكنه** بان  
بلغها **والكثير** اذا انجس بغيره كما مر انما يطهر **بن** **والغير** بقيد  
زنده بقولي **بنفسه** زيد عليه او نقص منه وكان الباء كذا في الخلاف  
زواله ظاهر اجماع كجس وتراب للشك في ان الغبير زال او استنبت  
**باب مسح الكفين المسحاة** المواقعة في الطهر **مسح**  
**الفراخ في الاستنجاء** بالخبر وخوّه **ومسح الوجه واليدين في النيم**  
**بالتراب** **والمسح بالماء على سائر الج** من جبهة او لصوق فهذا اعم  
من تعبيرة بالجبيرة **ومسح الرأس** **ومسح الاذنين** **ومسح الكفين** **بالماء**  
**في الوضوء** في الثلاثة والاصل في الاجبر مع ما ياتي خبر الصحيحين  
جبري الحجازي قال راي رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الكفين  
**وهو اي المسح عليهما** **في رفع الحرف** عن الرجلين مسح الرأس في  
عن الرأس ولا يجوز ان يجمع به فرايض ولولم يرفع لامتنع ذلك كما في  
النيم **وانما يجوز المسح على الكفين في الوضوء** بدلا عن غسل الرجلين  
**لمسافر** بقيد زنده بقولي **سفر** **ثلاثة ايام** **بلياليهن** **ولغيرهن**  
من مقيم وعليه اقتصار الاصل ومسافر سفر غير قصر **يوما** **وليلة**  
لخبر النبي خزيمة وحيث ان في صحيحهما انه صلى الله عليه وسلم ارخص  
للمسافر ثلاثة ايام ولنا ليثي والمقيم يوما وليلة اذا تطهر فليس  
ان يمسح عليهما واحق بالمقيم المسافر سفر غير قصر والمراد بلياليهن

والمسافر ثلاثة ايام  
ولنا ليثي والمقيم يوما  
وليلة اذا تطهر فليس  
ان يمسح عليهما واحق  
بالمقيم المسافر سفر  
غير قصر والمراد  
بلياليهن

ولو كان كدم القليل مستقرا ولو جمع  
فانه يغني عنه على الرابع كانه شتم  
باختصار

والفروج ومحل الفصد  
والحجامة فصح في  
التحقيق وغيره انه  
كدم الاجبي فيغني  
عن قليله فقط  
وقضية كلام  
التهاج والروضة  
انه يغني عن  
كثيره ايضا

ايضا **والماء القليل**  
بان لم يبلغ ظننين  
اذا انجس **انما يطهر  
بكنه** بان بلغها  
**والكثير** اذا انجس  
بغيره كما مر انما  
يطهر **بن** **والغير**  
بقيد زنده بقولي  
**بنفسه** زيد عليه  
او نقص منه وكان  
الباء كذا في  
الخلاف زواله  
ظاهر اجماع كجس  
وتراب للشك في ان  
الغبير زال او  
استنبت

**باب مسح الكفين**  
المسحاة المواقعة  
في الطهر **مسح**  
**الفراخ في**  
**الاستنجاء** بالخبر  
وخوّه **ومسح**  
**الوجه** **واليد**  
**ين في النيم**  
**بالتراب** **والمسح**  
**بالماء على**  
**سائر الج** من جبهة  
او لصوق فهذا اعم  
من تعبيرة بالجبيرة  
**ومسح الرأس**  
**ومسح الاذنين**  
**ومسح الكفين**  
**بالماء في**  
**الوضوء** في الثلاثة  
والاصل في الاجبر مع  
ما ياتي خبر الصحيحين  
جبري الحجازي قال  
راي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم مسح  
على الكفين وهو اي  
المسح عليهما **في**  
**رفع الحرف** عن الرجلين  
مسح الرأس في عن الرأس  
ولا يجوز ان يجمع به  
فرايض ولولم يرفع  
لامتنع ذلك كما في  
النيم **وانما يجوز**  
**المسح على الكفين**  
**في الوضوء** بدلا عن  
غسل الرجلين **لمسافر**  
بقيد زنده بقولي **سفر**  
**ثلاثة ايام** **بلياليهن**  
**ولغيرهن** من مقيم  
وعليه اقتصار الاصل  
ومسافر سفر غير قصر  
**يوما** **وليلة** لخبر  
النبي خزيمة وحيث ان  
في صحيحهما انه صلى  
الله عليه وسلم ارخص  
للمسافر ثلاثة ايام  
ولنا ليثي والمقيم  
يوما وليلة اذا تطهر  
فليس ان يمسح عليهما  
واحق بالمقيم المسافر  
سفر غير قصر والمراد  
بلياليهن

من مقيم وعليه اقتصار  
الاصل ومسافر سفر غير  
قصر **يوما** **وليلة**  
لخبر النبي خزيمة وحيث  
ان في صحيحهما انه صلى  
الله عليه وسلم ارخص  
للمسافر ثلاثة ايام  
ولنا ليثي والمقيم  
يوما وليلة اذا تطهر  
فليس ان يمسح عليهما  
واحق بالمقيم المسافر  
سفر غير قصر والمراد  
بلياليهن

والمسافر ثلاثة ايام  
ولنا ليثي والمقيم يوما  
وليلة اذا تطهر فليس  
ان يمسح عليهما واحق  
بالمقيم المسافر سفر  
غير قصر والمراد  
بلياليهن











وجوبا بالنظر بالذات الى فاعله وهو اي فرض العين من الصلاة  
**احد عشر نوعا صلاة حضر وصلاة سفر وصلاة جمع وصلاة**  
**جمع وصلاة خوف وصلاة شدته اي الخوف وصلاة فضا فض**  
**وصلاة اعادته لخلل وصلاة غريق وصلاة معذور وسياتي**  
بيانها في محالها وثانيها **فرض كفاية** وهو مهم يقصر حصوله  
وجوبا من غير نظر بالذات الى فاعله وهو اي فرض الكفاية من  
الصلاة نوعان **صلاة جماعة وصلاة جماعة** وسياتي بيانها في محالها  
ومن غيرها كثير **كنهه مبني** وسياتي في محله **ورد سلام** على  
جماعة خبر ابي داود وخرجني عن الجماعة اذا مر وانا بسلام  
احدهم وخرجني عن الجلوس ان يرد احدهم **وجهاد** لكفار  
ببلادهم بعد الحج ثم وكان قبلها حراما ثم بعدها اذن لنا في قتال  
المشركين ان ابتدوا به ثم ايج لنا ابتداءهم به في غير الاشهر الحرم  
ثم امرنا به مطلقا بخوفه تعالى وقاتلوا المشركين كافة ودليل  
كونه على الكفاية قوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين  
اي قوله وكلوا وعد الله الحسن ففاضل بين المجاهدين والقاعد  
وعد كلا الحسن والعامي لا يؤعدها **وطلب علم** شرعي ما يتعلق  
به وتعلم قران وقيام تحج عليه وامر معروف ونهي عن منكروا ثلثها  
**سنة وفي صلاة غير** اصغر او اكبر لغير الحاج بمقتي اوله منفردا  
**وصلاة كسوف** لشمس او قمر **وصلاة استسقاء** عند الحاجة **وصلاة**  
**رواتب** للفرايض **وصلاة وتر** يفتح الواو وكسرها **وصلاة فجي**  
**وصلاة نوبة** وصلاة قيام **ليل** وصلاة تراويح **وصلاة تحية**

مسجدو

هذا هو الوجه في صلاة الجماعة  
فانها من جملة ما يشرع في الصلاة  
فانها من جملة ما يشرع في الصلاة  
فانها من جملة ما يشرع في الصلاة  
فانها من جملة ما يشرع في الصلاة

هذا هو الوجه في صلاة الجماعة  
فانها من جملة ما يشرع في الصلاة  
فانها من جملة ما يشرع في الصلاة  
فانها من جملة ما يشرع في الصلاة  
فانها من جملة ما يشرع في الصلاة

يفسدها بعد انعقادها **وجوده في الصلاة ثوبا بعيدا منه وهو**

**عارا وكان المصلي امة وعقيب في الصلاة ورأسها مكشوف**

لا تنافي الشرط مع القدرة على تحصيلها **وعقبها** من زيادتي كقطبيل

وكن قصير عمدا او اكل باكره **وفعله فاحش** **باب الاذان**

بالمعجزة وهو لغة الاعلام قال تعالى واذن في الناس بالبح وشرعا

فقد مخصوص يعلم به وقت الصلاة المكتوبة والاصل فيه قوله

تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة وقوله صلى

الله عليه وسلم في خبر الصحيحين فليؤذن لكم احدكم وهو سنة كفاية

وله شروط ومكروهات ومبطلات وسنن وسياتي بيانها وانما

**يسن مع الافاق** صلاة مكتوبة ولو فاقية كما ثبت في خبر مسلم

لا النافذة ومنذورة وصلاة جنازة **ويسن** الاذان ايضا في اذن

المولود واذ انقول الغيلان اي سحر الخجن والشيياطين ومعني

تقولت نلوت في صور والمراد دفع شرها بالاذان فان الشيطان

اذا سمع الاذان اذير وينادي **نورا** **فلفعل يصلي جماعة سنوية**

**كعبد وكسوف** وتراويح وهذا اعم من قوله وينادي في العبد

والكسوفين والاستسقاء **الصلاة جماعة** لو رودة في الصحاحين

وكسوف الشمس وقيس به الياء في الخبر ان منصوبان الاول

في الخبر الثاني بالجمالية ويجوز رفعها بالابتداء والخبر

ورفع احدها ونصب الآخر كما بينته في شرح الاصل **وما**

**عدا ذلك** من منذورة وصلاة جنازة ونفل لا يسن جماعة جامع

او يصلي فردي لا ينادي له بل يكره بشي لعدم وروده فيها

والخوفين

هذا هو الوجه في صلاة الجماعة  
فانها من جملة ما يشرع في الصلاة  
فانها من جملة ما يشرع في الصلاة  
فانها من جملة ما يشرع في الصلاة  
فانها من جملة ما يشرع في الصلاة



قوله اما النساء في محضر زعماء الغيبة وقوله  
يشترط للمهر ذكورة اي بالنسبة للاقامة بعد زوال  
الاهزاب بعد اما اذا من فينا في قوله وفي اذا  
لما للنساء في معنى قوله لغيبنا ونقصه كما  
الاما النساء فيشرط الذكورة في حقن النسبة  
اذ ان دون الاقامة وبهذا يجاب عما مر من

وشرطهما الاذان والاقامة ثم زيادتي **اسلام** في المودن والمقيم  
وتعبيروا فلا يصحان من كافر وغير مميز من صبي ومجنون وسكران  
لانها عبادة وليسوا من اهلها و**ذكرة** بغير زنة بقولي **غيرنا**  
فلا يصحان من امرأة وحشي للرجال والخنثى اما النساء فلا يشترط  
لهن ذكورة بل تسنى الاقامة لهن بان يقيم واحدة مكنه ولبسن  
للخنثى ان يقيم لنفسه وفي اذان المرأة للنساء خلاف والاصح انه  
غير مندوب لانه يخاف من دفع الصوت به العتنة فلو اذنت بلا  
رفع صوت لم يكره وكان ذكر الله تعالى او ترفع فيه فوق ما تنهح  
النساكره بل حرم علي الصحيح ان كان ثم اجنبى ومثلها في ذلك  
الخنثى و**وقت** اى وقت الاذان والاقامة لانها للاعلام به فلا  
يصح قبله **الا اذان** **نوع** قبل وقته من نصف الليل الحيز الصحيح  
ان بلا لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسبوا اذان ابن ام مكتوم  
خلاف الاقامة فانها لا فتاح الصلاة فلا تقدم دخول وقته **غيرها**  
من زيادتي كترتيب وجه الجماعة وعدم بناء غير **ومكرها** **ها**  
اي الاذان والاقامة وذكر مكرها والاقامة غير مكرها لاحت  
والجنب من زيادتي **وقوعها من محرت** لخبير الترمذي لا تؤذن  
الا وقت منقضى وقيلس بالاذان والاقامة **والكرامة الجنب** **اشد**  
منها للمحدث لغلط الخباية **وعر** **الاقامة** **اعلظ** منها في اي الكرامة  
ادانها لغيرها من الصلاة **والنعى** اى التطيب **بهما** **والتمطيط**  
اي التهيؤ **والسلام** لغير مصلحة فيهما فلو عطس حمد الله في نفسه  
وبى **والفقود** فيهما **لقد** علي القيام نعم ان كان مسافرا لا يكره

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript fragment. The text is written on aged, yellowed paper. A circular stamp or seal is visible near the center, containing the word "مكتبة" (Library). The script is dense and cursive, typical of historical Arabic manuscripts.

[illegible]

إلى اصفراد الشمس **ووقت** العذر وقت الظهر لمن جمع ووقت  
 الضرورة يعلم ما يأتي **ووقت** الحرمة يعلم مما مر فوق **وقت المغرب**  
**من الغروب إلى مغيب الشفق** لحرم مسلم وقت المغرب ما لم  
 يغيب الشفق وخبر ليس في النوم تغريظ انما التغريظ علي من لم  
 يصل الصلاة حتى يجي وقت الصلاة الاخرى ظاهراً فيقتضي امتداد  
 وقت كل صلاة إلى دخول وقت الاخرى اي غير الصبح لما سياتي في  
 وقتها وهذا وقت الجواز لها ولها اوقات اخرى **وقت** فضيلة  
 واختيار اول الوقت **ووقت** عذر وقت العشاء لمن جمع **ووقت**  
 ضرورة يعلم ما يأتي **ووقت** حرمة يعلم مما مر فوق **وقت العشاء** جواز  
 من مغيب الشفق **إلى الفجر الصادق** وهو المنشر ضوء معترضاً  
 بالافق لحبر ليس في النوم تغريظ وخرج بالصادق الفجر الكاذب وهو  
 يطلع مستطيلاً نحو السماء كذب السرحان وهو الذيب ثم يغيب  
 ويعقبه ظلمة ثم يطلع الفجر الصادق مستطيلاً اي منتشر كقمامة  
 ولها اوقات اخرى **وقت** فضيلة **ووقت** اختيار **وقت** عذر **وقت**  
 ضرورة **وقت** حرمة فوق الفضيلة اول الوقت **وقت الاختيار**  
 من اخر وقت الفضيلة **إلى ثلث الليل** ووقت العذر وقت المغرب  
 لمن جمع ووقت الضرورة يعلم ما يأتي ووقت الحرمة يعلم مما مر  
 فوق **الصبح** جواز اكرهه في الجملة **من الفجر الصادق إلى طلوع**  
**الشمس** لحرم مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس  
 ولها اوقات اخرى **وقت** فضيلة **ووقت** اختيار **وقت** جواز  
 بلا كراهة **وقت** ضرورة **وقت** حرمة فوق الفضيلة اول الوقت

انما اذناهم  
 منكم فاعلموا  
 انهم لا يعلمون  
 ما في قلوبكم  
 الا الله اعلم  
 السر وما تنصرون  
 واما قوله تعالى  
 ولا تعلمون ما  
 يحضركم من امره  
 الا الله اعلم  
 السر وما تنصرون  
 واما قوله تعالى  
 ولا تعلمون ما  
 يحضركم من امره  
 الا الله اعلم  
 السر وما تنصرون



**ووقت الاختيار** من آخر وقت الفضيلة **الاستغفار** أي الإضافة  
**ووقت الجواز** بلا كراهة إلى الحدة التي قبل طلوع الشمس  
**ووقت الحرمة** يعلم مما مر **ووقت الضرورة** يعلم من قول **ولو**

**اسلم كافر أو طهرت حائضاً ونفساً أو بلغ صبياً** بالمعنى الشامل مود بالمعنى  
له وللصبية أو أفاق مجنون أو مغيب عليه **وقد بقي من وقت**  
**الصلاة ما يسع قدر تكبيرة** فأكثرت **لزمته** تلك الصلاة لأنه أدرك

جزءها فكان كادراك الجماعة وكما يلزم المسافر الإتمام بقضائه فهو غرم  
يقوم بجزء من الصلاة وخرج بالتكبير دونها **وكذا** انكسر الصلاة  
**التي قبلها أن كانت تجمع معها** فيلزمه الظاهر مع العصور أدرك

تكبيرة آخر العصر والمغرب مع العشاء أدرك آخر العشاء أو وقت  
الثانية وقت الأولى في جواز الجمع فكذلك الوجوب ولا يجب  
واحدة من الصبح والعصر والعشاء أدرك جزءاً ما بعدها لا تنفاه

جواز الجمع بينهما ويشترط في لزوم ما ذكر امتداد السلامة من  
الموانع زمن إمكان الطهارة والصلاة فلو بلغ ثم جن ومضي في  
السلامة دون ذلك فلا لزوم نعم لو أدرك تكبيرة آخر العصر

مثلاً وخلاص الموانع ما يسعها وظهرها فعاد المانع بعد أن  
أدرك من وقت المغرب ما يسعها نعين صرفه إلى المغرب وما  
لا يكفي للعصر فلا يلزمه **باب الإمامة في الصلاة الأيمة**

فيها **ثمانية أنواع** أحدها **من لا تصح إمامته حال وهو**  
**الكافر** ولو زندقاً وغير المميز من مجنون ومغيب عليه وهي غير  
مميز وسكران لعدم الاعتداد بصلاتهم فقول وغير المميز

أعم من  
فصل المغرب  
فصل العشاء  
فصل الصبح  
فصل العصر  
فصل الظهر  
فصل الجمعة  
فصل الأعياد  
فصل النحر  
فصل التيمم  
فصل الاستسقاء  
فصل الاستسقاء  
فصل الاستسقاء

أعم من قوله والمجنون والمأموم والمشكوك في ما مومنه والأي  
المعتبرة في الأصل بالارت والالتع ومن حله **تحيل المعنى الفاحشة**  
**أن أمكنها التعلم** لتقصير الموم بهم ولتقصير الإمام وهذا أولي

وأفيد مما ذكر فيهما وإنما لم تصح إمامة المأموم لأنه نابع وصح  
شان الإمام الاستقلال فلا يجتمعان وأما المشكوك في ما مومنه  
فلعدم العلم باستقلاله أما الأي الذي لا يمكنه التعلم فسيأتي ولما

من حله لا تحيل المعنى كرفعها لحدله فتصح إمامته مع الكراهة  
أو تحيله في غير الفاحشة أو فيها ولم تكن التعلم فسيأتي **وثانيها**  
**من لا تصح إمامته مع العلم بحاله وهو المجنون** حدثاً أصغراً

أكبر **ومن عليه خاصة خفية غير معفو عنها ومن حله**  
**تحيل المعنى** وكان عالماً بالصواب وتعمد الحق مطلقاً أي في  
الفاحشة وغيرها أو سبق كسائه إليه ولم يعد القراءة على الصواب

**في الفاحشة أو أمكنه التعلم** ولم يعلم **وعلم النجس وتعمد الحق**  
**غيرها أي غير الفاحشة** لتقصير الموم بهم بخلافها مع الجهل  
بحاله لكن لصحة إمامة الأولين من هذا النوع فيفيد يعلم ما

يبقي في الخامس وخرج بالخفية الخاصة الظاهرة فمنع الصحة  
مطلقاً أن كانت غير معفو عنها وبما بعدها المعفو عنها فلا تنع  
الصحة مطلقاً أما الآخر في غير الفاحشة إذا لم يمكنه التعلم أو كان

جاهلاً أو ناسياً فتصح إمامته أي مع الكراهة وقولي ومن حله  
إلى آخره من زيادتي **وثالثها من لا تصح إمامته بالدونه وهو**  
**الخنثي** فتصح إمامته للأنثى لا للرجل لنفسه عنه ولا خنثى لجوز كونه

قوله في قوله الخنثي  
هو من جنس الذكر  
ولكنه لا يكمل  
إلى الجنين  
فلا يصح له  
إمامة  
فصل المغرب  
فصل العشاء  
فصل الصبح  
فصل العصر  
فصل الظهر  
فصل الجمعة  
فصل الأعياد  
فصل النحر  
فصل التيمم  
فصل الاستسقاء  
فصل الاستسقاء  
فصل الاستسقاء



هو كماله فانه لا يدخل تحت كماله من لا يجتر زرع كماله او لم يحق هبة كماله  
او يتعاطى معية من مودة او يعاشر اهل كنفه ودمهم او كرهه اكثر لقوم  
لا من مودع منه كما كثر كماله او الحيات المفضلة تصنعها لا طبعها فانه امام  
اما المامون الذي لا يكونون قلة بغير كماله فانه خلقه فان كرهه فانه  
حرمت امامته وسواء في جميع ما ذكر من كماله الامام ام لا من كماله

**رجلا والامام اثني واربعة من لا تنفع امامته الامثلة وهو**  
**الاثني والاي وهو من كل بحر في من الفاتحة بقيد زنده**

**بقولي ان لم يكن التعلم** فنصف امامته الاثني بطلها لا لرجل  
وحتى لنقصها عنى وانصاف امامته الاثني بطلها لا لانه  
ليس اهلا للتحمل واوردت الخبي عن محمد بن حنبل فاما نصه الاصل

لان ما صنع لا يصح فيه ما عرق من قوله الجواز والاي **كالان**  
بالمثناة وهو من يدعم في غير محل الادغام **والان** بطلها وهو  
من بدل حرفا باخر **ومن لم يكن حمل المعنى** بقيد زنده بقولي

**في الفاتحة** كان يصح تا اعنت او يكسرها **وتجوز عن التعلم** فنصف  
امامة كل منهم بطلها لا سنها بطلها في التفصان لا لغيره لا خلافها  
**وخامسها من لا تنفع امامته في صلاة وتصح في اخري وهو المسافر**

**والعبد والمبعض** وهو من زيادتي **والصبي والمحدث** ومن  
عليه غايته خفية **وجعل حالها** وهما من زيادتي فانه لا تنفع  
**امامته في الجمعة ان لم العددهم** لان تنافس الكمال المعتمد

في صحتها ونصح في غيرها وفيها ان لم العددهم وسادتها  
**من تكرر امامته مع جوارها وهو الفاسق والمبتدع** ان لم  
**يكفر ببدعته وغيرها** وهو من زيادتي كالفاء وهو من

يكفر بالفا والعوا او من تغلب على الامامة ولا يستحقها اما من  
يكفر ببدعته كالمجسم صريح ومثلي العلم بالجزبيات فلا  
يصح ان يكون اماما محال كما علم مما مر وتعبير بالفاسق

**والمبتدع** اولي من تعبيره بالمعلن بالفسق او اليزعة الا  
**الاعلان** في قوله تعالى ولا تنفع امامته الامثلة وهو

الاعلان في قوله تعالى ولا تنفع امامته الامثلة وهو

هذا هو كماله فانه لا يدخل تحت كماله من لا يجتر زرع كماله او لم يحق هبة كماله او يتعاطى معية من مودة او يعاشر اهل كنفه ودمهم او كرهه اكثر لقوم لا من مودع منه كما كثر كماله او الحيات المفضلة تصنعها لا طبعها فانه امام اما المامون الذي لا يكونون قلة بغير كماله فانه خلقه فان كرهه فانه حرمت امامته وسواء في جميع ما ذكر من كماله الامام ام لا من كماله

مع الامام لا ذراكه ركنا معه لاكتفاء دون فضيلة من اذركها  
من اولها روي ابوداود باسناد حسن من نوحا فاحسن  
وضوه ثم راح فوجد الناس قد صلوا اعطاه الله عز وجل  
مثلا اجر من صلاها او حضرها لا ينقص ذلك من اجرهم شيئا

وهو محمول على من لم يعند ذلك ووجه الدلالة منه حمل  
صلوا على شرعوا في الصلاة او هو باق على ظاهره ويفهم  
منه بالاولي ان من اذرك منها شيئا اعطي ذلك وقوله مثل

اجر من صلاها الى المراد انه كميته لا كيفيته فلا ينافي كونه  
دونه كبدنة من حضر اخر الساعة الاولي من يوم الجمعة مع  
بدنة من حضر اولها **وتدرك الجمعة بادرار ركعة مع الامام**

فيصلي بعد سلام الامام اخري لا تمامها قال صلى الله عليه وسلم من  
ادرك من صلاة الجمعة ركعة فقد ادرك الصلاة وقال من ادرك  
من الجمعة ركعة فليصل اليها اخري رواها الحاكم كل منهما

باسناد صحيح على شرط الشيخين **وتدرك الركعة بادرار**  
**ركوع** مع بقيتها بقيد زنده بقولي **محسوب للامام** خلاف غير

المحسوب له كان يكون محدثا او في ركوع خامسة قام اليها  
سهوا **باب ما يجزئ استعماله** هو لشمول الفرش  
وغیره اعم من قوله لبسه **محرم على الرجل والخبي** وذكره

من زيادة **استعمال الخبي** خبر البخاري نهانا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن لبس الخبي والديباج وان يجلس عليه ولما في  
ذلك من ظهور السرق **استعمال ما اكثره حري** وزنادون

فان كان اصله اكله فكله والا  
فان كان اصله اكله فكله والا

فان كان اصله اكله فكله والا

فان كان اصله اكله فكله والا



عكسه لذلك وتغلبا للاكثر فيهما ودون ما اذا استنويا  
لانه لا يسمى ثوب حرم عرقا وفي رواية اي داود باسناد  
صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما انما نهي النبي صلى الله عليه وسلم  
عن الثوب المصنوع من الحرير اي الخالص منه فاما العلم اي  
الطارز وسد الثوب فلا بأس به واستعمال **المسوح** كله  
او بعضه **بذهب او ورق** اي فضة و**المموة** اي المطلي به  
اي باحدها اذا حصل منه شيء بالعرض على النار لما روي ابو  
داود وغيره وحسنه النووي ان هذين يعني الذهب والفضة  
حرام على ذكرهما حتى حل لاناقتها وكفى بالذكور الخنا في احباطها  
اما المرأة فيحل لها ذلك للخبر المذكور وللولي بالباس ما ذكره  
للصبي وذكر الورق هنا وفيما ياتي من زيادتي **الا ان يصد**  
**الذهب او الورق** فلا يحرم ذلك لان نقاظ ظهور السرقة **والمحارب**  
اي المقاتل **لبشر ديباج تخين** لا يعني عنه غيره في دفع السلاح  
للضرورة والديباج بكسر الدال وفتحها نوع من الحرير ولحم  
**لبس صنوج** يمامة اي بذهب او ورق اذا جاءته الحرب  
اي لقيته بغنة ولم يجد غيره لذلك **وحل شد السر** اي  
ربطها به اي يمامة كما فعل عثمان وانس ابن مالك رضي الله عنهم  
بالنسبة للذهب **وحل الحرير لخو حكة** كروبر ودفع قمل  
لانه صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن  
العوام لبس الحرير لحكة كانت بهما ورخص لهما لبسه لقمل  
كان بهما رواهما الشيخان وخو من زيادتي **وحل للشخص**

من قول الامام سبيع بقدرها ثم ان عجز عن ذلك وف بقردها  
اي الفاتحة لان الميسور لا يسقط بالمعسور ولا يتوهم فيها  
خلاف التكبير لفوات العجز فيها وانه فان كان اخرس حرك  
لسانه وجوبا وسادسها ركوع الامر به في الكتاب والخبر الصحيحين  
واقله للقيام ان ينحني قدر بلوغ راحتيه ركبتيه واكمله تسوية  
ظهره وعنقه ونصب ساقيه واخذ ركبتيه بيديه وتفريق  
اصابعه للقبلة وسابعها اعتدال الامر به في الخبر السابق  
وتامتها سجود الامر به في الكتاب والخبر السابق بوضع الجبهة  
مكتوفة ووضع اليدين والركبتين واطراف القدمين ولو مستوي  
الخبر الصحيحين امرت ان اسجد على سبعة اعظم الجبهة واليدين  
والركبتين واطراف القدمين ويكفي وضع جزء من كل واحد منها  
والاعتبار في اليدين باطن الكف سواء الاصابع والراحة وفي الرجل  
بسطون الاصابع وفسس كشف اليدين والرجلين ويكره كشف الركبتين  
فلو قطع الكف او القدم لم يجب وضع طرف الباقي وتاسعها جلوس  
بين السجدين الامر به في خبر الصحيحين وعاشرها طمأنينة  
حيث يفضل رفعه عن هويته فيها اي في الركوع والثلاثة بعده  
للامر بها في الخبر المذكور مع خبر ابن حبان وحادي عشرها تشهد  
الخبر ما رواه البيهقي باسناد صحيح عن ابن مسعود قال كنا نقول قبل  
ان يقرض علينا التشهد السلام على الله السلام على فلان فقال النبي  
الله عليه ولم لانقولوا السلام على الله فان الله هو السلام ولكن قولوا  
التحيات لله الى اخره والمراد فرضه في الجلوس الاخير لا في الاول

الحياة مستدامة وما بعد توابعها  
تسقط وتنتهي والحقائق ما هي الا  
الطبيعية الا ان هذا الاقبال الصالح  
الذي مشواره سرفنا في







في وقت الثانية فان كان سائلا في وقت الاولى فناخيرها افضل  
والا فعكسه وذلك لانواع رواه الشيخان في الظهر والعصر ابوا  
داود وغيره في المغرب والعشاء **ولم يرد فيها في الصحيحين عن**  
**ابن عباس رضي الله عنهما** انه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعين عاما  
وما يجتمع الظهر والعصر والمغرب والعشاء في رواية لمسلم من  
غير خوف ولا سفر قال الامام مالك اري اي اظن ذلك بعد  
المطر اما الجمع له تاخيرا فلا يجوز لان المطر قد ينقطع قبل اتي  
وتختصر حصته من يصلي جماعة يمكن بعيد يتأذي بالمطر في  
طريقه والتج والبرد كطرا ان ذابا والجمعة كالظهر في جمع التقديم  
سفر ومطر **ويشترط لجمع التقديم سقرا ومطر** **والثاني**  
**والاول** بين الصلوتين لان ذلك هو المأثور فلا يبطل الواجب بالاقامة  
للمصلاة الثانية ولا بالطلب الخفيف للثمة وهذا ان الشيطان من زيادة  
**وبنية الجمع في الاول** ولومع الخلل فيها **الشيخ** التقديم المشروع  
عن التقديم سهوا **وبما السقرا** في الجمع له **الى بعد الثانية** ليقان  
العذر لجمع فلو اقام في الاولى او بينهما امتنع الجمع وان سافر ععب  
الاقامة **وجود المطر** في الجمع له **اول كل منهما لذلك وعند**  
**سلام الاولى** ليحقق اتصالها باول الثانية حال العذر ولا يضر  
انقطاعه في اثباتها وهذا الشرط من زيادتي **ويشترط لجمع التاخير**  
**كون التاخير نية الجمع قبل خروج وقت الاولى** **بذكر ركعة**  
**فاكثر** اذ ياد راضها منه تكون الصلاة اداء فلو اخرج بلا نية حتى  
خرج وقت الاولى او لم يبق منه ما تكون الصلاة فيه اداء عصى

في وقت الثانية فان كان سائلا في وقت الاولى فناخيرها افضل  
والا فعكسه وذلك لانواع رواه الشيخان في الظهر والعصر ابوا  
داود وغيره في المغرب والعشاء ولم يرد فيها في الصحيحين عن  
ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعين عاما  
وما يجتمع الظهر والعصر والمغرب والعشاء في رواية لمسلم من  
غير خوف ولا سفر قال الامام مالك اري اي اظن ذلك بعد  
المطر اما الجمع له تاخيرا فلا يجوز لان المطر قد ينقطع قبل اتي  
وتختصر حصته من يصلي جماعة يمكن بعيد يتأذي بالمطر في  
طريقه والتج والبرد كطرا ان ذابا والجمعة كالظهر في جمع التقديم  
سفر ومطر ويشترط لجمع التقديم سقرا ومطر والثاني والاول  
بين الصلوتين لان ذلك هو المأثور فلا يبطل الواجب بالاقامة  
للمصلاة الثانية ولا بالطلب الخفيف للثمة وهذا ان الشيطان من زيادة  
وبنية الجمع في الاول ولومع الخلل فيها الشيخ التقديم المشروع  
عن التقديم سهوا وبما السقرا في الجمع له الى بعد الثانية ليقان  
العذر لجمع فلو اقام في الاولى او بينهما امتنع الجمع وان سافر ععب  
الاقامة وجود المطر في الجمع له اول كل منهما لذلك وعند  
سلام الاولى ليحقق اتصالها باول الثانية حال العذر ولا يضر  
انقطاعه في اثباتها وهذا الشرط من زيادتي ويشترط لجمع التاخير  
كون التاخير نية الجمع قبل خروج وقت الاولى بذكر ركعة  
فاكثر اذ ياد راضها منه تكون الصلاة اداء فلو اخرج بلا نية حتى  
خرج وقت الاولى او لم يبق منه ما تكون الصلاة فيه اداء عصى

من زيادتي ونصر عليها في الامم ويجوز غير ذلك كما بينته في  
شرح الاصل **وان كان العدو في غيرها** اي غير جهة القبلة او  
فيها **وتم سائر** يمنع رويته وهذا الثاني من زيادتي **فرقمهم**  
الامام **فرقتين** تفق احدهما في وجه العدو ويصلي بالآخري  
**ركعة** حيث لا يبلغها الشهام **ثم عند قيامه** للثانية **تفارقه** الآخري  
بالنية ولو فارقت بعد الرفع من السجود جاز والاولي اوي **وتم**  
**صلاتها** ثم تذهب الي العدو **وتقف في وجهه** والامام قاري منظر  
لها في قيامه **ونحي تلك** الفرقة التي كانت في وجه العدو **فصلي**  
**بها ركعة ثانية ثم ثم صلاتها وتلقه** في تشهدته **ويسلم بها**  
ولو لم تفارقه الاولى بل ذهبت الي العدو ساكنة وجان الآخري  
فصلت معه الثانية فلما سلم ذهبت الي العدو وجان الاولى  
مكان الصلاة وانتم وذهبت الي العدو وجان الآخري وانتم  
صح لرواية ابن عمر والاولي رواية سهيل واخبارها الشافعي رضي  
سلامتها من كثرة المخالفة ولانها احوط لامر الحرب وهذه الصلاة  
بكيهيتها المذكورين صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع  
رواها الشيخان وله ان يصلي مرتين كل مرة بفرقة فتكون الثانية له  
نافذة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن نخل رواها الشيخان  
ايضا وتلك بكيهيتها افضل من هذه لانها اعدت بين الطائفتين  
وسلامتها عما في هذه من اقتداء المفترض بالمنقل المختلف فيه  
هذا كله اذا صلى ثنائيتين **فان صلى رابعة** **صلي بكل** من الفرقتين  
**ركعتين** وتشهد بها وانظر الثانية في جلوس الشهد او قيام

من زيادتي ونصر عليها في الامم ويجوز غير ذلك كما بينته في  
شرح الاصل وان كان العدو في غيرها اي غير جهة القبلة او فيها  
وتم سائر يمنع رويته وهذا الثاني من زيادتي فرقمهم  
الامام فرقتين تفق احدهما في وجه العدو ويصلي بالآخري  
ركعة حيث لا يبلغها الشهام ثم عند قيامه للثانية تفارقه الآخري  
بالنية ولو فارقت بعد الرفع من السجود جاز والاولي اوي وتم  
صلاتها ثم تذهب الي العدو وتقف في وجهه والامام قاري منظر  
لها في قيامه ونحي تلك الفرقة التي كانت في وجه العدو فصل  
بها ركعة ثانية ثم ثم صلاتها وتلقه في تشهدته ويسلم بها  
ولو لم تفارقه الاولى بل ذهبت الي العدو ساكنة وجان الآخري  
فصلت معه الثانية فلما سلم ذهبت الي العدو وجان الاولى  
مكان الصلاة وانتم وذهبت الي العدو وجان الآخري وانتم  
صح لرواية ابن عمر والاولي رواية سهيل واخبارها الشافعي رضي  
سلامتها من كثرة المخالفة ولانها احوط لامر الحرب وهذه الصلاة  
بكيهيتها المذكورين صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع  
رواها الشيخان وله ان يصلي مرتين كل مرة بفرقة فتكون الثانية له  
نافذة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن نخل رواها الشيخان  
ايضا وتلك بكيهيتها افضل من هذه لانها اعدت بين الطائفتين  
وسلامتها عما في هذه من اقتداء المفترض بالمنقل المختلف فيه  
هذا كله اذا صلى ثنائيتين فان صلى رابعة صلي بكل من الفرقتين  
ركعتين وتشهد بها وانظر الثانية في جلوس الشهد او قيام

من زيادتي ونصر عليها في الامم ويجوز غير ذلك كما بينته في  
شرح الاصل وان كان العدو في غيرها اي غير جهة القبلة او فيها  
وتم سائر يمنع رويته وهذا الثاني من زيادتي فرقمهم  
الامام فرقتين تفق احدهما في وجه العدو ويصلي بالآخري  
ركعة حيث لا يبلغها الشهام ثم عند قيامه للثانية تفارقه الآخري  
بالنية ولو فارقت بعد الرفع من السجود جاز والاولي اوي وتم  
صلاتها ثم تذهب الي العدو وتقف في وجهه والامام قاري منظر  
لها في قيامه ونحي تلك الفرقة التي كانت في وجه العدو فصل  
بها ركعة ثانية ثم ثم صلاتها وتلقه في تشهدته ويسلم بها  
ولو لم تفارقه الاولى بل ذهبت الي العدو ساكنة وجان الآخري  
فصلت معه الثانية فلما سلم ذهبت الي العدو وجان الاولى  
مكان الصلاة وانتم وذهبت الي العدو وجان الآخري وانتم  
صح لرواية ابن عمر والاولي رواية سهيل واخبارها الشافعي رضي  
سلامتها من كثرة المخالفة ولانها احوط لامر الحرب وهذه الصلاة  
بكيهيتها المذكورين صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع  
رواها الشيخان وله ان يصلي مرتين كل مرة بفرقة فتكون الثانية له  
نافذة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن نخل رواها الشيخان  
ايضا وتلك بكيهيتها افضل من هذه لانها اعدت بين الطائفتين  
وسلامتها عما في هذه من اقتداء المفترض بالمنقل المختلف فيه  
هذا كله اذا صلى ثنائيتين فان صلى رابعة صلي بكل من الفرقتين  
ركعتين وتشهد بها وانظر الثانية في جلوس الشهد او قيام



الثالثة وهو افضل لانه محل التطويل بخلاف جلوس التشهد  
الاول ولوفرهم اربع فرق وصلي بكل فرقة ركعة صحيحة  
**او صلي مغربا فصلي بفرقه ركعتين وبالثانية ركعة** ويجوز  
عكسه **وينتظر الفرقة الثانية في الركعة الثالثة** اي في  
القيام لها وهو افضل من انتظارها في التشهد الاول هذا كله  
اذا لم ينتد الخوف **فان اشتد الخوف** وان لم يلتمح القتال فلم  
يامنوا العدو ولو لو اعنه او انقسموا فرقتين فقوي ان اشتد  
الخوف موف بالغرض بلا ايعام غير ملاد الموضع فيه قول الاصل  
كغيره فان اشتد الخوف والتحم القتال **صلوا كيف امكن ركبانا**  
**ومشانا وعدوا واجمعا** والآخر من زيادتي قال تعالى فان خفتم  
فركبوا او ركبانا قال ابن عمر مستقبلي القبلة وغير مستقبليها واحتمل  
ذلك للضرورة وماله اذا كان بسبب القتال فلو اخرج عن القبلة سواء راكب  
لجأ الدابة وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض والي يخي وماله  
مع اختلاف الجهة كالمصليين حول الكعبة **فان امن المصلي وهو**  
**راكب نزل وجوبا وبني** علي صلاته وان كثر عمله في نزوله نعم  
لو استدبر القبلة في نزوله بطلت صلاته ولا يضر اخراجه جيمنا المستقبات  
وشمالا لكن يكره **وان خاف وهو راكبا** ولم يضطر الي الركوب  
**ركب واستأنف** صلاته لان الركوب اكثر عملا من النزول وخرج بزيادته  
ولم يضطر ما لو اضطر الي الركوب وركب فانه يثني **وكاخوف في**  
**القتال الخوف** علي معصوم من نفس وعضو ومنفعة وماله ولو لغيره  
**من نحو سبع** كجبة وخرق وغرق وغيرهم له بطله ليقنصر منه وهو

وإذا خاف من العدو ولو لو اعنه او انقسموا فرقتين فقوي ان اشتد الخوف موف بالغرض بلا ايعام غير ملاد الموضع فيه قول الاصل كغيره فان اشتد الخوف والتحم القتال صلوا كيف امكن ركبانا ومشانا وعدوا واجمعا والآخر من زيادتي قال تعالى فان خفتم فركبوا او ركبانا قال ابن عمر مستقبلي القبلة وغير مستقبليها واحتمل ذلك للضرورة وماله اذا كان بسبب القتال فلو اخرج عن القبلة سواء راكب لجأ الدابة وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض والي يخي وماله مع اختلاف الجهة كالمصليين حول الكعبة فان امن المصلي وهو راكب نزل وجوبا وبني علي صلاته وان كثر عمله في نزوله نعم لو استدبر القبلة في نزوله بطلت صلاته ولا يضر اخراجه جيمنا المستقبات وشمالا لكن يكره وان خاف وهو راكبا ركب واستأنف صلاته لان الركوب اكثر عملا من النزول وخرج بزيادته ولم يضطر ما لو اضطر الي الركوب وركب فانه يثني وكاخوف في القتال الخوف علي معصوم من نفس وعضو ومنفعة وماله ولو لغيره من نحو سبع كجبة وخرق وغرق وغيرهم له بطله ليقنصر منه وهو

فإذا خاف من العدو ولو لو اعنه او انقسموا فرقتين فقوي ان اشتد الخوف موف بالغرض بلا ايعام غير ملاد الموضع فيه قول الاصل كغيره فان اشتد الخوف والتحم القتال صلوا كيف امكن ركبانا ومشانا وعدوا واجمعا والآخر من زيادتي قال تعالى فان خفتم فركبوا او ركبانا قال ابن عمر مستقبلي القبلة وغير مستقبليها واحتمل ذلك للضرورة وماله اذا كان بسبب القتال فلو اخرج عن القبلة سواء راكب لجأ الدابة وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض والي يخي وماله مع اختلاف الجهة كالمصليين حول الكعبة فان امن المصلي وهو راكب نزل وجوبا وبني علي صلاته وان كثر عمله في نزوله نعم لو استدبر القبلة في نزوله بطلت صلاته ولا يضر اخراجه جيمنا المستقبات وشمالا لكن يكره وان خاف وهو راكبا ركب واستأنف صلاته لان الركوب اكثر عملا من النزول وخرج بزيادته ولم يضطر ما لو اضطر الي الركوب وركب فانه يثني وكاخوف في القتال الخوف علي معصوم من نفس وعضو ومنفعة وماله ولو لغيره من نحو سبع كجبة وخرق وغرق وغيرهم له بطله ليقنصر منه وهو

يرجوا العفو لو تغيب ولا تجد معه لاعتن ذلك فيما في فيه ما  
متر ثم ولا اعادة في الجميع وتجري صلاة شدة الخوف في العبد  
والكسوف لا الاستسقا لانه لا يخاف فوته بخلافها وقياسه ان  
ذلك تجري في كل نفل يخاف فوته كالرأب وتعتبر بنحو سبع  
اعم من قوله سبع اجية او حرق او غرق **بالت القضا**  
وهو فعل العباد كلها او الادون ركعة بعد وقت الادا استمر  
لما سبق لفعله مقنض **والاعادة** وهي فعل العباد في وقت ادائها تأني  
**يقضي الشخص ما فاته من وقت** وجوبا في القرض ونذيا في النفل  
كما ذكره الاصل في باب **متى تذكره** **وقدر علي فعله وان كانت**  
**الجهة تقضي ظهرا** لاجعة لخبر الصحيحين من نام عن صلاة  
او نسيها فليصلها اذا ذكرها والمبادرة الي قضا النفل سنة وكذا  
القرض الي الغرض ان فات بعدد والاوجبت **الا ان خاف فوت حاضرة**  
**فبدا بها** وجوبا وتعتبر كالاصل خوفا فونها صادق نفيه مما  
اذا امكنه ان يدرك ركعة من الحاضرة فيقضي قبلها الفائتة  
ايضا كما شمله المستثنى منه وحمل اطلاق تحريم بعض الصلاة عن  
وقتها علي غير ذلك ولو تذكر فائتة بعد شروعه في حاضرة  
انها ضايق الوقت او اتسع ولو شرع في فائتة معنفد اسعة  
الوقت فبان ضيقه وجب قطعها **او** ان لم يجد غير ثوب وهو  
**في رقعة عراة او اذ وجوا علي بر او مقام للصلاة فلا يقضي**  
**ما فاته حتى تنتهي النوبة اليه** والآخران من زيادتي **كاداء**  
**الحاضرة** في انه لا يؤديها فيما ذكر حتى تنتهي النوبة اليه **ان لم**

وإذا خاف من العدو ولو لو اعنه او انقسموا فرقتين فقوي ان اشتد الخوف موف بالغرض بلا ايعام غير ملاد الموضع فيه قول الاصل كغيره فان اشتد الخوف والتحم القتال صلوا كيف امكن ركبانا ومشانا وعدوا واجمعا والآخر من زيادتي قال تعالى فان خفتم فركبوا او ركبانا قال ابن عمر مستقبلي القبلة وغير مستقبليها واحتمل ذلك للضرورة وماله اذا كان بسبب القتال فلو اخرج عن القبلة سواء راكب لجأ الدابة وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض والي يخي وماله مع اختلاف الجهة كالمصليين حول الكعبة فان امن المصلي وهو راكب نزل وجوبا وبني علي صلاته وان كثر عمله في نزوله نعم لو استدبر القبلة في نزوله بطلت صلاته ولا يضر اخراجه جيمنا المستقبات وشمالا لكن يكره وان خاف وهو راكبا ركب واستأنف صلاته لان الركوب اكثر عملا من النزول وخرج بزيادته ولم يضطر ما لو اضطر الي الركوب وركب فانه يثني وكاخوف في القتال الخوف علي معصوم من نفس وعضو ومنفعة وماله ولو لغيره من نحو سبع كجبة وخرق وغرق وغيرهم له بطله ليقنصر منه وهو

وإذا خاف من العدو ولو لو اعنه او انقسموا فرقتين فقوي ان اشتد الخوف موف بالغرض بلا ايعام غير ملاد الموضع فيه قول الاصل كغيره فان اشتد الخوف والتحم القتال صلوا كيف امكن ركبانا ومشانا وعدوا واجمعا والآخر من زيادتي قال تعالى فان خفتم فركبوا او ركبانا قال ابن عمر مستقبلي القبلة وغير مستقبليها واحتمل ذلك للضرورة وماله اذا كان بسبب القتال فلو اخرج عن القبلة سواء راكب لجأ الدابة وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض والي يخي وماله مع اختلاف الجهة كالمصليين حول الكعبة فان امن المصلي وهو راكب نزل وجوبا وبني علي صلاته وان كثر عمله في نزوله نعم لو استدبر القبلة في نزوله بطلت صلاته ولا يضر اخراجه جيمنا المستقبات وشمالا لكن يكره وان خاف وهو راكبا ركب واستأنف صلاته لان الركوب اكثر عملا من النزول وخرج بزيادته ولم يضطر ما لو اضطر الي الركوب وركب فانه يثني وكاخوف في القتال الخوف علي معصوم من نفس وعضو ومنفعة وماله ولو لغيره من نحو سبع كجبة وخرق وغرق وغيرهم له بطله ليقنصر منه وهو

وإذا خاف من العدو ولو لو اعنه او انقسموا فرقتين فقوي ان اشتد الخوف موف بالغرض بلا ايعام غير ملاد الموضع فيه قول الاصل كغيره فان اشتد الخوف والتحم القتال صلوا كيف امكن ركبانا ومشانا وعدوا واجمعا والآخر من زيادتي قال تعالى فان خفتم فركبوا او ركبانا قال ابن عمر مستقبلي القبلة وغير مستقبليها واحتمل ذلك للضرورة وماله اذا كان بسبب القتال فلو اخرج عن القبلة سواء راكب لجأ الدابة وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض والي يخي وماله مع اختلاف الجهة كالمصليين حول الكعبة فان امن المصلي وهو راكب نزل وجوبا وبني علي صلاته وان كثر عمله في نزوله نعم لو استدبر القبلة في نزوله بطلت صلاته ولا يضر اخراجه جيمنا المستقبات وشمالا لكن يكره وان خاف وهو راكبا ركب واستأنف صلاته لان الركوب اكثر عملا من النزول وخرج بزيادته ولم يضطر ما لو اضطر الي الركوب وركب فانه يثني وكاخوف في القتال الخوف علي معصوم من نفس وعضو ومنفعة وماله ولو لغيره من نحو سبع كجبة وخرق وغرق وغيرهم له بطله ليقنصر منه وهو



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل الصلاة  
موسم من مواسم الخير  
وموسم من مواسم  
البر والنجاة  
والجنت

**• تحف قوتها والاصل عاريا ومنهما وقاعد رعاية حرمة الوقت**  
**• ان قدر فاقدر الطهورين على الفضا بطم لا يسقط برفضه**  
**• كما لمنهم لفقد الما محل يغلب فيه وجوده فلا يقضي به ما فاته**  
**• اذ لا فائدة للفضا فان وجد الما او وجد التراب محل لا يغلب**  
**• فيه وجود الما ففضي اما غير الموقت كالا ستسقا فلا يقضي كما ذكره**  
**• الاصل اخر باب التطوع وقد بسطت الكلام عليه ثم في شرح الاصل**  
**• ومن صلى ولو في جماعة صلاة صحيحة ثم ادرك في الوقت من**  
**• يصليها ولو منفردا سن له اعادتها معه للامر بها في خبر ابي**  
**• داود وغيره وصححه الترمذي في باب كيفية حكم صلاة**  
**• المعذور الا في بيانه صلى المريض كيف امكنه ولو موميا**  
**• للضرورة ولا يعيد ما صلاه لعموم عذره ولا ينقص ثوابه**  
**• عن ثوابه لو صلى متما للاركان لانه معذور وخبر البخاري اذا**  
**• مرض العبد او سافر كتب له ما كان يعمل صحيحا مقيما والمعتذر**  
**• المرض المشقة الظاهرة او خوف زيادة مرض او نحوه ويصلي**  
**• الغريق والمحجوس الخمس مومنين لما مر ويعيد ان ماضيا**  
**• باعما لتدرة ذلك وفي معناها المصلوب ونحوه كمشدود**  
**• وثاقه بالارض والصلاة الواقعة اولا في الوقت اذا**  
**• وكذا ان وقع منها فيه ركعة والا ففضا لخبر الصحيحين**  
**• ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة اي موداة ونحوه**  
**• ان من لم يدرك ركعة لا تكون الصلاة موداة والفرق ان الركعة**  
**• تشتمل على معظم افعال الصلاة اذ معظم الباق كالتكبير لها**  
**• جعل**

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل الصلاة  
موسم من مواسم الخير  
وموسم من مواسم  
البر والنجاة  
والجنت

**باب**  
**صلاة العيدين** هي سنة كما مر لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم  
عليها ولقوله تعالى فصل لربك واخر قيل المراد بالصلاة صلاة  
الاضحية وبالنحر الاضحية هي **ركعتان كالجعة فيما لها الا في**  
**اشياء** هو اولى من قوله في احدي عشرين لان المستثنى لا يخص  
فيها كما بينته بما فيه في شرح الاصل وذلك **كون وقتها من**  
**الطلوع الى الزوال** على الاصل في انه اذا خرج وقت صلاة دخل  
وقت اخري ولكن **الافضل تاخيرها الى ان ترتفع الشمس**  
**للاتباع** ويجوز فعلها في الصحراء للاتباع وان كان فعلها في  
المسجد افضل لشرقه الا ان يضيق فيكرة فيه للتبشير بالخر  
**خلاف الجعة لا تفعل الا في اينية كما مر وكان تكبيرا جهرا**  
**في الركعة الاولى قبل القراءة** والاستعاذه وبعد دعا الافتتاح  
**سبعاء في الثانية خمس** للاتباع رواه الترمذي وحسنه وبيّن  
**رفع يديه مع كل تكبيرة يفصل بين كل تكبيرتين مما ذكر بقوله**  
**سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والحمد لله** وهي الباقيات  
**الصلوات في قول ابن عباس وجماعة وقيل يفصل بغير ذلك**  
**كما بينته في الاصل والترحيل من زيادتي وكونها لا اذان لها**  
**ولا اقامة** فيها خبر مسلم عن جابر شهد مع النبي صلى الله  
**عليه وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين بغير اذان ولا اقامة**  
**وكان يكبر جهرا في ابتداء الخطبة الاولى تسعا وفي ابتداء الثانية**  
**سبع** ولا فيها لان ذلك هو المأثور وليست التكبيرات المذكور

هي سنة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل الصلاة  
موسم من مواسم الخير  
وموسم من مواسم  
البر والنجاة  
والجنت

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل الصلاة  
موسم من مواسم الخير  
وموسم من مواسم  
البر والنجاة  
والجنت



من الخطبة وانما هي مقدمة لها نقله في الروضة عن الشافعي  
 والاصحاب وذكر حكم صدقة الفطر والاضحى في الخطبة لان  
 الايق بالاحمال وتقديم الصلاة عليها اي الخطبة للاتباع وله الشافعي  
 وغيره فلو قدم الخطبة لم يعتد بها كالسنة الرابطة بعد الفريضة  
 اذا قدم عليها بخلاف الجمعة لانصح الابتغى الخطبة عليها كما  
 مر ورفقوا بان خطبتها بشرط لصحتها وشأن الشرط ان يقدم  
 وبان الجمعة فريضة فاخرت ليدركها المتأخر وتشارك صلاة  
 الاضحى صلاة الفطر في التكبير المرسل جهر او هو من غروب الشمس  
 ليلا في العيد هو اعم من قوله من روية الهلال الى صلاته اي التحم  
 بصلاة العيد لان الكلام مباح اليه والتكبير اولى ما يستعمل به  
 لانه ذكر الله تعالى وشعار اليوم والتكبير اولى ما يستعمل به لانه  
 ذكر الله تعالى وشعار اليوم وتكبير ليلة الفطر اكر من تكبير ليلة  
 الاضحى للنصر عليه بقوله تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على  
 مخالفتكم ليلا الاضحى فانه ثبت بالقياس وتخالفتها في ناخير  
 صدقتها وهي الاضحى عن الصلاة والخطبة للاتباع رواه  
 الشيخان بخلاف صدقة الفطر يندب تأخيرها وذلك لينسج وقت النضية  
 قبل الاضحية صلاة الفطر يندب تأخيرها وذلك لينسج وقت النضية  
 بعد الصلاة ووقت الفطر قبلها وفي التكبير المقيد جهر او هو لغیر  
 الحاج من صلاة صبح يوم عرفة الى عصر اخر ايام التشريق للاتباع واه  
 الحاكم وصح اسناده اما الحاج فمن ظهر يوم النحر الى صبح اخر ايام التشريق  
 وقيل غير الحاج كالحاج وصح في المنهاج كاصله وهذا التكبير يكون خلف

الفريض

لغوله قد اقل  
 من زكاة

فيه حذق مضاف  
 اي ووقت صدقة  
 الفطر اه

الفريض ولو صلاة جنازة وان استثناهما الاصل وخلف  
 النوافل ولو كانت الفريض والنوافل مقضية لان التكبير  
 شعار الوقت بخلاف عيد الفطر لا تكبير فيه خلف شي من  
 ذلك الا مسجدتي تلاوة وشكر فلا تكبير خلفها ياب  
 صلاة الاستسقا هي سنة عند الحاجة كما مر والاصل  
 فيها قبل الاجماع الاتباع رواه الشيخان والاستسقا طلب  
 السقيا وهو ثلاثة انواع ادناها مجرد الدعاء واوسطها الدعاء  
 خلف الصلاة وفي خطبة الجمعة وخود ذلك وافضلها الاستسقا  
 بركعتين وخطبتين وهو ما ذكرته بقولي هي ركعتان كملا  
 العيد فيما لها الاية المناداة قبلها بان يأمر الامام او نائبه  
 من ينادي للناس بالاجتماع لها في وقت معين وبالنبوة واخراج  
 البهايم ومن هذا يؤخذ ان وقتها لا يختص بوقت صلاة العيد  
 وفي صوم يومها وتلاته من الايام قبله لان له اثر في رياضة  
 النفس واجابة الدعاء وفي ترك الزينة فيها اي في الصلاة بان  
 يلبس قبل خروجه لها ثياب بدلة وهي التي تلبس حال الشغل للاتباع  
 رواه الترمذي وصححه وينزع عنها بعد وقايعه من الخطبة مع  
 خطبتين كخطبتي العيد فيما لها الاية صحتها قبل الصلاة  
 بخلافها في صلاة العيد لا يصحان كما مر وهذا من زيادتي وفي  
 اكثر الاستغفار فيها بدل اكثر التكبير في خطبتي العيد  
 ويدعو في الخطبة الاولى اللهم استغنا غيتا مغيتا مرييا مرييا  
 عذرا مجلا سحا طنقادا بما اللهم استغنا الغيت ولا تجعلنا

لمع

توكل كما هو راجع لقوله سنة اه  
 وسنة رتبة الله دعوت  
 مطعون واقتد وصوم وروى  
 ودعوه وادع بالعباد في  
 رمة

منعلق بمحذوق مقدم ركعتين  
 اتم كلامه ان لا يكون في خطبة  
 واحدة كما في العيد وهو كذلك  
 اه  
 هنياع



من القانطين اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فادرس السما  
 علينا مدرارا اي كثير الدر **وفي قراءة اية استغفر واراكم انه**  
**كان غفارا** فيهما بان يقول استغفر واراكم انه كان غفارا يرسل  
 السما عليكم مدرارا وعلم من تقييد الاستغفار بالخطيئين  
 انه ياتي بتكبير الصلاة وبالذكر بين كل تكبيرين كما في صلاة  
 العبد وهو كذلك **وفي الاسرار بعض الدعاء فيها** فقولي فيهما  
 قبيد في المذكورات قبله كما تقرر **وفي التوجيه** اي بالدعاء للقبلة  
 بعد صدور الخطبة الثانية بخواتمها وببالغ فيه حينئذ فاذا  
 اسر دعا الناس سرا واذا جهي امنوا **وفي تحويل الردا** عنده  
 توجهه للقبلة فيجعل يمينه يسارة وعكسه لاتباع روة البخاري  
 وينكسه فيجعل اعلاه اسفله وعكسه **وفي رفع ظهر الدين**  
**الي السماء** في الدعاء لاتباع رواه مسلم وحكمته ان الفصد دفع  
 البلا خلاق الفاصد حصون شي يجعل يطن بديه الي السما **وفي**  
**ابدال التكبير بالاستغفار فيهما** اي الخطيئين فيقول استغفر  
 الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه بدل كل  
 تكبيرة ويسأل الاستسقا باهل الخير كما استسقى عمر بالعباس  
 عم النبي صلى الله عليه وسلم اللهم انا كنا اذا خطبنا نوسلنا بيننا  
 ففسقنا وانا نفوسل اليك بعم نديتنا فاستقنا ففسقنا **باب**  
**صلاة الكسوفين** كسوف الشمس والقمر ويقال فيها خسوفان  
 وفي الاول كسوف وفي الثاني خسوف وهو الاشر من عند الفقهاء  
 وحتى عكسه وصلاتهما كما في الاصل فيها قبل الاجتماع حين

فقال

الصحيحين

في صلاة الكسوفين

الصحيحين ان الشمس والقمر ايتان من ايات الله لا ينكسفان لموت  
 احد ولا لحياته فاذا رايتهم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكسف ما يك  
**هي ركعتان بعدها خطبتان** ركعة صلاة وخطبة العبد فيهما لها  
**الا في انه لا تكبيرات فيها** وفي انه ليس في كل ركعة قباها **ان**  
**وقرآنان وركوعان طوال** وكذا ليس تطويل السجود نحو الركوع  
 الذي قبله وقد ثبت ذلك في الصحيحين وبكفي في القراءة فراه الفاتحة  
 والاكمل ان يقرأ بعدها في القيام الاول البقرة وفي الثاني آل  
 عمران وفي الثالث النساء وفي الرابع المائدة وهذا قريب  
 فلهذا قال قوم يقرأ في الاول البقرة وفي الثاني كما في اية  
 منها وفي الثالث كما في خمسة وخمسين وفي الرابع كما في اية  
 متصوص عليه ويسبح قدر ما في اية من البقرة وثمانين  
 وسبعين وخمسين في الركوعات ولمن قصد فعلها ركعتين  
 كسنة الظهور ان يصليها كذلك كما رواه ابو داود وغيره  
 عن فعلة صلى الله عليه وسلم ويكون تاركا للافضل واذا اتى بالفضل  
 فلا يجوز زيادة ركوع ثالث لئلا يدي الكسوف ولا ينقص ركوع  
 للاجلا **وفي قراءة اية نوبية** تحتمل بها في الخطبة على الخروج  
 من المعاصي وفعل الخير والصدقة وتحذيرهم الغفلة والاعتذار  
 ويامرهم باكتساب الدعاء والاستغفار والذكر لاتباع كما في  
 الاخبار الصحيحة **وفي الاسرار في صلاة كسوف الشمس** لاتباع  
 رواه الترمذي باسناد صحيح ولا يها صلاة نهار **وفي الجهر في**  
**صلاة كسوف القمر** لاتباع رواه الشيخان ولا يها صلاة ليل

قوله حتى غاب الدعاء وقطع  
 الصلاة وقدم

قوله في كسوف اي استسقا

في صلاة الكسوفين







هذا هو الأصل في صلاة الفجر  
والصلاة في وقتها  
والصلاة في وقتها  
والصلاة في وقتها

**صلاة الفجر** لقوله تعالى يسبحن بالعشي والاشراق قال ابرعباس  
صلاة الاشراق صلاة الفجر وللأخبار الصحيحة فيها ووقتها  
من ارتفاع الشمس الى الزوال **واقبلها ركعتان وفضلها ثمان**  
**واكثرها ثنتا عشر** هذا ما في الروضة واصلها وصح في التحقيق  
ما جزم الاصل ان اكثرها ثمان ونقله في المجموع عن الأكثر قال فيهما  
وادي الكمال اربع وفضل منه سنت وديل ذلك ذكرته مع  
فوائد في شرح الاصل **ومنه صلاة النبوة لخبر ليس عبد يذنب**  
**ذنباً فيقوم فينوضا ويصلي ركعتين ثم يستغفر الله الاغفر له**  
رواه ابوداود وغيره وحسنه الترمذي **ومنه صلاة التراويح**  
**عشرون ركعة** بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان بين صلاة  
العشا وطلوع الفجر والاصل فيها الاتباع رواه التبخان مع مواظبة  
الصحابة عليها كما بينت ذلك مع فوائد في شرح الاصل **وبين**  
**كونها جماعة** لحث الشارع عليها **وان يؤتى بعدها في الجماعة**  
**الا ان وثق باستيفاظه آخر الليل** فالناخير افضل لخبر مسلم من  
خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخر الليل  
فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك افضل هذا  
ما في المجموع والذي في الروضة كاصلها ان كان لا شهيد له ينبغي  
ان يوتر بعد راتبة العشاء والا فالأفضل ناخير وخرج بعدها  
الوتر في غير رمضان فلا تشرع الجماعة فيه كسنة الظهر ونحوها  
**ومنه قيام الليل** لحث الشارع عليه **فان اقتصر على بعضه** وقسمه  
اثلاثا فالأفضل **جوفه** اي ثلثه الاوسط او انصافا وغيرها

فاخه

هذا هو الأصل في صلاة الفجر  
والصلاة في وقتها  
والصلاة في وقتها  
والصلاة في وقتها

فاخه وافضل من ذلك سدسه الرابع والخامس قال في المجموع  
وهذا ملاد الشافعي وغيره لقولهم الثلث الاوسط افضل وديل  
ذلك مذكور في شرح الاصل **واحد لعدد ركعاته** للأخبار الدالة  
لذلك كقوله صلى الله عليه وسلم لا يبي ذر الصلاة خير موضع استكثر  
او قل رواه ابن حبان والحاكم في صحيحهما وقبل حدها ثنتي عشرة  
ركعة والتوجيه من زيادتي **ومنه تحية المسجد** لو اخله ان اراد الجلوس  
فيه **بركعتين** فاكتر تسليمات واحدة **قبل جلوسه في اي وقت**  
**دخله** حتى وقت الكراهة اذ لم يقصد بدخوله حينئذ التحية  
لخبر الصحيحين اذ ادخل احرك المسجد فلا يجلس حتى يصلي  
ركعتين وقولي فاكتر من زيادتي **وتنكر التحية بتكر دخوله**  
**المسجد ولو على قربة** لتجدد السبب **وتكره التحية اذا وجد**  
**المكتوبة نقام** المفهوم منه بالاولي ما ذكره الاصل وهو ما اذا  
وجد الامام فيها وذلك لخبر مسلم اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة  
الا المكتوبة ولانها تحصل بها كما تحصل بكل نفل وان لم تنوم  
ذلك لان المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بما  
ذكر قال في المهمات وما قالوه في المكتوبة يظهر اختصاصه بما اذا  
لم يكن الداخل قد صلى فان صلى جماعة لم تنكر التحية او فردي فالتحية  
الكراهة **او اذا دخل المسجد الحرام ففعلها اي التحية قبل**  
**الطواف** لان تحية البيت الطواف فلا يشتغل بتحية المسجد  
**او اذا خاف فوت الصلاة** وهذا من زيادتي **ولا نس التحية**  
**للخطيب اذا خرج** من مكانه للخطبة **ولا من** دخل في اخرها حيث

هذا هو الأصل في صلاة الفجر  
والصلاة في وقتها  
والصلاة في وقتها  
والصلاة في وقتها

ماية



لو فعلها فأنه أول الجمعة مع الإمام فتسقط النية بذلك  
وتسقط أيضا جلوسه عمدا وكذا سهوا أو جهلا مع طول الفصل  
ومنه صلاة الشبوح أربع ركعات يقول في كل ركعة منها بعد  
القرة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة  
مرة ويقول في كل من الركوع والرفع منه والسجدة تسين  
وأجلوس بينهما وجلستي الاستراحة والثناء لله عز وجل  
جلسة الشهود من زيادتي فذلك خمس وسبعون في كل  
ركعة رواها أبو داود وابن خزيمة في صحيحه وفيه أن استطعت  
أن تصليتها في كل يوم مرة فافعل فإن لم تفعل ففي كل جمعة مرة فإن  
لم تفعل ففي كل شهر مرة فإن لم تفعل ففي كل سنة مرة فإن لم تفعل  
ففي عمرك مرة قال النووي في سنن الصلاة الشبوح نظري لأن  
فيها تغيير الصلاة وحدوثها ضعيف ومنه صلاة الاستخارة  
ركعتان الخبر البخاري عن جابر رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول  
إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول  
اللهم اني استخيرك بعلمك واستفذك بقدرتك واسألكم فضلك  
العظيم إلى آخره وبقيته فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم  
وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الأمر خير لي في ديني  
ومعاشي وعاقبة أمري أو قال في عاجل أمري واجله فاقدره لي فان الشروع  
وبسرك لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الأمر شر لي في ديني  
ومعاشي وعاقبة أمري أو قال في عاجل أمري واجله فاصرفه عني فتدبر  
واصرفني

واصر في عنه واقدري الخبر حيث كان ثم ارضى به قال وليس لي  
حاجته قال النووي والظاهر ان صلاة الاستخارة تحصل بركعتين  
من السنن الرواتب وتحتية المسجد وغيرهما من النوافل ويقرا بعد  
الفاحة في الركعة الاولى قلوبا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله  
احد ومنه وهو غريب **ركعتا الزوال عقبة** قال الشيخ ابو حامد  
يقرا فيها بعد الفاحة سورة الاخلاص فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه فعل ذلك وامر بفعله ومنه **ركعتان عند الرجوع من سفر**  
**في المسجد قبل دخوله بيته** للاتباع رواه الشيخان ومنه **ركعتا**  
**الوضوء ولو مجردا** عقبة الخبر الصحيحين من توفيا فاستمع الوضوء  
وصلي ركعتين لم يحدث فيهما نية غير له ما تقدم من فيه **وتبني**  
كما قال الاصل تبعنا للشيخ البلقيني **منه ما عقب التيمم والغسل**  
ايضا ومنه اشيا اخر ذكرتها في شرح الاصل **باب**  
**السجود هو خمسة انواع سجد صلاة** وتقدم بيانه في  
احكامها **وسجود لازم للماموم** بائتمامه وسبائي في الباب **وسجود**  
**تلاوة** وانما يسن للقاري والمستمع والسامع عقب قراءة اية السجدة  
لخبر الصحيحين عن ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن فيقرأ  
سورة فيها سجدة فيسجد وسجد معه حتي ما يجد بعضنا  
موضعا لمكان جبهته وفي روايه لمسلم في غير صلاة ويعتبر لخصته  
مع مامر التيمم وتكبيرة التحريم والسلام خارج الصلاة في الثلاثة  
وما عدا ذلك من رفع اليدين عند تكبير في التحريم والهوي والذكر  
في السجود والتكبير عند الرفع منه والتسليم الثانية فسنة

[illegible]















اربعون درهما وفي شرح الاصل فوايد تتعلق بذلك **وجبة الزكاة**  
**في حلي محرم** حلي ذهب او فضة للرجل **وحلي مكروه** كفضة صغيرة  
 للزينة لشمول الأدلة لهما **احلي مباح** كحلي من ذلك للبسر المرأة  
 فلا زكاة فيه بنا على زكاة الذهب والفضة تجب فيهما للاستغناء  
 عن الانتفاع بهما لا جوعرهما وحذفت من الاصل هنا اشياء  
 لعلها من محالها **باب زكاة التجارة** هي تغليب مال  
 بالمعاوضة لغرض الرخ والاصل وجوب زكاتها ما رواه الحاكم  
 باسنادين صحيحين على شرط الشيخين في الاصل صدقتها او البقر  
 صدقتها ما ولا الغنم صدقتها او في البر صدقتها وهو يفتح الموحدة في  
 وبالزراي الثياب المعدة للبيع **واجبها ربع عشر القيمة** اي قيمة  
 عروض التجارة **فان ملكك ينقد ولو دون نصاب قومت به** لانه الاصل  
**او يغير** كعرض ونكاح وخلع فهو اعم من قوله او بعض **في غالب نقد**  
**البلد** جريا على قاعدة الفقهاء فان غلب فيه نقدان وبلغ باحدهما  
 نصابا قوم به وان بلغ بهما قوم بالانفع للمستحقين على ما صححه في  
 المنهاج كاصله وما شأنا منها على ما صححه في اصل الروضة وهو المعتمد  
 وان ملكك ينقد وغير قوم ما قابل التفديده والباقي بغالب نقد  
**البلد فان كان غير نقد عرضا خلد الزكاة في عينه او عين**  
**ثمرة كسائمة وخل غلبت زكاة العين** للاجماع عليها بخلاف  
 زكاة التجارة **لكن لو سبق حول التجارة** بان اشترى ثمالها بعد  
 ستة اشهر مثلا من حولها نصاب سائمة **وجبت زكاتها التمام**  
**حولها ثم ينقد من ثمنه حول زكاة العين ابد اي** فنجب في سائبي  
 في حلي محرم حلي ذهب او فضة للرجل وحلي مكروه كفضة صغيرة  
 للزينة لشمول الأدلة لهما احلي مباح كحلي من ذلك للبسر المرأة  
 فلا زكاة فيه بنا على زكاة الذهب والفضة تجب فيهما للاستغناء  
 عن الانتفاع بهما لا جوعرهما وحذفت من الاصل هنا اشياء لعلها من  
 محالها باب زكاة التجارة هي تغليب مال بالمعاوضة لغرض الرخ والاصل  
 وجوب زكاتها ما رواه الحاكم باسنادين صحيحين على شرط الشيخين في  
 الاصل صدقتها او البقر صدقتها ما ولا الغنم صدقتها او في البر صدقتها  
 وهو يفتح الموحدة في وبالزراي الثياب المعدة للبيع واجبها ربع عشر  
 القيمة اي قيمة عروض التجارة فان ملكك ينقد ولو دون نصاب قومت به  
 لانه الاصل او يغير كعرض ونكاح وخلع فهو اعم من قوله او بعض في  
 غالب نقد البلد جريا على قاعدة الفقهاء فان غلب فيه نقدان وبلغ  
 باحدهما نصابا قوم به وان بلغ بهما قوم بالانفع للمستحقين على ما  
 صححه في المنهاج كاصله وما شأنا منها على ما صححه في اصل الروضة  
 وهو المعتمد وان ملكك ينقد وغير قوم ما قابل التفديده والباقي بغالب  
 نقد البلد فان كان غير نقد عرضا خلد الزكاة في عينه او عين ثمرة  
 كسائمة وخل غلبت زكاة العين للاجماع عليها بخلاف زكاة التجارة  
 لكن لو سبق حول التجارة بان اشترى ثمالها بعد ستة اشهر مثلا من  
 حولها نصاب سائمة وجبت زكاتها التمام حولها ثم ينقد من ثمنه  
 حول زكاة العين ابد اي فنجب في سائبي في حلي محرم حلي ذهب او  
 فضة للرجل وحلي مكروه كفضة صغيرة للزينة لشمول الأدلة لهما  
 احلي مباح كحلي من ذلك للبسر المرأة فلا زكاة فيه بنا على زكاة  
 الذهب والفضة تجب فيهما للاستغناء عن الانتفاع بهما لا جوعرهما  
 وحذفت من الاصل هنا اشياء لعلها من محالها باب زكاة التجارة هي  
 تغليب مال بالمعاوضة لغرض الرخ والاصل وجوب زكاتها ما رواه  
 الحاكم باسنادين صحيحين على شرط الشيخين في الاصل صدقتها او  
 البقر صدقتها ما ولا الغنم صدقتها او في البر صدقتها وهو يفتح  
 الموحدة في وبالزراي الثياب المعدة للبيع واجبها ربع عشر القيمة  
 اي قيمة عروض التجارة فان ملكك ينقد ولو دون نصاب قومت به لانه  
 الاصل او يغير كعرض ونكاح وخلع فهو اعم من قوله او بعض في  
 غالب نقد البلد جريا على قاعدة الفقهاء فان غلب فيه نقدان وبلغ  
 باحدهما نصابا قوم به وان بلغ بهما قوم بالانفع للمستحقين على ما  
 صححه في المنهاج كاصله وما شأنا منها على ما صححه في اصل الروضة  
 وهو المعتمد وان ملكك ينقد وغير قوم ما قابل التفديده والباقي  
 بغالب نقد البلد فان كان غير نقد عرضا خلد الزكاة في عينه او عين  
 ثمرة كسائمة وخل غلبت زكاة العين للاجماع عليها بخلاف زكاة  
 التجارة لكن لو سبق حول التجارة بان اشترى ثمالها بعد ستة اشهر  
 مثلا من حولها نصاب سائمة وجبت زكاتها التمام حولها ثم ينقد  
 من ثمنه حول زكاة العين ابد اي فنجب في سائبي

الاحوال وتجب مع زكاة العين فيما ذكر زكاة التجارة في الارض  
 والجرع والتبن ان بلغت نصابا اذ ليس فيها زكاة عين فلا  
 تسقط عنها زكاة التجارة باب زكاة النعم في ابل ونفرهم  
 وزكاتها واجبة بالنصر والاجماع **قوله نصاب الابل خمس فيها**  
**شاة** خذعة فان لها سنة ان لم خذع قبلها او ثبينة معز لها  
 سننار ويعتبر كونها صحيحة وان كانت ابله مراضا لانها وجبت  
 في الذمة وجرى كونها ذكرا وان كانت ابله اناثا كما سياتي **وفي**  
**عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث وفي عشرين اربع وفي خمس**  
**وعشرين بنت مخاض** فان عدمها حسا او شرعا بان لم  
 يملكها وقت الوجوب او كانت من جهنة او معيبة او مقصوبة  
**قابن لبون** او حق وان كان اقل قيمة منها ولا يكلف كرمه اذا  
 كانت ابله مهازيل لكن تمنع ابن اللبون **وفي سنن وثلاثين بنت**  
**لبون** لها سننار **وفي سنن واربعين حقة** لها ثلاث سنين **وفي**  
**احدى وستين خذعة** لها اربع سنين **وفي سنن وسبعين بنتا**  
**لبون وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة واحدى عشرين**  
**ثلاث بنات لبون** ثم في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين  
**حقة** جاء بذلك خبر ابي بكر السابقي رضي الله عنه في كتابه بالصوفة  
 التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخاري  
 عن انس ومن لفظه فاذا زاد على عشرين ومائة ففي كل اربعين  
 بنت لبون وفي كل خمسين حقة والمراد زادت واحدة لا اقل كما خرج  
 في رواية لابي داود وقد اوضحت الكلام على ذلك وعلي ما يتعلق به



في شرح المنهج والشاة تقع على الذكر وغيره ولو اتفق فرضان  
كما ينبغي بغير لم يتعين ان مع حقائق بل هن او خمس نبات لبون فان  
وجدت اياه احدهما اخذ والا فله تحصل ما شانهما وان وجدها  
تعين الا غلط وجه النسبية بالاشنان للذكورة ان ثبت المختار  
لا منها ان تكون من المختار اي الكوامل وان ثبت اللبون ان لا منها  
ان تكثر فتصير لبونا وان الحقة استحققت ان يطررها النخل او  
ان تتركب ويحل عليها فولان وان الحقة تجزع مقدم اسنانها اي  
تسقط **واول نصاب البقر ثلاثون ففيها تباع له سنة او تبعة**  
**كذلك وفي اربعين مائة لها سنان وفي ستين تبعا تم في**  
**كل اربعين مائة** جاء بذلك خبر النعماني وغيره وصححه الحاكم وغيره  
والبقرة تقع على الذكر وغيره **واول نصاب الغنم اربعون ففيها**  
**شاة وفي مائة واحد وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة**  
**ثلاث وفي اربع مائة اربع تم في كل مائة شاة** جاء بذلك خبر  
ابي بكر السابق وسواهما ذكر نفرقت نعمة في اماكن ام لا حتى لو  
ملك ثمانين شاة ببالدن في كل بلد اربعون لا يملك الا شاة واحدة  
**ولا يجزي اخراج ذكر من النعم الا ان تمحضت نعمة ذكورا او كان**  
**الذكر ذكرا شاة او ابن لبون او حقا او تبعا فيها من بيانه واستثنى**  
**ما عدا ابن اللبون والبيع من زيادتي** **باب زكاة التاب**  
الاصل في وجوبها قبل الاجماع مع ما ياتي قوله تعالى واتوا حقة  
يوم حصاده **لا زكاة في شئ منه الا في رطب وعنب وما صلح للخبز**  
**من الحبوب كبر وشعير وازر وعدس وذرة وحب وباق لا ودخل**

قوله او كان الذكر ذكرا شاة اي  
عن غير الجنس كما في الواجب  
في جنس ذكرا بل وشيء قوله او  
ابن لبون ذكرا فاما ما سئل  
اما الواجب في الجنس كالفحم فينبغي  
كونها اتمى اذا كان النصاب  
انما او بعضه ذكورا لا  
اصل باتفاق فشد رزها  
بجذبه كواجبه في غير الجنس فان هناك  
خلاف بانها بدل فحققت فيا وان كان لمع  
ان كلا اصلها كما مر اه قوله او تبعة لبون  
او صقاي فيما اذا عدم ثبت المختار  
او تبعة وقوله فيما مائة راجع للاربعه ارضه

قوله او كان الذكر ذكرا شاة اي  
عن غير الجنس كما في الواجب  
في جنس ذكرا بل وشيء قوله او  
ابن لبون ذكرا فاما ما سئل  
اما الواجب في الجنس كالفحم فينبغي  
كونها اتمى اذا كان النصاب  
انما او بعضه ذكورا لا  
اصل باتفاق فشد رزها  
بجذبه كواجبه في غير الجنس فان هناك  
خلاف بانها بدل فحققت فيا وان كان لمع  
ان كلا اصلها كما مر اه قوله او تبعة لبون  
او صقاي فيما اذا عدم ثبت المختار  
او تبعة وقوله فيما مائة راجع للاربعه ارضه

ولا خبر ردها اهوداود وغيره **واجبها العشران سقبت**  
**بلامونة والانصفة** اي نصف العشر لتقل المونة في الثاني  
وخفيها في الاول والاصل فيها خبر البخاري فيما سقت السرا والعين  
او كان عتريا العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر والعشر بفتح  
المثله وقيل باسكانها ما سقي بالسيل الناضح ما يبق على من يعبروا  
نحوه والاني ناضحة وانما تجب زكاة النبات بمعنى انه ينمو بسبب  
وجوبها بعد بدو صلاح الثمر **واشتراط الحب** وهذا من زيادتي  
وهو تعبير الشيخين كغيره فيقولوا اصل نخرج بعد الحفاف او بالخص  
فيه نظريتين وجهه في شرح الاصل نعم يسخر من الثمر بان يطوف  
من هو اهل الشهادات ولو واحد اكل شجرة وبذر ثمرة ثمرها او ثمره  
كل نوع رطباً ثمرها يساوي النخل الحاف من العين الى الزمة تم او زيبا  
لخج جافا **ومنها اي الثمر والحب جذاذا او حقيقا وتنقية**  
**على المالك** اي المستحقين ولا في مال الزكاة لان حق المستحق انما هو  
في حال الحاف **وشروط وجوبها اي زكاة النبات ان يباع خمسة**  
**اوسق وحي الف وثمانية رطل بغدادي فلا زكاة في اقل منها لخير**  
**الصالحين ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة** **واحد مائة مائة**  
**او اربعة** فلا زكاة فيما انزع بنفسه او زرعه غيره بغير اذنه كقوله  
في سوم التعم **ويضم نوع منه الى نوع اخر** اي لا يضر اختلاف النوع  
اختلاف الجنس **وخرج** الزكاة عند اختلاف النوع **من كل**  
**الانواع بفسطه** ان ينسب اذا لا يشقة **فان زكاة** لكثرة الانواع وقلة  
الانواع

قوله او كان الذكر ذكرا شاة اي  
عن غير الجنس كما في الواجب  
في جنس ذكرا بل وشيء قوله او  
ابن لبون ذكرا فاما ما سئل  
اما الواجب في الجنس كالفحم فينبغي  
كونها اتمى اذا كان النصاب  
انما او بعضه ذكورا لا  
اصل باتفاق فشد رزها  
بجذبه كواجبه في غير الجنس فان هناك  
خلاف بانها بدل فحققت فيا وان كان لمع  
ان كلا اصلها كما مر اه قوله او تبعة لبون  
او صقاي فيما اذا عدم ثبت المختار  
او تبعة وقوله فيما مائة راجع للاربعه ارضه



نفسها الزوج خلاف الامة بدليل ان سيدتها ان يسافر بها ويستريحها  
**ومكاتبها وعبد بيت المال والعبد الموقوف** فلا تلزمهم فطرته  
لضعف ملكك المكاتب وسيدته كما لا يجزي وليس للاخيرين مالك  
معين يلزمها **واجبها لكل واحد صاع** عند الرافعي شمانية درهم  
وثلاث وتسعون درهما وثلاث درهم وعند النووي شمانية وخمسة  
فمانون درهما وخمسة اسباع درهم **من غالب قوت بلده** كمن المبيع  
ولشوق النفوس اليه ويختلف ذلك باختلاف النواحي فاوفي الخبر  
السابق لبيان انواع لا للتخير **من جنس واحد** فلا يبعث الصاع عن  
واحد بان يخرج عنه من قوتين وان كان احدهما اعلى من الآخر الواجب  
لانه خلاف ما دلل عليه الاخبار **فان اعطي الميراث اعلى منه** اي من غالب  
قوت بلده **جاء** لانه زاد خبرا فاشبهه ما لودع بنت لبون او حقة او  
جذعة عن بنت مخاض **ولا يجزي اقل من صاع** لمخالفة الاخبار **الا**  
**من بعضه** هو اعم من قوله نصفه **مكاتب ولريق** هو اعم من قوله  
ولعبد **مشتري** **بن موسر ومعسر** ولمن لا يجد الا بعض صاع فيجزي  
كل منهم اقل من صاع بقدر ما فيه مما يقتضي لزوم الزكاة **ومن لم**  
**فطره نفسه** لزمه فطرته **من تلزمه نفقته** ملك او قرابة او  
تكاثر الا ان يكون من تلزمه نفقته **كافر** فلا تلزم فطرته من تلزمه  
نفقته بل لا تلزمه فطرته نفسه كما مر او تكون **زوجة ابية او**  
**مستولته** حيث لزمه نفقته اي الولد فلا تلزمه فطرتهما  
وان لزمته نفقته لان الاصل فيهما الاب وهو معسر والفطره  
لا تلزم المعسر خلاف النفقة فيحملها الولد لان عدم الفطره  
نفسها

مقدار كل منها **اخرج الوسط** منها لا اعلاها ولا ادناها رعائية  
للمجانين فلو تكلف واخرج من كل نوع قسطه جاز بل هو الافضل  
**وزرع العام** وهو اثني عشر شهرا **يضمان** كذرة تخرج في الخريف  
والربيع والصيف **ان وقع حصاذهما في عام** وهذا ما صححه الشيخان  
ونقله عن الاكثرين لكن قال الاسنوي انه نقل باطل ولم ار من صححه  
فضلا عن عزوه الى الاكثرين بل صحح كثير اعتبار وقوع زراعتهما في  
عام ونجاب بارد ذلك لا يقدح في نقل الشيخين لان من حفظ حجة  
على من لم يحفظ **باب زكاة الفطر** الاصل في وجوبها قبل الاجماع  
اخبر كحبر الصحيحين عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة  
الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر او صاعا من شعير على كل حر  
او عبد ذكر او انثى من المسلمين **تجب** اي زكاة الفطر **بالغرو** **وباخري يوم**  
**من رمضان على كل حر وعبد صغير وكبير ذكر وغيره** هو اعم من  
قوله وانثى **ميتا** دون الكافر الاصل الخبر ابن عمر السابق ولانها طهرة  
والكافر ليس من اهلها واما المرتد ففي وجوبها عليه ولو من تلزمه  
نفقته الاقوال في بقاء ملكه **الاخسة** من لا يفضل عن مسكنه  
وخادم حناجرها ويليقان به **وعن قوت من تلزمه نفقته ليلة**  
**العيد ويومه** ما يخرج فيهما اي في زكاة الفطر فلا تلزمه فطرته  
لناكد الحاجة لذلك بل وللضرورة في بعضه **وامرأة غنية لها**  
**زوج معسروهي في طاعته** فلا تلزمها فطرته خلاف ما اذا لم  
تكن في طاعته فانها تلزمها فطرته نفسها وخلاف الامة المروجة  
فان فطرتهما تلزمها وينحما عنها سيدتها والفرق كمال تسليم الحجة

نفسها الزوج خلاف الامة بدليل ان سيدتها ان يسافر بها ويستريحها  
ومكاتبها وعبد بيت المال والعبد الموقوف فلا تلزمهم فطرته  
لضعف ملكك المكاتب وسيدته كما لا يجزي وليس للاخيرين مالك  
معين يلزمها واجبها لكل واحد صاع عند الرافعي شمانية درهم  
وثلاث وتسعون درهما وثلاث درهم وعند النووي شمانية وخمسة  
فمانون درهما وخمسة اسباع درهم من غالب قوت بلده كمن المبيع  
ولشوق النفوس اليه ويختلف ذلك باختلاف النواحي فاوفي الخبر  
السابق لبيان انواع لا للتخير من جنس واحد فلا يبعث الصاع عن  
واحد بان يخرج عنه من قوتين وان كان احدهما اعلى من الآخر الواجب  
لانه خلاف ما دلل عليه الاخبار فان اعطي الميراث اعلى منه اي من غالب  
قوت بلده جاء لانه زاد خبرا فاشبهه ما لودع بنت لبون او حقة او  
جذعة عن بنت مخاض ولا يجزي اقل من صاع لمخالفة الاخبار الا من بعضه  
هو اعم من قوله نصفه مكاتب ولريق هو اعم من قوله ولعبد  
مشتري بن موسر ومعسر ولمن لا يجد الا بعض صاع فيجزي كل منهم اقل من صاع  
بقدر ما فيه مما يقتضي لزوم الزكاة ومن لم فطره نفسه لزمه فطرته  
من تلزمه نفقته ملك او قرابة او تكاثر الا ان يكون من تلزمه نفقته كافر  
فلا تلزم فطرته من تلزمه نفقته نفسه كما مر او تكون زوجة ابية او  
مستولته حيث لزمه نفقته اي الولد فلا تلزمه فطرتهما وان لزمته نفقته  
لان الاصل فيهما الاب وهو معسر والفطره لا تلزم المعسر خلاف النفقة  
فيحملها الولد لان عدم الفطره نفسها



لا يمكن الزوجة من الفسخ بخلاف عدم النفقة اما من لا تملكه  
فقط نفسه كالكافر فلا تملكه فطرة من تملكه نفقته نعم يلزم  
الكافر فطرة زينة وقربة وزوجته المسلمين بناء على انها تحب  
ابتداء على المؤدي عنه ثم يحملها عنه المؤدي **باب بيان**  
**محال جواز اخذ القيمة في الزكاة لا يجوز اخذها الا في خمس**  
**مسائل في زكاة التجارة** لانها مغلقها وفي الجيران وهو شتان  
او غرق درهما في الابل كما في اخذه مع بنت مخاض بدلا عن بنت  
ليس له وفي اخراج الشاة عن دون خمس غن من الابل وان  
لم تكن الشاة قيمة فهي معانها وفي جبر النفاة بين الاغبط وغيره  
ببغداد وشقص من الاغبط فيما لو اخذ الساعي اجتمعا في ضيق  
كما ينبغي بعبر غير الاغبط باخذها به بلا تقصير منه ولا تدليس من  
**باب المالك في صرف الامام** للمستحقين ما اخذه من النقد بدلا  
عن زكاة تجملها ولم ينع المحال الموقوع وله ذلك اي صرفه لهم  
بلا اذن جديد من المالك **باب بيان اجتمع زكائين في مال**  
واحد لا يجوز اجتماعهما فيه الا في حق رقيق هو اعم من قوله  
عبد مسلم للتجارة فقيه زكاتها وزكاة الفطر وزاد الاصل على المستحقين  
نظر لان الزكائين لم يجتمعوا في مال واحد **باب المبادلة في**  
**موجبة الاستيناف الحول الا في ثلاث مسائل في بيع سلع**  
**التجارة بعضها ببعض** وان لم يساو نصابا وفي بيعها او شراها  
**بنصاب** اي بعينه اذ لو اشترى في الذمة ونقده في التملك وجب  
الاستيناف **باب** في بيع سلع او شراها او بغيره كالا  
او بغيره كالا

الحاجة وعدم المعصية بسفرة وشرط اخذ الزكاة من هذه  
النية ان يكون مسالما وان لا يكون فيه رق الا المالك  
وان لا يكون من بني هاشم وبني المطلب ومواليهم نعم يجوز ان  
يكون لحوال والكيال والوزان والحافظ كافر او هاشميا ومظليا  
**ولا يجوز من كل منها اي من هذه الثمانية اقل من ثلاثة**  
من الاشخاص عملا باقل الجمع في غير الاخيرين في الآية وبا  
لقياس عليه فيها **الا العامل فيكتفي فيه بواحد اذا**  
**حصل به الغرض ولا يجوز للمالك ولو بناه نفعها**  
اي الزكاة لبلد اخر مثلا ولودون مسافة قصر مع وجود  
مستحق او بعضه في محل وجوبها خبز الصالحين صدقة  
تؤخذ من غنائمهم فتد على فقرائهم ولا منداد اطاع مستحق  
كالمالك اي زكاة ما بهما من المال والنقل بوحشهم وخرج بزاد  
للمالك الامام فله نقلها وله اي للمالك ولو بناه اخراج  
**زكاة امواله الباطنة** وهي النقد والعرض والركاز والخفوا  
بها زكاة الفطر والظاهرة وهي النعم والنايت والمعدن **ومنها**  
اي وصرف الزكاة الي الامام او الي من صرفه لها الي المستحقين  
لانه اعرق بالمستحقين واقد على التفريق **الا ان يكون جائرا**  
فصرفها الي المستحقين او الي من صرفها الي الامام ولو طلب  
الامام زكاة الاموال الظاهرة وجب التسليم اليه بخلاف  
واما الاموال الباطنة فقال الماوردي ليس للولاة نظر في زكاتها  
فرا البند واربابها احق بها فان بذلوها طوعا قبلها الواجب  
بصورته فان كان حان وقتها فليس له ان يمسها  
اي بغيره كالا

الزكاة من هذه  
النية ان يكون مسالما  
وان لا يكون فيه رق  
الا المالك  
وان لا يكون من بني  
هاشم وبني المطلب  
ومواليهم نعم يجوز  
ان يكون لحوال والكيال  
والوزان والحافظ كافر  
او هاشميا ومظليا  
ولا يجوز من كل منها  
اي من هذه الثمانية  
اقل من ثلاثة  
من الاشخاص  
عملا باقل الجمع  
في غير الاخيرين  
في الآية وبا  
لقياس عليه فيها  
الا العامل فيكتفي  
فيه بواحد اذا  
حصل به الغرض  
ولا يجوز للمالك  
ولو بناه نفعها  
اي الزكاة لبلد  
اخر مثلا ولودون  
مسافة قصر مع  
وجود مستحق  
او بعضه في محل  
وجوبها خبز  
الصالحين صدقة  
تؤخذ من غنائمهم  
فتد على فقرائهم  
ولا منداد اطاع  
مستحق كالملك  
اي زكاة ما بهما  
من المال والنقل  
بوحشهم وخرج  
بزاد للمالك  
الامام فله نقلها  
وله اي للمالك  
ولو بناه اخراج  
زكاة امواله  
الباطنة وهي  
النقد والعرض  
والركاز والخفوا  
بها زكاة الفطر  
والظاهرة وهي  
النعم والنايت  
والمعدن ومنها  
اي وصرف الزكاة  
الي الامام او الي  
من صرفه لها الي  
المستحقين لانه  
اعرق بالمستحقين  
واقدر على  
التفريق الا ان  
يكون جائرا  
فصرفها الي  
المستحقين او الي  
من صرفها الي  
الامام ولو طلب  
الامام زكاة  
الاموال الظاهرة  
وجب التسليم اليه  
بخلاف واما  
الاموال الباطنة  
فقال الماوردي  
ليس للولاة  
نظر في زكاتها  
فرا البند واربابها  
احق بها فان  
بذلوها طوعا  
قبلها الواجب  
بصورته فان  
كان حان وقتها  
فليس له ان يمسها  
اي بغيره كالا















الثالث عشر وتالياة للامر بذلك رواه النسائي وغيره وصوم  
**ايام الليالي السود** وهي الثامن والعشرون والتاليه وهذا  
من زيادتي **والمرءة صوم المريض والمسافر والحامل والمرضع**  
**والشيخ الكبير اذا خافوا منه مشقة شديدة** وقد يفتي  
ذلك الى التحريم **والنطوع بصوم** وعليه قضاؤه منه فانه يحذر  
لان تقديم الغرض اهم بل اذا ضاق وقت حرم النطوع وتعبري  
بالغرض اعم من تعبيرة بصوم رمضان **وافراد يوم جمعة او سبت**  
**او احد بصوم** للنهي عنه في الاولين رواه في الاول الشنخا وفي  
الثاني الترمذي وحسنه ولينعظم اليهود يوم السبت والنصارى  
يوم الاحد وذكره من زيادتي وكذا القولي **وصوم الدهر الى**  
**خاف به ضررا او فوت حق وصوم يوم عرفه لحاج فحلاف**  
**الاولي** وجعل الاصل مكرها وهو مع دليله ضعيف وباجماله  
فطره للحاج للاتباع ولتقوي على الدعاء **والصوم والحكم منه صوم**  
**العبد لله للنهي عنه وصوم ايام الشريق** ولو من متهم خبيث  
مثل ايام الشريق ايام اكل وشرب وذكر الله تعالى **وصوم**  
**حايض ونفسا للاجماع وصوم يوم الشكر** وهو يوم الثلاثاء  
من شعبان اذا حدث الناس برؤيته ولم يشهد بها احدا  
شهد بها عدد متصيان او عبيد اوفسقة وذلك لخبر مسلم  
من صام يوم الشكر فقد عقي ابا القاسم صلى الله عليه وسلم  
رواه الترمذي وغيره وصحوة هذا اذا صامه **بلا سبب**  
والا كان يكون عليه صوم او وافق عادة فلا يحرم بل يجزى

ليست  
بشيء  
من  
الاصناف  
التي  
يجوز  
الصوم  
فيها  
بل هي  
من  
الاصناف  
التي  
يحرم  
الصوم  
فيها  
لانها  
ليست  
بشيء  
من  
الاصناف  
التي  
يجوز  
الصوم  
فيها  
بل هي  
من  
الاصناف  
التي  
يحرم  
الصوم  
فيها

هذا  
هو  
الاصناف  
التي  
يجوز  
الصوم  
فيها  
لانها  
ليست  
بشيء  
من  
الاصناف  
التي  
يحرم  
الصوم  
فيها

هذا  
هو  
الاصناف  
التي  
يجوز  
الصوم  
فيها  
لانها  
ليست  
بشيء  
من  
الاصناف  
التي  
يحرم  
الصوم  
فيها

هذا  
هو  
الاصناف  
التي  
يجوز  
الصوم  
فيها  
لانها  
ليست  
بشيء  
من  
الاصناف  
التي  
يحرم  
الصوم  
فيها

ليست كنظيرة في الصلاة في الاوقات المكرهه وصومه  
**النصف الثاني من شعبان** خبر اذا انصف شعبان فلا صيام  
حتى يكون رمضان رواه الترمذي وقال حسن صحيح **الا ان يصله**  
**بما قبله او يصومه بسبب** كقضا وموافقة عادة فلا يحرم بل  
يجزى **باب ما يفعله الصائم** وان علمه بعضه  
مما امر **وهو وصول عين** من منع جوفه **ولو كفتة او مائة**  
**مضضة او استنشااق بمالغة** لقوله تعالى كلوا واشربوا حتى  
يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر والنهي عن  
المبالغة في الصوم بخلاف ما لو وصل بلا مبالغة لتولده من ماموا  
به بغير اختياره وخرج بالعين الاشر فلا يصير وصول رشح بالشتم  
الى دماغه ولا وصول الطعم بالذوق الى حلقه وبالمنفذ غيره فلا  
يضر الاكحال وان وجد به طعم الكحل في الحلق ولا وصول الدخن  
الى الجوف المسام وبالجوف مالو طعن في حدة مثلا او داوي جرحه  
فوصل ذلك الى الخ او اللحم **واستقاء** من زيادتي وان يتبين انه  
لم يعد من القي شي الى الجوف **وانزال** لمني باليس بشرة يشهوه  
كالوطي بلا انزال بل اوي **الا في نوم او نظر او فكر** او لمس بالاشهوة  
او ضم امرأة الى نفسه محائل فلا يفيد الانزال بشي منها الصوم  
لانها المباشرة او الشهوة **ووطني في فرج** قبل او دبر **مع نحر**  
**ذلك كله واخبره وعلم تحريمه** من زيادتي لثبوت بعض ذلك  
بالنص وبعضه بالاجماع فلا يفتى في من ذلك مع نسيان او كراه  
او جهل بالتحريم للعذر **والوطي في دبر كفيل** اي كالوطي فيه في  
ولو لم يمس ليرسل في ذلك ما رتبته فانه محل الاطراء لانه  
انزاله بسبب قبلته وفرجه او خنثا او مائل اليه وانزاله  
استمساؤه بيده او يذره عامدا فاما ما سببنا فليس له  
لفطره ولو جازيل حيث كان صوفه ولو لم يمس فليس له  
انزاله بسبب قبلته او خنثا او مائل اليه وانزاله  
استمساؤه بيده او يذره عامدا فاما ما سببنا فليس له  
لفطره ولو جازيل حيث كان صوفه ولو لم يمس فليس له

هذا  
هو  
الاصناف  
التي  
يجوز  
الصوم  
فيها  
لانها  
ليست  
بشيء  
من  
الاصناف  
التي  
يحرم  
الصوم  
فيها

هذا  
هو  
الاصناف  
التي  
يجوز  
الصوم  
فيها  
لانها  
ليست  
بشيء  
من  
الاصناف  
التي  
يحرم  
الصوم  
فيها

هذا  
هو  
الاصناف  
التي  
يجوز  
الصوم  
فيها  
لانها  
ليست  
بشيء  
من  
الاصناف  
التي  
يحرم  
الصوم  
فيها



في اد بارهن رواه الشافعي وصححه **وفي تحليل** للزوج الاول احتياطاً في اي الايام  
 له ولخبر ورد في الصحيحين وفي **تحسين** لانه فضيلته لئلا يهذه بالاسبق  
 الرديلة وفي **عنه** اذا حصل ذلك فقصود الزوجة **وفي انه لا يسط**  
**به الطلب في الايلا** لذلك في ان البكر لا نصير به كالنثيب الاستيذان قوله لو حصل  
 بالنطق وعدم الاخبار في النكاح وجعل الزفاف ثلاث ليال لبقاء البكارة  
**وفي غيرها** من زيادتي اي غير المذكورات كالمفعول به لا يجرى بل  
 يحد ويغرب وان كان محصناً وكما لو وطئ المشتري البكر في قبلها  
 ثم ظهر بها عيب لانه او وطئها في دهرها فله ردها وتكرير من كلامه  
 انه لا يجب الغسل اي اعادته بخروج المني منه بخلاف خروجه من القبل  
 فان فيه تفصيلاً لان وجوب الحادة الغسل ثم ليس خروج مني الواطي  
 بل خروج مني الموطوء **وجب مع القضا للصوم الكفارة على من افسد**  
**صومه** في رمضان **جماع اثم به للصوم** هو اوي من قوله عند افلا  
 كفارة علي من افسده بغير جماع او بجماع في غير رمضان كندر  
 وقضا لان النصل نمارد في افساد صوم رمضان جماع ولا علي مسافر  
 افطر بالزنا لان اثمه ليس للصوم بل له مع الزنا **وجب مع القضا**  
**الامساك للصوم في رمضان** لا في غيره **علي منع فطر** لتعديده  
 بافساده **وعلي من تسى** قلانا بقاء اي الليل او افطر ظانا الغروب **فما جلافة**  
**علي من تسى** قلانا بقاء اي الليل او افطر ظانا الغروب **فما جلافة**  
 فيم بالذلك **وعلي من بان له يوم تلاتي** شعبان انه من رمضان  
 لانه كان يلزمه الصوم لو علم حقيقة الحال **وعلي من سبقه طاء**

البالغة

**البالغة فيما من** من مضمضة او استنشاق لتقصيره بها بخلاف  
 صبي بلغ مفطراً او مجنون افاق او كافر اسلم او مسافر ومريض زال  
 عذرهما بعد الفطر لا يجب عليهما الامساك اذ لا تقصير منهم  
 ثم المسك ليس في صوم فلو ارتكب محظوراً لا شئ عليه سوى الاثم  
**باب الافطار في رمضان هو انواع ستة واجب مع القضا**  
**وهو لما يض ونفسا** للاجاء وخبر الصحيحين عن عائشة كئانوص  
 بقضا الصوم ولا نوم بقضا الصلاة **وجاز مع وجوب القضاء**  
**وهو لمريض** مشقة شديدة **ومسافر** سفر قصر اما الجواز  
 فلا اجاع والخوف الضرر واما وجوب القضا فلقوله تعالى ومن كان  
 مريضاً او على سفر اي فافطر فعدة من ايام اخر **وموجب الفدية**  
**والقضا وهو اثنان الافطار** **خوف علي غيره** كالافطار لانقاذ مشرف  
 علي غرق وافتطار حامل او مريض خوفاً علي الولد وان كان ولد غير مريض  
 اما وجوب الفدية فلما من في بابها واما وجوب القضا فكلا فطر للمريض  
 وبستنتي من ذلك المخيرة فلا فدية عليها اذا افطرت لثني ما ذكر  
 فان افطر خوفاً علي نفسه فلا فدية كما لمريض **واخير قضا شئ من**  
**رمضان مع امكانه حتي ياتي رمضان اخر** لما من في باب الفدية **وموجب**  
**للفدية دون القضا وهو لشايخ كبير** لما من في باب الفدية مع عجزه  
 عن الصوم ومثله مريض لا يرجى بروه **وعكسه** اي موجب للقضاء دون  
 الفدية **وهو لجمع كعفي علي** وناس للنسبة **ومنع** بفطره بغير  
 جماع تداركاً لما فات ولانه لم يبرح نص لوجوب الفدية عليهم والاصل  
 عدمه ولان الاثم مرضاً يدل جوازه علي الانبياء عليهم الصلاة والسلام

لهم



دون الجنون وتغيري عما ذكر اولى من انفساره على المعنى عليه وغير  
موجب لشي منها وهو الجنون لعدم تكليفه باب ما يكره في  
الصوم لاجله وهو عشرة على ما ياتي مشائمة وقد حرم فان شئت  
احد فليقل اني صائم وتأخير قطر لمن قصده ويراي ان فيه فضيلة  
خبر الصبي حين لا تزال امي بخبر ما عجلوا القطر زاد الامام احمد  
واخر الشحور ومفع علك بكسر العين وهو ما يوضع لانه يجمع  
الريق فاق اشدله افطر في وجهه وان القاه عطشه قال ابن الرفعة  
ولا فرق بين علك الخبز وغيره الا ان يكون له ولد مثلا لا ما وضع له  
غیره وذوق طعام خوف الوصول الي حلقه واختتام وجع خبز  
البخاري افطر الحاجم والمجوع للضعف والحاجم لانه لا يامن ان يصل  
الشيء الى جوفه بمصل الحجة وما ذكر من كراهة الاحتجام هو ما جزم به في  
الروضة وجزم في اصلها في موضع والمجموع بانه خلاف الاولي قال  
الاسنوي وهو المنصوص وقول الاكثرين فليكن القنوي عليه  
انتهى وفي معنى الاحتجام الانقضاء وقيل ان لم تحرك شفه  
ولا حرمت خبز البيه في باسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم رخص في  
القبلة للشبخ وهو صائم ونهي عنها الشاب وقال الشيخ بملك  
اربه والشاب يفتد صومه وما ذكر من كراهتها لمن لم تحرك شفه  
هو ما حكى عن نضر الامام والذي جزم به الشيخان وحكاه صاحب  
المذهب عن الشافعي انها خلاف الاولي وهو المعتد ودخول حرام  
لانه يضعف وسواك بعد الزوال لانه يزيل الجوع ونظره لما جعل  
له التمتع به بشهوة اما النظر لما لا يحمل فحرام على الصائم وغيره

فان لم يجد في الصوم  
كان قرا ما او غير ذلك وان  
كانت شائمة فانه لا يفرع بغيره  
فكرهه وهو ما يوضع لانه يجمع  
الريق فاق اشدله افطر في وجهه وان القاه عطشه قال ابن الرفعة  
ولا فرق بين علك الخبز وغيره الا ان يكون له ولد مثلا لا ما وضع له  
غیره وذوق طعام خوف الوصول الي حلقه واختتام وجع خبز  
البخاري افطر الحاجم والمجوع للضعف والحاجم لانه لا يامن ان يصل  
الشيء الى جوفه بمصل الحجة وما ذكر من كراهة الاحتجام هو ما جزم به في  
الروضة وجزم في اصلها في موضع والمجموع بانه خلاف الاولي قال  
الاسنوي وهو المنصوص وقول الاكثرين فليكن القنوي عليه  
انتهى وفي معنى الاحتجام الانقضاء وقيل ان لم تحرك شفه  
ولا حرمت خبز البيه في باسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم رخص في  
القبلة للشبخ وهو صائم ونهي عنها الشاب وقال الشيخ بملك  
اربه والشاب يفتد صومه وما ذكر من كراهتها لمن لم تحرك شفه  
هو ما حكى عن نضر الامام والذي جزم به الشيخان وحكاه صاحب  
المذهب عن الشافعي انها خلاف الاولي وهو المعتد ودخول حرام  
لانه يضعف وسواك بعد الزوال لانه يزيل الجوع ونظره لما جعل  
له التمتع به بشهوة اما النظر لما لا يحمل فحرام على الصائم وغيره

**باب ما يصل الي الجوع ولا يقطر وهو ما وصل اليه بنسيان**

او جهل او اكره للعذر واقصر الاصل على النسيان والاصل فيه خبر  
الصحيحين من شئ وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه  
الله واسقاه او خربان ريق به كطعام بين لسانه وقد عجن عن  
مجه لعذره خلاف ما اذا قدر على مجه لتقصيره او وصل اليه وكان  
غبار طريق بل لو فتح فاه عمد اخي وصل الي جوفه لم يقطر على الصحيح  
او كان غريانه دقيق او ذبا با طابا او حوة كبعض مشقة الاخرين  
عن ذلك باب الاعتكاف هو لغة اللبث خيل كان او شرا فاعدا  
اللبث في المنحرف من شخص مخصوص بنسبة والاصل فيه الاجماع  
والاخبار خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشرة الاوسطا  
من رمضان ثم اعتكف العشرة الاخرى ولا ربه حتى توفاه الله ثم اعتكف  
ازواجه من بعده وخبر البخاري انه صلى الله عليه وسلم اعتكف عشر  
من شوال وهو سنة مؤكدة كل وقت وفي العشرة الاخير من رمضان  
اكد اقتضاه صلى الله عليه وسلم وطلب ليلة القدر واركانه اربعة لبث  
وبنية ومعتكف ومعتكف فيه بشرط المعتكف اسلام وعقل وخلوع  
حدث الكبر وشروط المعتكف فيه ما ذكره بقولي **تختص الاعتكاف**  
**كالطواف** ونحية المسجد بالمسجد لا لاتباع فلا يصح شي منها في  
غيره والجامع بالاعتكاف اولي **ويفسد** في الحال مطلقا ومع  
ما مضى منه ان كان من ذورا متتابعين مع العمد والاختيار والعلم  
بالتحريم **بوطن** في فرج من قبل او دبر ولو خارج المسجد **وانزال المني**  
بالمس بشرق يشهوة لا حرجه نفسه عن اهلية الاعتكاف بخلاف  
بالمس بشرق يشهوة لا حرجه نفسه عن اهلية الاعتكاف بخلاف

فان لم يجد في الصوم  
كان قرا ما او غير ذلك وان  
كانت شائمة فانه لا يفرع بغيره  
فكرهه وهو ما يوضع لانه يجمع  
الريق فاق اشدله افطر في وجهه وان القاه عطشه قال ابن الرفعة  
ولا فرق بين علك الخبز وغيره الا ان يكون له ولد مثلا لا ما وضع له  
غیره وذوق طعام خوف الوصول الي حلقه واختتام وجع خبز  
البخاري افطر الحاجم والمجوع للضعف والحاجم لانه لا يامن ان يصل  
الشيء الى جوفه بمصل الحجة وما ذكر من كراهة الاحتجام هو ما جزم به في  
الروضة وجزم في اصلها في موضع والمجموع بانه خلاف الاولي قال  
الاسنوي وهو المنصوص وقول الاكثرين فليكن القنوي عليه  
انتهى وفي معنى الاحتجام الانقضاء وقيل ان لم تحرك شفه  
ولا حرمت خبز البيه في باسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم رخص في  
القبلة للشبخ وهو صائم ونهي عنها الشاب وقال الشيخ بملك  
اربه والشاب يفتد صومه وما ذكر من كراهتها لمن لم تحرك شفه  
هو ما حكى عن نضر الامام والذي جزم به الشيخان وحكاه صاحب  
المذهب عن الشافعي انها خلاف الاولي وهو المعتد ودخول حرام  
لانه يضعف وسواك بعد الزوال لانه يزيل الجوع ونظره لما جعل  
له التمتع به بشهوة اما النظر لما لا يحمل فحرام على الصائم وغيره

فان لم يجد في الصوم  
كان قرا ما او غير ذلك وان  
كانت شائمة فانه لا يفرع بغيره  
فكرهه وهو ما يوضع لانه يجمع  
الريق فاق اشدله افطر في وجهه وان القاه عطشه قال ابن الرفعة  
ولا فرق بين علك الخبز وغيره الا ان يكون له ولد مثلا لا ما وضع له  
غیره وذوق طعام خوف الوصول الي حلقه واختتام وجع خبز  
البخاري افطر الحاجم والمجوع للضعف والحاجم لانه لا يامن ان يصل  
الشيء الى جوفه بمصل الحجة وما ذكر من كراهة الاحتجام هو ما جزم به في  
الروضة وجزم في اصلها في موضع والمجموع بانه خلاف الاولي قال  
الاسنوي وهو المنصوص وقول الاكثرين فليكن القنوي عليه  
انتهى وفي معنى الاحتجام الانقضاء وقيل ان لم تحرك شفه  
ولا حرمت خبز البيه في باسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم رخص في  
القبلة للشبخ وهو صائم ونهي عنها الشاب وقال الشيخ بملك  
اربه والشاب يفتد صومه وما ذكر من كراهتها لمن لم تحرك شفه  
هو ما حكى عن نضر الامام والذي جزم به الشيخان وحكاه صاحب  
المذهب عن الشافعي انها خلاف الاولي وهو المعتد ودخول حرام  
لانه يضعف وسواك بعد الزوال لانه يزيل الجوع ونظره لما جعل  
له التمتع به بشهوة اما النظر لما لا يحمل فحرام على الصائم وغيره



قوله كالسوق اي خلاف الجنون فيبطل  
تتابع الاعتكاف وان لم يخرج من المسجد  
لما قاته العباد قوله وسكر  
اي بتعد فيبطل به تنابع الاعتكاف  
وقوله جنون بتعد قوله طاهر  
اي لا يفرغ نفسه عن اهلية  
الاعتكاف قوله وفروع من  
المسجد اي مع العمد والاختيار  
والعلم بالاعتكاف قوله ولا عذر  
اي لا عذر الا بغيره كان فرغ  
شيء يملك منه في المسجد  
وان قل قوله لا اذا كان  
اعتكافه واجبا اي في غير وهو  
مقتضى علة تنابعه كغيره ايام  
فرغ من طهارة المسجد كغيره  
والطهارة في المسجد تنافيها  
ولم يفتقر كونه على اعتكافه  
انما كونه لا يخرج من المسجد  
في اعتكافه قوله الا ان يفتقر  
الاعتكاف من غير داره ولا يعدل الي البعد من داره ولا ياتي في البعد  
اكثر من عادته وله النوض حينئذ خارج المسجد وله عبادة الرض  
اذا لم تطل ولم يعدل عن الطريق وله الصلاة على الجنازة  
وصبط عدم الطول بقدرها وان على منارة المسجد منه  
ان كان للوزن رابعا لانه صعودها للاذان والنفاس صوته  
مخلاف خروج غير الراتب للاذان وخروج الراتب لغير الاذان فان كان  
او للاذان لكن على منارة ليست للمسجد وله لكن بعيدة عنه  
وحدث اكبر من حيض ونفاس وجنابة لتكريم المكة بشي  
منها في المسجد فلا يقطع الخروج له التتابع الا ان يكون في من حاصبه  
خلوا عنها

قوله خلاف ما اذا  
قوله كذا فيهم بالاوي خلاف ما اذا لم يشق ذلك وذكر القيد المذكور  
في الاغما من زيادتي وعدة ليست بسبب المرة ولا قدر الخروج  
لاعتكافها مدة خلاف ما اذا كانت بسببها كان علق طلائها  
بمشيتها فقالت وهي معتكفة شئت وخلاف ما اذا قدر الزوج  
لاعتكافها مدة في حث قبل تمام المرة وفي كان الخروج له مصلحة  
المسجد وخوف قاهر بغير حق لعذره وخوف انهدام المسجد  
وخوف وقوع غير خوف على البلوغه وجعة اي لملائها لئلا  
تفوتها لكن يبطل خروجها اعتكافه لانه كان يمكن الاعتكاف في  
الجامع ودفن ميت وادائه شهادة يعينا عليه ولا يبطل تنابع  
اعتكافه بخروجه في الثانية ان تعين التحمل فيها ايضا والابطال  
لانه في الشق الاول لم يتحمل يد اعينته خلافا في الثاني وكوف  
الميت غسله والصلاة عليه وله الخروج ايضا لغير الاحتلام وان  
امكن في المسجد واذا زال ما ذكر عاد للبناء على الفور وبه صح  
الاصل في الانهدام والتغير ويقضي ما فات غير اوقات فضا الحاجة  
وغير الزمن المصروف الى المستغني فيما اذا استغني وعين المرة  
كتاب النسك من حج وعمره الحج يفتح الحاء وكسر الهاء  
القصد وشرا قصد الكعبة للنسك الاتي بيانه والعمرة لغة الزيادة  
وشرا قصد الكعبة للنسك الاتي بيانه والاصل فيها قبل الاجماع  
قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله اي ايتوا بها تامين وشرط وجوب  
الحج اسلام وتكليف وحرية واستطاعة ووقت وهو شوال وذو القعدة  
قوله واستطاعة اي  
قوله في حق الموقوف  
قوله في حق الموقوف

قوله في حق الموقوف  
قوله في حق الموقوف  
قوله في حق الموقوف



فوله في ذي الحجة بكرا افض  
في فتحها سبيلت لوقته  
فيه اي هتته اول مرة فته فان  
بالفتح لمره وبالكسر هتته وكر  
منها يقع فيه  
وعشر ليل من ذي الحجة وذلك للاجماع ولقوله تعالى والله على الشان  
حج البيت من استطاع اليه سبيلا فلا يجب على كافر اصلي بالمعنى السابق  
في الصوم فلو اسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا اثر  
لها بخلاف المذنب فانه يستغفر في ذمته باستطاعته في الردة ولا علي  
غير مكلف كصبي ومجنون ومن به رفق ومن لا استطاعته وسباني  
بيان كيفيتها ولا علي من استطاع قبل وقت الحج ثم افتقر قبل حجه  
وكذا لو افتقر بعد تحجهم وقبل الرجوع لمن يعسر في حقيقه  
الاستطاعة ذهابا وابا باو شرط وجوب العمرة مامر الا الوقت  
اذ لا وقت لها معين فيجوز الاحرام بها في اي وقت شأنهم يمنع  
ذلك على المقيم معنى لا شغل باله بالري والمبيت نص عليه والنسك  
انواع اربعة نسك اسلام وقضا ونذر ونقل وبودي النسكان  
باوجه ثلاثة افراد بان حج ثم بعمرة وتتم بان بعمرة ولو في غير  
اشهر الحج ثم حج ولو في غير عامه وتعبيري بما ذكر اعم مما عبر  
به وقران بان يحرم بهما معا كما رواه الشيخان او يحرم بالعمرة ولو  
قبل اشهر الحج ثم يحرم بالحج قبل شروعه في اعمالها كما رواه مسلم  
ويتمنع عكسه بان يحرم بالحج ثم بالعمرة لانه لا يستفيد باذخالها  
عليه شيئا بخلاف ادخاله عليها يستفيد به الوقوف والري والمبيت  
وعلى كل من المنع والقارن دم ان لم يكن من حاضري الحرم قال  
تعالى في المنع المقيس به القارن فمن تمنع بالعمرة الى الحج اي قوله  
تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام وهم من  
دون مرحلتين منه اي من الحرم لان كل موضع ذكر الد فيه المسجد

الحرام

الحرام اراد به الحرم الا قوله قول وجهك شطر المسجد الحرام  
فانه اراد به الكعبة فالحاق هذا بالاعم الاغلب اولي ومن  
مسكنان قريب وبغيره فان كان مقامه باحدهما اكثر فالحكم له  
فان استوي مقامه فيهما وكان اهله وماله باحدهما دائما او اكثر  
فالحكم له وان استوي في ذلك وكان غرمه الرجوع الى احدهما  
فان الحكم له فان لم يكن له غرم فالحكم للذي خرج منه فان كان  
من حاضري الحرم فلا دم عليه لمفهوم الآية ولم بعد من ذكر من  
المنع والقارن **احرام الحج الى ميقات** ولو كان غير الميقات الذي  
احرم بالعمرة منه او كان اقرب منه فلو اعاد اليه فلا عليه لانفا  
تمتعه وتفرقه **واعتمر المنع في اشهر حج عامه** فلو اعتمر  
قبل اشهره او فيها وحج في عام قبل قابل فلا دم عليه لانه لم  
يجع بينهما في الاولي في وقت الحج فاشبه المنفرد واما في الثانية  
فلما رواه البيهقي باسناد حسن عن عبد الله بن المسيب كان  
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يعتمرون في اشهر الحج فاذا لم يحجوا  
من عامهم ذلك لم يهدوا **وحرم الشخص بالعمرة** ان كان بغير  
الحرم من الميقات علي ما ياتي بيانه **فان كان بالحرم هو اولي من**  
**قوله مكة خرج الى ادي الحل** ولو خطوة **فان لم يخرج** واعتمر  
**اجزائه عمرته وعليه دم** لان الاسماء بفرق الميقات فما تقضي  
لزوم الدم لا عدم الاجزاء **واركانها هو اولي من قوله واعمالها**  
**اي العمرة اربعة احرام** معني الدخول في النسك بنية وطواف  
**وسعي** بين الصفا والمروة سبعا بحسب الذهاب مرة والعود

دم



**وازالة شعر من الراس** وهذا اعم من قوله هنا وفيما يا فتى  
 والحلق **والافضل** لمن بالحرم **ان يحرم بها اي بالعمرة من الجفنة**  
**انته** باسكان العين وتخفيف الرء على الافصح للاتباع رواه  
 الشيخان وحكي في طريق الطائفة على ستة فاسخ من مكة  
**فالتعيم** لامر صلى الله عليه وسلم عابشة بالاعتقار منه وهو  
 المكان الذي عند المساجد المعروفة بمساجد عابشة بينه  
 وبين مكة فاسخ **فالحديثية** بتحقيق الياء على الافصح بين مكة  
 وبين المدينة لانه صلى الله عليه وسلم لم يهاجرها قط فصد  
 الكفار فقدم فعله ثم امره ثم حمله كذا قال الغزالي انه هم  
 بالاعتقار من الحديثية قال في المجموع والصواب انه كان  
 احرم بالعمرة من ذي الحليفة الا انه هم بالدخول الى مكة من  
 الحديثية كما رواه البخاري **باب اركان الحج وواجباته**  
**وسننه اركان** خمسة **احرام** للاجماع وللااتباع رواه الشيخان  
**ووقوف بعرفة** بآي حشر منها ولو لحظت وتابها او ما راي في  
 طلب آبق وخو له خبر الزمدي وغيره الحج عرفة وخبر مسلم  
 عرفة كلها موقف ووقته من الزوال يوم تاسع ذي الحجة الى  
 طلوع الفجر ولو حصل غلط لا لشدة ذمة فليدفع فوقها في  
 العاشرة صح لافي الثامن او الحادي عشر ولا في غير المكان  
**وطواف افاضة** للاجماع ولقوله تعالى وليطوفوا بالبيت  
 العتيق ويدخل وقته بانتهاء ليلة النحر **وسعي** مثل ما  
 في العمرة للامر في خبر البيهقي باسناد حسن ويعتبر

ابتدأوه

في الثاني للمشتري كذلك والحق نابير بعضها بنا بركم ابتعية  
 غير الموبر للموبر لما في تتبع ذلك من العت والتابير تشقيق  
 طلع الاناث ودر طلع الذكور فيه ومرد الفقرات تشقيق الطلع  
 مطلقا اعتبارا بظهور المقصود **وبيع رطب** بضم الراء **مثله**  
**او يضر** ويبيع عنب مثله او نزيل للجهل لان بالمثلثة وقت  
 الجفاف والاصل في ذلك انه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب  
 بالتمر فقال ينقص الرطب اذا جف فقالوا نعم فقال فلا اذن  
 رواه الترمذي وصححه ونقدم انه يبيع بيع العرايا وسياقي ايضا **وبيع**  
**برصا** وان جف **مثله او جاف** وعليه افترض الاصل **وبيع لحم**  
**طري مثله او بقدير** وتجوز الاصل ببيع الرطب مثله مما لا مرد  
**وبيع يابس مثله متفاضلين ان اخذ الجنس** لحم بقر مثله متفاضلين  
 للربا **واللحمان** بضم اللام **والالبان** والادهان **والسكك والخلول**  
**وانواع الخبز** كخبز بر وخبز شعير وخبز ذرة **اجناس** كما صولها  
 فيجوز بيع لحم بقر لحم ضان متفاضلين **وكبيع نخس** ككلب  
 للنهي عن ثمنه والمعني فيه نجاسة عينة فالحق به باقي نخس العين  
 وتعتبر بي بنجس اعم من تعبيرة بكلب وخبز بر وما تولد منها  
**وبيع حر** للاجماع **وام ولد ومكانب** لما مر في باب لزوم البيع  
**وحشرات** كغفارب ووبران اذا نفع فيها يقابل بالمال وان  
 ذكر لها منافع في الخواص **وعشب العجل** للنهي عنه في خبر البخاري  
**وهو اجرة صرا به** ويقال غير ذلك كما بينته في شرح الاصل **وبيع**  
**الغرب كسك** في فارة وصوف علي ظهر عم للجهل بقدر المبيع

بيع



وبيع عبد مسلم او من يد من كافر لما في ملكه له من الاهانة  
ولا يدخل عبد مسلم في ملك كافر ابتداء الا في شئ متسايل  
بالارت له وباسترجاعه بافلاس المشتري ورجوعه فبهذه  
لولده ويرد عليه بعيب ويقول للمسلم اعتق عبدك عني  
فيعتقه عنه ويشترايه من يعتق عليه وما يزيد على الستة  
يرجع ما يبيع منه الي بعضها جامع الفسخ وفي معناه الانفساخ  
وكبيع العرايا وهو بيع الرطب على الشجر بتمر على الارض او بيع  
العنب عليه اي على الشجر بنبيل على الارض في خمسة اوسق  
فاكثر ويجوز فيما دونها بعدد و الصلاح لانه صلى الله عليه وسلم  
رضي في ذلك في الرطب وقيس به العنب جامع اكلامهما  
زكوي يمكن خرصه ويدخر يا بسه هذا ان خرص ما على الشجر  
وكيل الآخر فلا يجوز فيما لو خرص ما على الشجر ووزن الآخر خرص  
او وزن ما على الشجر وخرص الآخر والحق الماوردي والرواني السر  
بالرطب **باب الصلح** هو لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل  
به ذلك والاصل فيه قبل الاجماع خبر الصلح جائز بين المسلمين الا على  
احل حرام او حرم حلالا رواه ابن حبان وصححه والافكار كالمسلمين  
وانما خصهم بالذكر لانغيا دهم الى الاحكام غالبيا والصلح الذي هو  
بحلل الحرام كان يصالح على خير والذي يحرم الحلال كان يصالح ان على  
لا ينصرف في المصالح به ثم هو يكون هبة بان يصالح من عين  
على بعضها فيثبت له ما يثبت لها ويكون بيعا بان يصالح  
منها اي من العين المدعاة على غيرها من عين او غيرها فيثبت

لها

بعدم وصية بوصي بها او دين واخبار كخبر الصحيحين ما حق  
امر مسلم له شئ بوصي فيه يثبت ليلتين الا وصيته مكتوبة  
عنده وهي مستحبة في الثلث فاقبل لغير الوارث واركائها  
اربعة موصي وموصي له وموصي به وصيغة ملكها الي الوصية  
بمعنى الوصي به **موقوف على القول ان وجوب ان حصره للموصي**  
**له بالموت** والا فللوارث اذ لا يمكن جعله لليت لانه جاز ولا  
للوارث لان الارث مخرج الدين والوصية ولا للموصي له ولا  
لما صح رده كالميراث فيعين وقعه واذا قيل كان له ثم وكسب  
عبد حلالا بين الموت والقبول وعليه نفقة العبد وفطرته  
وشروط صحتها ان لا تكون معصية كان او وصي بصلاح حربي ولا محالا  
كان او وصي بعبد ولا عبدا وان لا يكون للموصي له او للموصي به  
حالا **انفصل الستة اشهر** فاكثر من حين الوصية به ان كانت  
**امه** فرأى الزوج او سيد وامكنه وطبها لاحتمال حدوثه بعد  
الوصية والاصل عدمه عندها نعم لو انفصل قبل ستة اشهر ثم  
ثم انفصل بعدها ثم آخر دخل في الوصية وان زاد ما بينها وبين  
انفصاله على ستة اشهر **الا** اي وان لم تكن فرأى اولم يمكنه  
وطبها **نصح الوصية ان انفصل لاربعة سنين** فاقبل لظاهر  
وجوده عند الوصية لنزرة وطى الشبهة وفي تفسير الزنا اشارة  
ظن اما اذا انت به لدون ستة اشهر فانها نصح وان كانت فرأى  
للعلم بانه كان موجودا عندها **وتصح الوصية بحمل حاد**  
لان العدم يجوز ان يحل كما في السلام وكذا انصح عما لا يخرج من



**الثالث ان اجازة الورثة** لما في الصحيحين ان سعد ابن ابى وقاص  
قال قلت يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما تري وانا ذوا  
مال ولا يرثني الا ابنة افا تصدق بثلاثي مالي قال لا قلت فالشطر  
قال لا قلت فالثالث قال الثالث والثالث كثير وكا لوصية فيما ذكر  
مناقب النبرعات الواقعة في مرض الموت **وتصح الوصية لقائل بان**  
**يوصي لجاهد ثم يموت بالجهاد وحرقي ومريد لم يمت على ردة**  
**لعموم ادلة الوصية** ولا نها عليها بصيغة كالهدية واما خبر ليس  
للقائل وصية فضعيف ولو صح حمل على وصيته لمن يقبله **ولو ان**  
**الورثة ان اجازة الورثة** المطلقين النصف حتى لو اوصي لكل  
من بعده بعين بقدر نصيبه صح بشرط الاجازة لا خلاف  
الاغراض في الاعيان ومنافعها والاصل في ذلك خبر لا وصية  
لو ارث الا ان تجز الورثة **وتصح الوصية ممن عليه دين مستغرق**  
**لما له ان استقطب بابا او غيره** لعموم ادلتها مع حصول غرض  
الدين وكلام الاصل يقتضي بطلان الوصية ممن عليه دين مستغرق  
وليس مراد اكل وصية بالمعنى الشامل للشرع في مرض الموت **لا تقف**  
**على اجازة تختص من الثالث** لخبر سعد السابق **الا عتق ام الولد**  
وان استولدها في مرض موته **وعتقا معلقا في الصحة بصفة**  
**وجدت في المرض** بخبر اختيار السيد ومات قبل موت المعتق  
**ولا مال له غيره** فان كلامها محسب من راس المال تنزيلها منزلة  
استهلاك المال بانفاقه في اللذات والشهوات واعتبار الثاني  
بحالة التعليق ولانه حينئذ لم يكن متبعا بابطال حق الورثة

بلغ معاليه

**باب المساقات والمزارعة والاصل فيها قبل الاجماع**  
خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر بشرط ما  
يخرج منها من ثمر او زرع **المساقات ان يعقد على ثمن او شئ**  
**عقب مالهما لمن يغيردها بالسقي** والتربية مدة معلومة **خبر**  
**معلوم مما يخرج منها من ثمر او عقب** ويشترط تخصيصه بالعاقبة  
شركة وعلمها بالنصيبين بالجنسية وان تكون الاشجار معينة  
مربية وان تثمر في المدة غالبا وان لا يشترط على العامل ما ليس  
من جنس اعمالها وان ينفرد بالعمل وباليد ومعرفة العمل وحمل  
المطلق في كل ناحية على العرف الغالب وشمل كلامهم ذكر الثمن  
وبه صح صاحب الخصال **ولا يجوز في غيرها** كما نقل لانه لا زكاة  
في ثمره فاشبهه غير الثمر **الا بتعالمها** فيجوز كالمزارعة **ويقال فان**  
**غيرها في اربعة امور** تجرى فيها دون غيرها **الخرص وجوب**  
**الزكاة وصحة العرايا والمساقات** لما مر في محالها **وينبذ**  
**الخل على العقب** كغيره **بالنابير** اي لمسكته وهي انه لو  
بيع شجر عليه ثمر لم يتبعه الا ثمر الخلل قبل النابير لانه مستتر  
والمزارعة ان يعقد على الارض مالهما لمن يزرعها **معلوم**  
**مما يخرج منها والبدر على المالك** فان كان من العامل فهي  
مخابرة وهي اي المخابرة **بأطلا** مطلقا للنهي عنها في خبر الصحيحين  
وهذا من زيادتي فلو اقرضت بها ارض فالمغل للعامل وعليه المالك  
الارض اجرة مثلها وطريق جعل الغلة لهما ولا اجرة ان يكنى العا  
نصف الارض بنصف البدر ونصف عمله ومنافع دوابه والاته

منه

مل



او ينصف البذر وينتزع بالعمل والمنافع **وكل المزارعة باطله**  
 لذلك فلو افرزت بها ارض فالمغل للمالك وعليه للعامل اجرة عمله  
 ودوابه والانه **الا في البياض** وان كثر اي الارض الخالية من  
 الزرع ونحوه **بين النخل او شجر العنب** فتصح المزارعة وعليه  
 تبع المساقاة على النخل او شجر العنب **ان عسر سقيهما** اي النخل  
 وشجر العنب **الا يسقيه** اي البياض **واحد العامل** بان يكون  
 عامل المزارعة عامل المساقاة **ولم يفصل بين العقد** اي عقد  
 المساقاة لانها تابعة فحقها الاتصال والتاخر لحصل التبعية  
 وعلى ذلك حمل معاملة اهل خيبر السابقة **باب الاجارة**  
 هي لغة اسم للاجرة وشرعا عقد على منفعة مقصودة معلومة  
 قابلة للبذل والايادة بعوض معلوم وقد اوضحته مع بيان ما فيه  
 في شرح الاصل والاصل فيها قبل الاجماع خبر البخاري انه صلى الله عليه  
 وسلم والصدوق استاجرا رجلا من بني الدويل يقال له عبد الله ابن  
 الاريفط والحاجة داعية اليها واركناها اربعة عاقد وصيغة  
 واجرة ومنفعة والمنفعة **تقدس** اما **مدة** كسكنى الدار سنة  
**او جعل** كركوب الدابة الى مكة وكخياطة الثوب فلو خرج مما كان  
 استاجره ليخيط الثوب بياض النهار لم يصح لان المدة قد لا تفي  
 بالعمل **وشروط صحتها** اي الاجارة **العلم** اي علم المتعاقدين  
 بالمدة والاجرة فلا يصح مع الجهل بشئ منهما للغرب **وان لا**  
**تشتراط بعقد اخر** كما في البيع وقبل لا تشتراط والتزجيج من  
 زيادتي **وان يتصل الشروع في استيفاء المنفعة بالعقد**  
 في اجارة

**في اجارة العين** فلو اجره دارا السنة القابلة لم يصح كالموا  
 عها على ان يسلمها في السنة القابلة **الا في اجارة مدة** **نهي**  
**مدة الاجارة** سابقة **قبل انقضاءها** لما لا يمنعها وهو المكثري  
 ان لم يكن العين المكتناة لغيره وغيره ان اكرها له ففصح الاجارة  
 وان لم تحصل الاتصال المذكور لانصال المدين كما لو اكره المد  
 في عقد واحد وخالف الثقال فحصر الصحة في المكثري مطلقا  
 وتعتبر مدة اعم من تغييره بالسنة الثانية **والا في كل**  
**العقد** اي النوب **وهو ان يوجد دابة واحد** **لتركها**  
**بعض الطريق** وينزل عنها البعض الاخر او يركبها المنجز البعض  
 الاخر على التناوب **او يوجرها اثنين ليركب كل منهما مدة**  
**معلومة** ويتبين العوض في الصور الثلاث **ثم يقسمان**  
 مالهما من الركوب على الوجه المبين كفرسخ للمكثري ثم فرسخ  
 المكثري في الثانية ويوم لاحد المكثريين ثم يوم للاخر في الثالثة  
 ووجه الصحة ثبوت الاستحقاق حالا والتاخير الواقع من  
 ضرورة القسمة لا يؤثر كالدائر المشتركة ومحل اعتبار البيان  
 اذ لم تضبط الطريق فاذا انضبطت كيوم ويوم وفرسخ  
 حمل العقد عليه والزمن المحسوب من النوب زمن السير دون  
 النزول ولو اختلفا فيمن يركب او لا افرع وفي معنى الدابة  
 الرقيق **والا في كراحيوان** **لعمل مدة** **على ان ينفع به المكثري**  
**الا يام دون الدابة** بخلاف غير الحيوان وانما اغتفر ذلك في  
 الحيوان لانه لا يطبق دولم العمل وهو في الحقيقة تصرخ

٢٥  
٢٦

نهي

علي التناوب  
ع



بمقتضى الاطلاق **والا في غيرهما** من زيادتي كاجارة الارض التي  
علاها الماء قبل الخساره وكاجارة نفسه للبحر عن غيره اجارة عين  
قبل وقته بشرطين بعد المسافة وكونه زمن خروج اهل بلدة  
حيث ينهي الخروج عقبه وخروج اجارة العين اجارة الذمة فيصح  
فيها التاجيل كالرمت ذمتك للحمل الي مكة اول شهر كذا لان  
الدين يقبل التأخير كما في السلم **والمنافع** مع ايمانها **ضمنان**  
**المكري ولو بعد القبض** قيد المكثري عليها بامانة اذ لا يمكن  
استيفاء حقه الا باثبات البدر على العين فلا يضمن بل لا تعد كالخلة  
التي تشتري ثمنها بخلاف طرف المبيع لانه اخذه لمنفعة نفسه  
ولا ضرورة الي قبض المبيع فيه **باب العارية** بشتر  
اليها وقد تخفف وهي لغة اسم لما يعار وتشرعا اباحة الانتفاع  
به مع بقا عينه والاصل فيها قبل الاجاع قوله تعالى وتعاونوا  
على البر والتقوى وقوله ومنعون الماعون فطرة الجمهور عا  
يستعيره لخير ان بعضهم من بعض وخبر الصحيحين انه صلى  
الله عليه وسلم استعار فرسا من ابي طلحة فركبه واركبها اربعة  
**معبر** وهو من يصلح للتبرع **ومستعبر** وهو من يصلح للتبرع  
عليه بعقد معه وليس بسقيه **ومعار** وصيغة ويكفي  
اللفظ من احد الطرفين والفعل من الاخر **هي** اي العارية  
مضمونة خبر ابي داود وغيره العارية مضمونة بقيمة  
يوم التلف كالمستأمن الا ما استعاره لغيره **فهذه** فتلغ  
عند المرتفعين فلا ضمان بناء على انه ليس بعارية بل هو ضمان

دين في

دين في رتبة المعار الموهون والحق لم يسقط عن ذمة المراه **فيشرط**  
**ذكر جنس الدين وقدره وصفته** ومنها الحلول والتاجيل وذكر  
**المرتفع عنده** لا خلاف الاغراض بذلك واذا ذكر شي من ذلك  
لم يجز مخالفته نعم لو ذكر قدر افرهن بما دونه جاز وكذا لا يضمن  
ما استعاره من المكثري او حقه لانه نايبه وهو لا يضمن **ولا يضمن**  
**ما تلف** من المعار باستعمال ما دون فيه لحصول ذلك بسبب ما دون  
فيه فاشبهه ما لو قال اقل عيدي **والمستعبر الانتفاع** بالمعار  
**بحسب الاذن** فان اعاده لزراعة بر زرع ومثله ودونه في ضرر الارض  
ان لم ينهه عن غيره ولو اطلق الزراعة صح ومنع ما شاقا **الرابع**  
ولو قيل لا يزرع الا اقل الانواع ضرر المكان مذهبنا وافر عليه الرتبة  
**وهي جارية من الطرفين كما مر** في كتاب المبيع فلكل من العاقدين  
ردها متى شاؤا وسوا فيه المطلقة والموقنة وتفسخ بالموت  
والجنون والافق وجرح السفة **الا اذا عار ارضا لغير ميت**  
**ودفن فلا يرجع فيها حتى يتدرس انش** محافظة على حرمة فعله انه  
لا اجرة له ايضا وبه صرح الماوردي والبغوي وغيرهما لان العرف  
قاضي بذلك والميت كماله واطلق الماوردي المنع من التصرفات على  
ظاهر القبر نعم لما لا يسفي الانتحار ان لم يقض الي ظهور شي من بدن  
الميت وعلم من زيادتي ودفن ان له الرجوع قبل الدفن ولو بعد  
الحفر لكنه يغرم لولي الميت مونة الحفر لانه الذي ورطه فيه  
**او استعار مكانا لمسكني معقدة فليس له الرد** ولو قال اعبروا  
داري بعد موتي لغلان شهر امثلا لم يكن للوارث الرجوع



باب الودعة يقال علي العين المودوعة وعلي الابداع  
وهو توكيل بحفظ الحق والاصل فيها قوله تعالى ان الله يامركم  
ان تؤدوا الامانات الي اهلها وقوله فليؤد الذي ائتمن امانته  
وخبراد الامانة الي من ائتمنك ولا تخن من خانك رواه الحاكم علي  
شروط مسلم واركناها اربعة مودع ووديع ووديعه وصيغة  
يضمن الوديع ما تعدي فيه منها الا ان ياخذ درهمها مثلا  
من كيس فيه دراهم مودوعة عنده ثم يرد اليه مثله فيضمن  
الجميع اذا لم يثبت اي الدرهم من البقية لانه خلطه بما لنفسه  
بلا تميز فهو متعذر فان تميز سكة او نحوها اورد اليه عين الدرهم  
ضمنه فقط ويضمن الوديعه بايداع غيره اي بايداعه لها غيره  
ولو قاضيا بلا اذن من المالك ولا عذر له بخلاف ما لو استعان بمن  
يحملها الي الكوز او يضعها في خزانة مشتركة بينه وبين ابنه  
مثلا ونحو ذلك بخلاف ما لو اودعها غيره لعذر كحرق واغارة  
في البقعة وانتراق الحز علي غل الخراب ولم يجد حوزا ينقلها  
اليه وارادة سفر وتعذر ردها لملكها او وكيله ثم القاضي فان  
دفنها بموضع وسافر ضمن نعم ان علم بها امينا يسكن الموضع لم  
يضمن لان اعلامة بمنزلة ايداعه ويضمنها بوضعها في غير حوز  
مثلا وينقلها من حوزتها الي دون حوزتها هو اولي من قوله  
الي دون حوزتها الاول لانه عرضها للتلف بخلاف ما لو نقلها  
الي حوزتها وان كان الاول احرز ولا يضمنها بنقلها بظن المالك  
بخلاف ما لو انتفع بها بظنه ويضمنها بترك دفع مثلتها

كثرة

كثرة حفظها الواجب عليه بالنزاهة فلو اودعه دابة فترك  
علقها ضمن الا ان يكون المالك نهاه عنه ويضمنها بالعدول عن  
الحفظ المأمور به من المالك مع تلفها بذلك اي العدو والتعدي  
فلو قال له لا ترقد علي الصندوق فترقد وانكسر ثقله وتلف ما فيه  
بدلك او سرق في الصبح من جيبك لو لم يرقد فوقه لرقد فيه ضمن  
فلو تلف بغير ذلك فلا ضمان وكذا لو قال لا تنقل عليه فاقفل او لا  
تنقل عليه فقلين فاقفلها لانه زاد في الحفظ ولم يقصر به  
ويضمنها بالانتفاع بها فلو ليت الثوب او ركب الدابة لغير عرض  
المالك ضمن لتعديده ومتي صارت مضمونة بالانتفاع او غيره ثم ركب  
الحبابة لم يبرأ الا ان يحدث له المالك استيمانا باب الفراض  
ويقال المفارقة والمضاربة وهو ان يعقد علي مال بوجه لغير  
لينجز فيه علي ان يكون الربح مشترك بينهما والاصل فيه قبل الاجماع  
واحتج له ايضا بقوله تعالى واتحرون بضربون في الارض يفتنون  
من فضل الله ولانه صلى الله عليه وسلم ضارب لخدمته بماله الي  
النعام وانقدت معه عبيدها ميسره وحقيقته ان اوله وكالة  
واخره جعالة واركانه خمسة عاقد وصيغة وراسمال وعمل  
وربح تختص الفراض بالدرهم والدنانير الخالصه فلا يصح علي  
غيرها كنبير ومغشوش وفلوس وسابيل العروض لان في الفراض  
اغرادا بفتح الهزة جمع غرض لان العمل فيه علي غير مضبوط والربح  
غير موثوق به وانما يجوز للحاجة فاختص ما يروج بكل حال وتسهل  
التجارة به والربح مشترك بينهما بحسب الشرط فلا يجوز اختصاص



احدهما به ولا بشرط مني منه لغيرهما الا بعد احدهما فاشترط  
 له فهو لسيده فان شرطاه **كله لاحدهما** اي للعامل والمالك  
**ففراض فاسد** نظرا للفظ والرخ كنه للمالك فيهما وللعامل  
 اجرة المثل في الاولي دون الثانية **ولا يجوز تعييد مدة**  
**وبنعه النص** **او البيع بعدها** لان الرخ لا ينضبط وقت  
 ولقد رتاهما علي القسح حتى اراد خلاف ذلك في المسافات وقويا  
 او البيع من زبادي **فان منعه الشراف** **فقط بعد مدة جاز**  
 لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فعلة بعدها فان اقتصر علي  
 قارضتك سنة فسد العقد والعامل امين فيصدق في الرد والتلف  
 كما في الودعة وفي انه اشترى للفراضا لنفسه وفي الرخ  
 والخسران وقدر راس المال **باب الوكالة** هي بفتح الواو  
 وكسر الهاء لغة التفويض وشرعا تفويض شخص امره الي اخر فيما  
 يقبل النيابة لا ليعمله بعد موته والاصل فيها قبل الاجماع قوله  
 تعالى اذ هو باقيم هذا وهذا شرع من قبلنا وورد في شرعنا ما  
 يقره كخير الصبي ان الله عليه ولم يعت السعاة لاخذ الزكاة  
 وقد وكل صلى الله عليه وسلم عمرو بن امية الضمري في تكاح ام حبيبه  
 واركناها اربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة لكن لا بشرط  
 القبول لفظا وبشرط في الموكل صحة ما شرعته ما وكل فيه مملوك  
 او ولاية وفي الوكيل صحة ميا سرتة النصرف لنفسه وفي الوكيل  
 فيه ان يملك الموكل الولاية عليه وان يكون قابلا للنيابة وقد  
 اوضحت ذلك في شرح الاصل **نصح الوكالة** في العفود وغيرها **الا**

في مجهول

في مجهول مطلق وكله في كل قليل وكثير لان فيه غرر عظيم  
 لا ضرورة الي احتماله خلاف ما لوقال وكلتك في بيع اموالي وعق  
 ارقاي وان لم تكن امواله معلومة لان الضرر فيه قليل ولو وكله  
 في شرع بعد مثلا وجب بيان نوعه اخلافا ظاهرا او في شر ادان  
 وجب بيان المحالة والسكينة والزقاق لا قدر الثمن **ولا في حمل حد**  
**او قود او قبض** بعد مفارقة المحاسن **في ربوي او في راس**  
**مال السلم والافق وطي** فلا يصح التوكيل في شي منها لانها لا  
 تقبل النيابة كما هو معلوم من ابوابها **او في شهادة وعين**  
**كايلا ولعان** كما قالها بالعبادات لتعلق حكمها بنعظيم الله  
 تعالى وبحق باليمين النذر وتعليق العتق والطلاق **او في**  
**ظهار** لان المذهب فيه معني اليمين **او عبادة لمام الانسا** من  
 او عمة فهو اعم من تعبيرة بالحج **وتفرقة زكاة وذبح اضحية** لا دلالتها  
 المقررة في ابوابها وبحق بالزكاة الكفارة ومصدق النطوع وبا  
 لاضحية الهدى والعقيقة وبذبحها لحم الهدى والعقيقة  
**باب الشريعة** هي بكسر الشين واسكان الراء وبفتح الشين  
 مع كسر الراء واسكانها لغة الاختلاط وشرعا عقويته به حق  
 شايخ في شي منعده والاصل فيها قبل الاجماع ايات كايته واعلموا  
 انما غنيتهم من شي واخبار كخير يقول الله انا ثالث الشريكين ما لم  
 يحن احدهما صاحبه فان خافه خرجت من بينهما رواه الحاكم  
 وصححه اسناده **هي نوعان احدهما في الملك** فهو كان او اختيارا  
**كارت وشر والتاني بالعقد لها** وهي انواع اربعة **شركة**

وكذا اصنعتهم ان اختلفت  
 اصناف بقعة ج ع ح

اي الحارة  
 ؟



بأن  
متفاوتاً

**أبدان** كشركة وسائر المحترقة ليكون بينهما كسبهما مساوياً  
 أو متفاوتاً اتفاق الصفة أو اختلافها **وشركة وجوه** كان  
 يشتركون وجهان لينتفع كل منهما بموكل ويكون المنتفع لهما فإذا  
 باعاً كان الفاضل عن الأثمان بينهما **وشركة مفاوضة** بأن يشتركا  
 اثنان ليكون بينهما كسبهما باموالهما أو أبدانها وعليهما ما يرض  
 من غرم وسميت مفاوضة من تفاوتها في الحديث شراً فيه  
 جميعاً **وشركة عنان** بكسر العين من عن الشيء ظهر ما لا يراها  
 الأنواع أو أنه ظهر لكل منهما ما لا لآخر **وفي** أي أنواع الشركة  
**بأطلة** إلا الأخيرة **فصحيحة** لخلو الثلاثة الأول عن المال  
 المشترك ولكن في الغرض فيها بخلاف الأخيرة فهي صحيحة **بشرط**  
**أن يكون رأس المال مثلياً** كالدرهم والدنانير والبركة إذا  
 اختلفت بحسنه لم يتميز بخلاف المنقوم وقد تصح في المنقوم  
 بأن يكون مشتركاً بينهما قبل العقد فالشرط أن لا يتميز المالكان  
 عند العقد **وأن يتخذ المالكان جنساً وصفة بحيث لو خلطا**  
**لم يتميزا** أي لم يتميز كل منهما عن الآخر **وأن يخلطا قبل**  
**العقد** ليتحقق معنى الشركة **وأن يتزوا الزوج والخسران**  
**على قدر المالكين** عملاً بقضية العقد فان شرطاً خلافه فسد  
 العقد ويرجع كل على الآخر بأجرة عمله في ماله وتنفذ النصفان  
 منهما للأدنان والزوج بينهما على قدر المالكين ولا يد من صبغة  
 تدل على الأذن في النصف فلو اقتصرت على اشتراكهما لم يكف ويغيب  
 في كل منهما أهلية الوكيل والنوكل وهو أمين فيأبى فيه ما مر

من القراض

٢٢

الفساد ويكون ثمنه رهناً ولا يجوز رهنه **وجوز رهن المصحف**  
 وكتب الحديث والآثار **والعبد المسلم من الكافر** والسلاح من  
 حره **ورهن الأم دون ولدها غير المميز وعكسه وإن**  
**امتنع ببيع ذلك** أي ما ذكر من المصحف والمعطوفان عليه  
 لأن المعنى المقضي يمنع بيعهما لم يوجد في رهنها لكن لا يسلم  
 ما قبل الأخيرين للكافر بل لعدل وعند الاحتياج إلى البيع في  
 رهن الأم دون ولدها وعكسه ببيعاً عان ويوزع الثمن عليهما  
 باعتبار القيمة ليظهر ما يتعلق بالرهون ويغيب عن غير المميز  
 أهم من تعبيره بالصغير وقوي وعكسه من زيادتي **والرهن**  
**أمانته** في يد المرتها لا يلزمه ضامته ولا سقط بتلفه شيء من الدين  
 لحبر الرهن من رهنه أي من ضمانه له غنمه وعليه غرمه رواه ابن  
 حبان والحاكم وقال علي شرط الشيخين **إلا في ثمان مسائل**  
**مغضوب تحول رهنه** عند غاصبه **ومرهون تحول غصبا**  
**أو عارية** عنده **وعارية** ومقبوض **سوماً أو ببيع**  
**قاسداً إذا تحول** لكل من المعار والمقبوض **رهنه في الثلاثة**  
**وأن يقبله** في بيع شيء صدر بينهما ثم رهنه منه أي من المشتري  
 قبل قبضه أو تخالعها على شيء ثم رهنه منها قبل القبض وفي  
 معنى الإقالة الفسخ بخلاف أو نحوه ووجه الضمان في ذلك  
 وجود مقتضيه والرهن ليس بمنع ولا يصح الرهن إلا بدين ولو منفعلة  
 ولا بد من كون الدين لازماً أو إيلاً إلى اللزوم ولا ينفك شيء من الرهن  
 إلا بفراغ الذمة من الدين نعم ينفك بعضه بفك المرتها أو تعدد



العقد او المستحق او من عليه الدين او مال العارية **باب**  
**الكتابة** هي لغة الضم والكسرة وشرعا عقد عتق بلفظها  
 بعوض منجم بنجمين فاكثروا وهي خارجة عن قواعد المعاملات  
 لدورانها بين السيد ورقيق ولا يبيع ماله ماله والاصل فيها  
 قبل الإجماع قوله تعالى والذين يشترون الكتاب مما ملكت ايديكم  
 الاية وخبر عن اعان غارما او غاريا او مكانيا في فكر رقيقه اظله  
 الله في ظله يوم لا ظل الا ظله رواه الحاكم واركناها اربعة  
 سيد ورقيق وعوض وصيغة **تصح الكتابة بشرط ان يثبت**  
 السيد الحق المختار المأهل للتبعية **كل الرقيق** فلا تصح كتابة  
 بعضه لانه حينئذ لا يستقل بالنرد ولا كسب النجوم **الا ان يكون**  
**باقية حرا** فتصح لانها حينئذ تفيد الاستقلال او **بكانته** اي  
 الرقيق **ماله معا** ولو بوكالة **وانتقلت النجوم** جنسا  
 واجلا وعددا **وجعل المال على نسبة ملكيها** صرح به او  
 اطلق فتصح كتابته لذلك وليس له ان يدفع لاحد المالكين  
 شيئا لم يدفع مثله للآخر في حال دفعه اليه فان اذن احدهما  
 في دفع شي للآخر ليخص به لم يصح القبض وقد تصح كتابته بعض  
 الرقيق في صور ايضا كان اوصى بكتابة عبد فلم يخرج من  
 الثلث الا بعضه ولم يخرج الورثة او كاتب في موته بعض  
 عبده وذلك البعض ثلث ماله **ويشترط ان يقول** مع لفظ  
 الكتابة **اذا اديت النجوم الي او برئت منها فانت حرا**  
**او بنو به** فلا يكفي لفظ الكتابة بلا تعليق ولا نية لانه يقع

موضح

على هذا

على هذا العقد وعلى المخارجة فلا بد من تميزه بذلك وكما  
 لتأدية للسيد التأدية لتأديته من وكيله ووارثه ووصيه  
**وان يكون عوضها معلوما** فلا تصح مجهول كسائر عقود  
 المعاوضة **وان يتعدد النجم** كما جرى عليه الصحابة فمن بعدهم  
 فلا يجوز بعوض حال ولا بنجم واحد والنجم الوقت المضروب  
 قاله الجوهري ويطلق على المال المودي فيه في كل ما كالاصل  
**فان كانت على دينار حالا وخدمة شهر لم تجز** لعدم منجم  
 الدينار او **على خدمة شهر من الان ودينار اثنا عشر** وبعد  
 وعلى الثاني اقتصر لاصل **جازت** لان المنفعة مستحقة في الحال  
 فالمدة لتقديرها وللنوفية فيها والدينار انما تستحق المطالبة  
 به في وقت آخر واذا اختلف الاستحقاق حصل النجم  
 ولا بأس بكون المنفعة حالة لان التأجيل انما يشترط حصول  
 القدرة وهو قادر على اشتغال بالخدمة في الحال فالنجم  
 انما هو شرط في غير المنفعة التي يقدر على الشروع فيها في الحال  
**وحكم فاسدها** اي فاسد الكتابة لفوات شرط او لفساده  
 او فساد عوض او اجل **حكم صحيحها** في استقلال المكاتب  
 بالكسب واخذ ارش الجناية عليه والمهر وعنفه بالاداء في  
 محل النجوم الي سيد وسائر احكامها **الا في ان الفاسدة**  
**غير لازمة من جهة السيد كما لا تلزم** الكتابة من جهة  
**الرقيق مطلقا** اي سواء كانت صحيحة ام فاسدة بخلاف  
 السيد في الصحيحة فانها لازمة من جهته وفي **ان سيده**

٩٢



في الفاسدة **يرد عليه ما قبضه منه** لانه لم يملكه **ويرجع**  
**عليه** اي على المكاتب **بقيمتة** يوم العتق لان في الكتابة معنى  
 المعاوضة وقد تلف المعقود عليه بالعتق فهو كما لو تلف للمبيع  
 ببيع فاسد او ان المشتري يرجع على البائع بما ادي ورجع عليه  
 البائع بالقيمة ولو تلف ما اخذه السيد رجع عليه العتيق  
 بمثله او قيمته فان كان العوض لا قيمة له ولا حرمه كخبر  
 لم يرجع على سيده بشي وهو يرجع على العتيق بقيمتة وان كان  
 محترما كخدمته لم يدبغ رجع فيه الا انه اذا تلف لم يرجع  
 ببدله ويستثنى مما ذكر ما اخذه الكافر من مكاتب الكافر  
 حال الكفر فانه يملكه ولا ترجع **وفي انه** اي المكاتب الفاسدة  
**لا يعتق با دايه** الخوم **بعد موت سيده** ولا في حياته الى  
 غير سيده من وكيل او غيره او الهبة في غير محل الخوم كما  
 قدمت الاشارة اليه **وفي انه لا يعتق فيما اذا حط عنه**  
**سيده شي من الخوم** لعدم وجود الصفة المتعلقة بالعتق  
 مع ما ذكر صور اخرى منها انه لا يجب في الفاسدة حط وان  
 المكاتب فيها لا يسافر بغير اذن سيده وان فطرته تجب على  
 سيده وانه لا يأخذ من الزكاة وانه لا يعامل سيده **وتجب**  
 على سيده في الكتابة الصحيحة **الايتا** بان يحط عن المكاتب  
 قبل عتقه اقل من مول من الخوم او يدفعه اليه منها بعد  
 قبضه او من غيرها من جنسها قال تعالى واتوهم من مال الله  
 الذي اناكم فسر الانبيا بما ذكر لان الفصد منه الاعانة على العتق

والخط

والخط اصل والدفع بدل عنه لما قلناه من ان الفصد اعانة  
 وهي في الخط محققة وفي الدفع موهومة فانه قد يتفق  
 المال في جهة اخرى ويستثنى ربع فان لم يسمح به فبيع **الا اذا**  
**كانت في مرض موته ولم يحتمل التملك اكثر من قيمته**  
 ولم تجز الورثة فلا يجب الايتا او كاتبه **علي منفعته نفسه**  
 كان كاتبه على ان تخدمه شهر من الان وعلى خياطة ثوب في  
 ذمته بعد العتق بيوم او عند انقضا الشهر وعقبه او بعده  
 بخوم او قبله كذلك فلا يجب الايتا لانه انما يجب اذا كان  
 في الخوم اعيان **وله اخذ العوض على ايضا** اي كما اخذه عليه  
 في الكتابة وذلك **في بيع الرقيق** هو اعم من قوله العبد **نفسه**  
**وفي قوله سيده اعتقني على كذا ففعل** فعتقه عليه **والولا**  
 عليه فيها سيده لانه المعتق وفي قول غيره له اعتق رقيقك  
 عنى على كذا فعتقه والولا عليه فيها **للسايل** لانه المعتق بانائه  
 المسؤول **باب الاقرار** هو لغة الاثبات من قول الشئ بقول  
 قمارا اذا ثبت وشرعا اخبار الشخص بحق عليه ويسمى اعترافا  
 ايضا والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى كونوا قوامين بالقسط  
 شهدا لله ولو على انفسكم فسرت شهادة المراء على نفسه  
 بالاقرار وخبر الصحيحين اغديا **انيس** الى امرأة هذا فان  
 اعترفت فارجمها واركانه اربعة مقر ومقر له ومقره وصيغته  
**لا يقبل اقرار صبي ومجنون** لعدم صحة عبادتهما في مثل ذلك  
**ولا اقرار مغلس يد بين في غمائية ان اسند وجوبه لما**

العتق



**بعد الحج معاملة او مطلقا** بان لم يقبده معاملة ولا غيرها  
 فلا يبرأ منهم المقر له لتقصيره في الاولى معاملة له واما في  
 الثانية فلان الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن لانه  
 محقق وظاهر ان محله فيها اذا انعدرت مراجعة المقر اخذها  
 باق عن الروضة **والا** بان اسند وجوبه لما قبل الحج ولو معاملة  
 او قال عن جنابة **قبل** في حقهم وحقه لمبعد التهمة وان اطلق  
 وجوبه قال الراجح فقياس المذهب للتنزيل على الاقل وجعله  
 كالمسند اليه ما بعد الحج زاد في الروضة هذا ظاهر ان  
 تعدت مراجعة المقر فان امكنت فينبغي ان يرجع لانه يقبل  
 اقراره **ولا اقرار محجور** عليه **بسفه** لان تصحيحه يودي الي  
 ابطال معنى الحج **الا في نذر قربة بدنية وتدبير ووصية**  
 فيقبل اقراره بها لصحة عبارته واحتياجه للتوابع والتفسير  
 بالقربة البدنية مع ذكر التدبير من زيادتي وخرج بالبدنية  
 المالية فلا يصح اقراره بنذره لها اذا كانت معينة دون ما اذا  
 كانت في الدمة **والا في حد وقود وطلاق وخلع** ولو بدون  
 مهر المثل **وظاهر** وايلا ورجعة **ونفي نسب** بلعان وعليه  
 اقتصر الاصل او خالف **واستلحاق له** لعدم تعلقه بمال وبعد  
 التهمة في الاولين فيقطع في السرقة ولا يثبت المال وينفق  
 على ولده المستحق من بيت المال وانما جاز خلعه بدونه  
 المثل لان له الطلاق مجانا فيعوض اولى وقوله واستلحاقا  
 له من زيادتي **ولا اقرار رقيق على سيده الا في معاملة اذن له**  
 فيها

**فيها** فيصح اقراره عليه لقدرته على اشتباها بخلاف اقراره في معاملة  
 لم ياذن له فيها سيده فلا يقبل على سيده بل يتعلق بزمته  
 يمتنع به اذا عتق صدقة السيد امره لا لتقصير معاملة ولو  
 اقر بعد حج السيد عليه يدين معاملة اضافته الى حال  
 الاذن لم تقبل اضافته اما اقراره على نفسه فصح  
 كاقرارته حد وقود وطلاق وقطع في سرقة كبعده عن  
 التهمة فيها وبضمن مال السرقة في زمته اذا لم يصدق  
 السيد فيها **ويؤدي** ما اقر به في معاملة اذن له فيها سيده  
**من كسبه وما في يده** من مال المعاملة **والاقرار الصحيح**  
**لا يقبل الرجوع عنه** اذا تجاوز الغا كلام المكلف لا مقتضى  
**الا في ردة وزنا وشرب خمر** فيقبل رجوعه عن اقراره بها  
 لحبر أبي داود وادروا الحدود بالشبهات رواه الترمذي  
 والحاكم وصححه استاده **والا في سرقة وقطع طريق**  
 فيقبل رجوعه عن اقراره فيها **في سقوط القطع لا سقوط**  
**المال** لما مر **والا يلزم الاقرار الا بالنفس** فلو قال له علي  
 مال عظيم او كثير او اكثر من مال فلان قبل تفسيره باقل مسمول  
 لاحتمال ارادة عظيم خيرة او نحوه فلا يلزم الا باليقين فلا  
 بد من التفسير **الا ان يقر بدراهم ويطلق او يقول عدة**  
**فيحتمل على انها دراهم وازنة** وان لم تكن زنة كل منها شنة  
 دوايق التي هي زنة درهم **الا ان يكون دراهم البلد الثانية**  
**عدة** فيحتمل على انها دراهم عدة وان كانت ناقصة ولو قال



علي مائة عدة من الدراهم اعتبر العدد دون الوزن كما ذكره في  
الروضة واصلها **وبقبل اقراره لوارثه في مرض موته** كالأجنبي  
ولعموم ادلة صحة الاقرار ولأنه انتهى الى حالة يصدق فيها  
الكذب فالظاهر انه لا يقر الا بتحقيق **باب الشفعة**  
باسكان الفا وحكي ضمها وهي لغة الضم وشرعا حق تملكه في  
يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملكه بعوض والاصل فيها  
قبل الاجماع خبر البخاري عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بالشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت  
الطرق فلا شفعة وفي رواية مسلم قضى بالشفعة  
في كل شركة لم تقسم ربعة او حائط والمعنى فيه دفع ضرر  
مونة القسمة او استحداث المرافق في الحصة الصائرة الى  
الشريك الاخذ بالشفعة مكسود ومنور وبالوعة والربعة  
ثانيت الربع وهو المنزل والحائط البستان واركناها اربعة  
اخذ وما خوذ وما خوذ منه وصيغة **انما ثبت الشفعة**  
**في ارض وما يتبعها في البيع كبناء وعراس** وجارة مثبتة  
في الارض وبذر دأيم النبات وحجر الطاحون **ونمرة لم تظهر**  
كثرة المشمش قبل ظهورها ونمرة النخل قبل ثابرها وان ثابت  
قبل الاخذ بخلاف غير الارض وما يتبعها في البيع كطباق ونا  
في ارض مستأجرة وجدار مع اسه وشجرة مع غرسها فقط  
ومنفول غير مأمور وان بيع مع عقار لانه لا يدوم في الشركة  
فيه وانما يثبت **لشريك عند البيع فيما لو قسم لم تبطل**

منفعته

**منفعته المقصودة** منه قبل القسمة فلا يثبت لغيره ولو  
جارا او شريكا بعد البيع لانفا الشركة عند البيع فلو قاسم  
الشريك المشتري بنفسه او بوكيله جاهلا بالبيع فله الاخذ  
بالشفعة وان انقطعت الشركة بالقسمة لوجود الشركة  
عند البيع مع قيام عدرة وبقام ملك ولا يثبت فيما لو قسم  
بطلب منفعته المقصودة منه قبل القسمة وان امكن الانتفاع  
به من وجه اخر فلا يثبت في طاحون وحمام وبئر لا يمكن  
جعلها طاحونين وحمامين وبيرين لما مر ان علة ثبوت  
الشفعة دفع ضرر مونة القسمة الى اخره فلو كان بينهما  
دار صغيرة لا هدرهما عشرها فباع حصته لم يثبت الشفعة  
للاخر لانه من القسمة اذ لا فائدة فيها فلا يجاب طالبا  
لنفعته بخلاف العكس ولا يملك الشفيع الا بلفظ كاخذ  
بالشفعة مع بدل الثمن للمشتري او رضي المشتري بكونه  
في ذمته او قضا القاضي له بالشفعة **باب الغصب**  
لغة اخذ الشيء ظلما وشرعا **استيلا على حق غير** ولو منفعته  
كاقامة من فقد مسجد او سوق او غير مال كزبل **بغير حق**  
والاصل في تحريمه قبل الاجماع ايات كقوله تعالى لا تأكلوا  
اموالكم بينكم بالباطل واخبار كخبر ان دماكم واموالكم  
واعراضكم عليكم حرام وخبر من ظلم قيد شبر من الارض  
طوقه من سبع ارضين رواها الشيخان وقول بغير حق  
ثبت فيه الروضة بدل قوله كالراعي عدوانا ليشيل



ما لو اخذ مال غيره يظن انه ماله فانه غصب وان خلى عن  
 الاثم وقول الراعي ان الثابت في هذه حكم الغصب لا حقيقته  
 ممنوع وكأنه جري على الغالب من ان الغصب يستلزم الاثم  
 واذا عمل الغاصب فيه اي في المغصوب **علا** كصبي وغرس  
 وحفر **فلم** ابطاله وان رضي المالك بالابقاء ليدفع عنه ضمان  
 ما حدث بسببه وليرد العين كما اخذها **الا في نحو ما لغصب**  
**غزلا فسيحه او طينا فضربه لبنا او زجاجا فاتخذة فزح**  
**او ذهب او فضة فاتخذة حليا فليس له ابطال شي منها**  
 بغير رضي المالك لانه تغت لا فائدة فيه ونحو من زبادي  
**والمضمانات** للمال ستة غصب وعارية واتلاف وقبض  
 بسوم او بيع فاسد او نعد لحيز على اليد ما اخذت حتى تودي  
 والضمان اربعة انواع لانه قد يكون بالمثل في المثل وهو ما حصل  
 كيل او وزن وراز السلم فيه وقد يكون بالقيمة في المنقوع  
 كالمنافع والحيوان والموزون الذين لا يصح السلم فيهما فولي  
 بالمثل في المثل الى اخره او لي مما عبر به وقد يكون باقل الامرين  
 من القيمة والارض في السيد اذا انلف عبده الحاني وقد  
 يكون بغير ذلك في اربعة المبيع بيد البائع فانه يضمنه  
 بالتمن ولبن المصاة فانه يضمنه المشتري بعد الرد بصاع  
 ثمر والمهر بيد الزوج فانه يضمنه بمهر المثل وجنين الامة  
 فانه يضمنه الحاني بعشر قيمته وزاد الاصل نوعا خامسا وهو  
 الضمان باكثر الامرين مع ثلاثة مواضع في النوع الثالث المعروف  
 خلاف

خلاف ذلك كما بينته في شرحه وقد يصح الشيء شي وذلك  
 في ثلاثة صور فيما لو قتل حرم صيدا علوا فانه يضمنه  
 بالجزا لحق الله تعالى وبالقيمة لما لكه وفيما لو جنى المغصوب  
 في يد الغاصب ثم تلف عنده فانه يضمن للمجنى عليه اقل  
 الامرين من قيمته والارض لان الاقل ان كان القيمة فهو  
 الذي دخل في ضمانه والارض فهو الذي وجب بضمن المالك  
 قيمته كسائر الاعيان المغصوبة وفيما لو وطئ زوجته اصله  
 او فرعه بشبهة فانه يغرم مهرين مهر للزوجة للشبهة  
 ومهر الاصل او فرعه **بعد الدخول** لانه فوت عليه البيع بعد  
 ان لزمه جميع المهر ويغرم مهر للزوجة كغيرها ونصفا الاصل  
 او فرعه قبله اي قبل الدخول لانه جنى فوت عليه البيع لم  
 يلزمه الا نصف المهر **خاتمة** لو خرج المتلى عن ان يكون له قيمة  
 كان غصب ماء بمغارة فطالبه به على شطرنهم ونحوه او  
 جردا في الصيف فطالبه به في الشتاء فانه يغرم القيمة واما  
 رخصه فلا ينقله الى القيمة **باب اللفظة** بضم اللام  
 وفتح القاف واسكانها وهي لغة الشيء الملفوظ وشرعا ما  
 وجد من حق ضايع محترم غير محرم ولا ممتنع بقونه ولا  
 يعزف الواحد مستحقه والاصل فيها قبل الاجماع خير الصحاحين  
 عز زيد بن خالد الجهني ان رجلا سال النبي صلى الله عليه  
 وسلم عن لفظة الذهب والورق فقال اعرف عناصمها ووكا  
 ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستغفها ولتكن وديعة

بشيئين

٢٧

ها



عندك فان جا صاحبها يوما من الدهر فادها اليه والافشائك  
بها وساله عن ضالة الابل فقال مالك ولها دعها فان معها  
حذاها وسقاها نرد الماء وتاكل الشجر حتي يلقاها ربه وساله  
عن النشاة فقال خذها فانما هي لك ولا خيك والذئب اركانها  
ثلاثة النقاط وملنقط ولفظه معني الشئ الملنقط ثم هي بهذا  
المعني انواع لتسعة **احدها حيوان وجده في عمارة يحل**  
**النقاطه ويعرفه سنة فان ظهر مالك قبل فراغ التعريف**  
او بعده وهو باق فهو له **والا** اي وان لم يظهر مالك **تملكه**  
ان كان مالا ونقل الاختصاص اليه ان كان غير مال ككلب  
بعد التعريف لقوله في الجز السابق والافشائك بها **بلفظ**  
لانه تملك مال ببدل فكان كالشفعة وانشارة الاخر من المفهمة  
كاللفظ **وكذا يحل النقاطه ان وجده عمارة وهو غير منع**  
**من صغار السباع كشاة وعجل للخبر السابق وصيانه له عن**  
**الخونة والسباع والا** اي وان كان ممنوعا من ذلك بقوة كبيع  
وفرس او بعدد وكرنب وطبي او بطير ان كمام **فيحل النقاطه**  
**للكف** صيانه له عن الخونة لا للتملك لقوله في الخبر السابق  
وضالة الابل دعها وقبس بها معناها نعم ان وجده في زمن  
تهب جاز النقاطه للتملك ايضا والمراد بالعمارة التنازع والمجر  
وخونها لانها مع الموات محال للقطعة واعلم ان ملنقط  
المأكول للتملك ان شاء عرفه ثم تملكه كمام وان شأ باعه  
باذن الحاكم ان وجده والا فاستغلا لا وحفظ ثمنه وعرف  
المبيع

المبيع ثم تملك الثمن وان شأ تملكه في الحال واكلمه وغرم  
قيمه ان ظهر مالك لكن محاله اذا وجد بمغارة لانه قد  
لا يجد فيها من يشتريه ويشق نقله الي العمارة بخلاف ماله  
وجده بعمارة ولا يجب بعد اكله تعريفه في الظاهر للامام من  
وجهين لما سياتي عنه **الثاني غير حيوان الخشي فساد**  
**كهرسة كزبد وخاس فهو كالاول** من الانواع في انه ان  
وجده بعمارة او مغارة عمره سنة ان ظهر مالك والا تملكه  
وان شأ باعه وحفظ ثمنه الي اخر ما مر مما يمكن ان يانه  
هنا **الثالث غير حيوان خشي فساد كهرسة وطيب**  
لا يثمر فيتحير ملنقطه **بين اكله** مملكه ويغرم قيمته  
**وبين بيعه** ويعرفه بعد بيعه ليملك ثمنه بعد التعريف  
**فان ظهر مالك اعطاه قيمته** ان اكله او ثمنه ان باعه  
وفي التعريف بعد الاكل وجريان اصحهما في العمارة وجوبه  
وفي المغارة قال الامام الظاهر انه لا يجب لانه لا فائدة فيه  
وفيه نظر اما اذا كان الرطب يثمر فان كانت الغبطة في  
بيعه بيع او في ثمرة وتيسر به الواجد ثمرة والبيع بعضه  
لثمر الباقي حفظه وفارق الحيوان حيث يباع كله بان  
نقته للحيوان تنكر فتودي الي ان ياكل نفسه هذا اكله  
اذا وجده في غير الحرم بغير سنة قولي **الرابع ان يجد اللقطة**  
**حرم مكة فيلنقطها للحفظ** لا للتملك **وجب تعريفها** الخبر  
الصحيحين ان هذا البلد حرمه الله تعالى لا يلنقط لقطته



الامن عرفها وفي رواية البخاري لا تخل لقطته الا بمشيد  
اي لمعرف والمعنى على الدوام والافساب البلاد كذلك  
والحكمة في ذلك ان الله تعالى جعله مثابة للناس يعودون  
اليه فيما يعودون اليه او يبعث في طلبها ويطلب المنة الا فانه  
لن ينفها او دفعها للحاكم وخرج بن يادق مكة حرم المدينة  
فلا ياتي فيه ذلك كما صرح به الدارمي والرويان في **الحامش**  
**ان يجدها بدار كثر** وقد دخلها بلا امان **فهي غيبة خمس**  
**وله اربعة اخاسرها** فان دخلها بامان فهي لقطه **السادس**  
**ان يجدها مع لقيط مشدودة** في ثيابه او مشدودة فوقه  
او تحته او في جنبه او معدة الذي هو فيه **فهو لقيط**  
لان له يدا او اخصاصا كالمكلف والاصل الحرية ما لم يعرف غيرها  
**او جنبه** وتعبير الاصل بقوله تحته في ثيابه او مدفونه  
**تحته فلقطه** كما في المكلف نعم ان حكم بان الارض له كدار  
هو فيها فهي له تبعاً **السابع ان يجد هديا وخاف فوت**  
**وقت الخريف فعه حاكم ليخرجه او يخرجه بنفسه** وسن  
استيد ان الحاكم **الثامن لقطه اكرت بدار الاسلام**  
**لا يملكها** لعدم صحة النفاطه بل هي غيبة لمن اخذها منه  
من المسلمين كدار في الاصل كاصل والاوجه ان من اخذها منه  
تعريفها ثم يملكها **التاسع لقطه المريد لها على الامام**  
لعدم صحة النفاطه وهي في وياق فيه ما قدمته في الرئي  
انفا **الا ان يسلم** فتكون لقطه له **فان كان الواجد رقيقا**  
غير مكاتب

غير مكاتب فسيده هو الملتقط ان النقط باذنه واقرها  
**عنده والا اي وان النقط بغير اذن سيده** ولم يعرفها عنده  
**انشرعت منه** لعدم صحة النفاطه لانه ليس من اهل  
الولاية والملك واذا اقرها عنده واستحفظه عليها فان  
كان امينا حازوا الا فلا وهو منع بالافراس **فان اتلفها**  
الرقيق او تلفت بنقصيره فيما اذا اقرها عنده سيده او  
النقطها باذنه **تعلق الضمان برقيقته** كالمغصوب وان كان  
الواجد لها مكاتباً فهي له **ان لم يعي** لانه مستقل بالملك  
والنصف **والا اي وان عجز اخذها القاضي وحفظها المالكها**  
هذا هو المنقول وجوز البغوي ان لسيده اخذها وعليه  
جري الاصل والمبعض يصح النفاطه واللقطه له وليسيده فان  
كان بينهما مهاييه فهي لذى النوبة او كان الواجد لها صبيها  
**او مجنوناً او مجوراً** عليه **يستغنى انشرعها منه** وليه وعرفها  
**وتملكها له** ان راه حيث تجوز الاقراض له فان التملك في  
معنى الاقراض فان لم يره حفظها او سلمها الى القاضي ويضمن  
الولي ان قصر في انشرعها حتى تلفت ويعرفها تالفه وان  
احتاج التعريف اليه لم يضمنها من مال المولى عليه بل  
يرجع الحاكم لبيع جز منها والظاهر ان لقطه المتعني عليه ينشرعها  
الحاكم لكن لا يعرفها بل ينظر افاقته او كان الواجد لها فاسقا  
**صح النفاطه** كاحتطابه **لكنها تنشرع منه** وتوضع عند عدل  
لان مال ولده لا يقرب بيده قال الاجنبي اولي ولا يعتبر



تعريفه بل يضم اليه عدل رقيب ليلانخون فيها ومن  
 يريد سفر لا يسافر بها الا بعد التعريف فان اراد السفر  
 بدونها فوض التعريف الي غيره واذا التقط في صحرا عرفها  
 باقرب البلاد اليها ولا يكلف العدول الي غير مقصده وليس  
 للملفظ تسليمها الي غيره ليعرفها الا باذن الحاكم  
**باب الاجال** اي المدد في نوعان احدهما اجل  
 مضروب به بالشرع نصا او استنباطا وهي اي هذه  
 الاجال اي ما يضرب فيه عشرة من نوعا العدة والاستقبال  
 بالافراء او بالاشهر او وضع الحمل والهدنة باربعة اشهر  
 او عشرة سنين او اقل وفي معناها الامان لكنه انما يوجل  
 باربعة اشهر والزكاة بسنة او باشتداد الحب وصراح  
 النهر والعنة بسنة واللقطة كذلك الا في الحقيق فيمن يظن  
 ان قاقده يعرض عنه غالبا **وصيلا والسرط والرضاع** المحرم  
 بسنتين والحمل ستة اشهر فاكثرا الي اربع سنين وخيار  
 الشرط ثلاثة ايام فاقل واقل الخيض يوم وليلة والنفاس  
 بحجة واكثرهما اي الخيض بسنت او سبع والنفاس باربعين  
 يوما واقل الطهر خمسة عشر يوما وغالبه باربعة وعشرين  
 يوما او ثلاثة وعشرين يوما او ثلاثة وعشرين ومدة مقام  
 اي اقامة السفر ثلاثة ايام ومدة مسيح المقيم والمسافر  
 سفر لا تقصر فيه الصلاة بيوم وليلة ومدة مسيح  
 المسافر سفر تقصر فيه الصلاة ثلاثة ايام وليا اليها  
 ومدة

في سفر لا تقصر فيه الصلاة  
 في سفر تقصر فيه الصلاة

**ومدة البلوغ** اي التي تحصل بها البلوغ خمسة عشر  
 سنة ومبدأ مكان الحيض والاختلام بتسعين سنين تقريبا  
 وتحصل بلوغ الانثى بكل من الثلاثة والذكر بالاول  
 وبالثالث واكثر ان حاض وامني حكمه بلوغه على الاصح وان  
 وجد احدهما فلا وقال الامام ينبغي الحكم ببلوغه ثم ان  
 ظهر خلافه غيرنا الحكم قال الرافعي وهو الحق واستحسن في  
 في الروضة ما قاله المنوي انه حكم به ان تكبر وانبات عانة  
 ذكر الكفار يقضي الحكم ببلوغه **والاياس** من الحيض يائنين  
 وستين سنة على الاصح وجميع هذه الامور معلومة في محلها  
**وثانيها اجل مضروب بالعقد** اي بسببه وهو اي العقد  
 الذي يضرب بسببه الاجل خمسة انواع ما يبطله الاجل  
 اي شرط وهو الربوي فهو اعم من تعبيره بالصرف والسلم  
**يتاجيل راس مال** وكذا تاجيل بدل القرض ان كان المقرض  
 غرض كمن نهب وللمقرض ملي وما لا يصح الابه وهو الاجارة  
 والكتابة والمساواة والجزية وما يصح به بالكل  
 كبيع الاعيان وبيع الصفات وما يصح به مجهولا لا  
 معلوما وهو القراض والعري والرفق وذكر الاصل  
 كاصله منه كقالة البدن والمعروف خلافة وما يصح به معلوما  
**ومجهولا** وهو العارية والوديعة والوكالة والوصاية  
**باب الحج** هو لغة المنع وشرعا المنع من تصرف خاص  
 بسبب خاص والاصل فيه قوله تعالى وابتلوا اليتم حتى اذا

الدين ج



بلغوا النكاح لاية وقوله فان كان الذي عليه الحق سيفها لاية  
 والسفير المبدى والضعيف الصبي والذي لا يستطيع ان يعمل  
 المغلوب على عقله هو اي الحجر نوعان احدهما **خامس** شي **كالحج**  
**على الراهن** في المهرهون الي وفا الدين وكحجر **على السبد في**  
**المكاتب** ويبيع الابيق والمغصوب والمبيع قبل القبض  
 لما عرف في ابوابها وتاثيرها عام وهو سبعة **حجر فليس**  
**بالمال** اي بالنصرف فيه على الوجه المذكور في باب **وحي**  
**سفه** وتختص **بالمال** اي بالنصرف فيه بعقد او غيره  
**والاقرار** على ما مر في باب **وحي جنون** في كل شي **وحي صغر**  
 بقدر رتبة بقوي **في غير العادة** من المميز نعم بغير قوله  
 في الاذن في الدخول وايصال الهدية وله تلك المباحات والارادة  
 المنكرات ويناب عليها كالمكلف ويجوز توكيله في تصرفه  
 الزكاة ونحوها اذا عيّن له المدفوع اليه **وحي رفق في حق**  
**السيد** و**حجر مرض** في **الثلاثين** مع غير الورثة اذا تصرف  
 فيها بلا عوض يشاويه **وي كل المال** اي ملك المريض  
 مع الوارث كذلك وينفع بالصحة كما صرح به الاصل في  
 بعض نسخته ويتبين بانفود تصرفه **وحي ردة** للساكنين  
 فان عاد المرتد للاستلام تبين نفود تصرفه ان اختم الوفاق  
 كعنف وتديبير **والا فلا ويرفع حجر الفلاس** والسفه بعد  
 الرشيد اي حجر كل منهما يرفع الحاكم له **والثانية** من تاديه  
 وحجر البقية يارتفع عنها بنفسها من غير توقف على رفع

الحاكم

الحاكم لانه ثبت بغير حاكم فلا يتوقف على رفعه وتركه  
 من الاصل توقف حجر الرده والسفه المستمر الي ما بعد  
 البلوغ على رفع الحاكم لضعفه **باب الفلاس** هو لغة  
 النداء على المغلس بصفة الافلاس وشرع الحجر على من عليه دين حال  
 لا يفي بماله والاصل فيه ما رواه الحاكم وضح اسناده ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم حجر على معاد وباع ماله في دين كان عليه فسيمة  
 بين غرمائه فاصابهم خمسة اسباع حقوقهم **والحجر** المغلس يكون  
 بطلبه او بطلب الغرماء فان كان الذين المحجور الحاكم حجر بلا طلب  
 وعلى كل تقدير **اذا احجر الحاكم على احد** هو اعم من قوله على رجل  
**ياقلاسه قدم على الغرماء مائة** من نفسه وغيره نفقة  
 وكسوة وسكنى فتعيرى بالمونة اعم من تعيرى بالنفقة  
**في حياته** حتى يقسم ماله لانه مؤثر ماله بزل ماله هذا  
**ان لم يستغن بكسب** لا يفي به فان استغنى به فلا ينفق  
 عليهم ولا يكسوم ويصرف كسبه الى ذلك فان لم يفي به كمل  
 وقدم عليهم **مونة تجهيزه** اي تجهيز مونة من نفسه  
 وغيره **بعد موته** وقدم **مونة بيع ماله كاجرة دلال** لانها  
 من مصالح الحجر وقدم **دينه اللازم** له او ما يؤول الى اللزوم قبل  
 الحجر ان كان به **رهن** فيقدم المرتها بتمنه لتقدم تعاقب حقه  
 على حقوق الغرماء وقدم **البائع عبيده** ان لم يقض ثمنه من  
 المشتري **ووجده** اي المبيع **عالة** او ناقصا نقص **صغر** بان  
 لا يفرد بالعقد كقطع يد او زايد **من زيادة** من ماله كسمن

على



او منفصلة كثيرة وولاحد تابعد البيع او كانت اي الزيادة  
 اثر كقصارة للثوب المبيع لآكن الزيادة المذكورة للفلس  
 فتكون للغرما فان كان المبيع زائدا من وجه ناقصا وجه  
 كبير عيود و طول خلة وتعلم صنعة مع برهن فان كانا  
 في الذات كتلف احد المبيعين وولده رد البائع الزيادة اي انفاها  
 للفلس وضارب مع الغرما بالنقص بعد الفسخ او كانا في  
 الصفة كعرج و سمن فهو اي المبيع للبائع ولا شيء بالنقص  
 ولا شيء عليه في الزيادة كما لو انفرد او كان النقص في الصفة  
 والزيادة في الذات او في الاثر كعرج وولد وكخرق الثوب  
 وقصارتة فلا شيء له اي للبائع والزيادة للفلس كما لو  
 انفردا وفي عكسه بان كان النقص في الذات والزيادة في  
 الصفة كتلف احد المبيعين و سمن الاخر له الرجوع في البيع  
 والمضاربة مع الغرما بالنقص ويفوز بالزيادة وان جده  
 اي المبيع مختلطا عتله او دونه فله بعد الفسخ اخذ قدس  
 المبيع من المختلط ويكون في الدون مشا كما ينقصه كقص  
 العيب او جده مختلطا باجود فلا رجوع له في المختلط  
 حذرا من تضار المفسد لكنه يضارب مع الغرما بالثمن  
 هذا كله اذا ثبت الدين بغير اقرار المفسد فان ثبت باقراره  
 فحكمه ما مر في بابم وله ان يرد بالعيب ما كان اشتراه ان كانت  
 الغبطة في الخ باب الوقف هو لغة الحبس وشرعا  
 حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقا عينه بقطع التصرف في

رقبته

مرقبته علي مصرف مباح والاصل فيه خير الصحيح ان  
 عمر رضي الله عنه اصاب ارضا بخير فقال له النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان شئت حبست اصلها وتصدقت  
 بها فنصدق بها عمر علي انه لا يباع اصلها ولا يوهب ولا  
 يورث واركانه اربعة واقف وموقوف وموقوف عليه  
 وصيغة ولما شاركه في المقصود منه اشيا ذكرناها كالاصل  
 معه بقولي التبرع خمسة انواع وصية وحبس ومنها  
 العمري والرقبي والصدقة والهبة جامع ان كلا منهما  
 كما مر تملك بلا عوض وعتق واباحة ووقف وشرطه  
 اي الوقف ستة صيغة كوقف وحبس وسبيل  
 وكصدقت بكدا صدقة موبدة او محرمة او لا يتباع اولاد  
 توهب ولا يشترط القبول وان كان الوقف علي معين وان  
 يكون الواقف اهلا للتبرع ولو مبعضا فلا يصح وقف  
 صبي ومجنون وسفيه ومكانب وللإمام ان يقف من  
 املاك بيت المال ما تقتضيه المصلحة وان يكون  
 الموقوف عليه او لا موجودا عند الوقف لان الوقف  
 تملك ناجز فاشبه الهبة فلو وقف علي اولاده ولا ولد  
 له حينئذ لم يصح وليس الموقوف عليه معصية جهة كان  
 او معينا فلا يصح الوقف علي عمارة كنيسة تعبد ولا علي  
 زيد ليقتل من حرم قتله ولا علي مرتد وحرني لانه اعانه  
 علي معصية بخلاف ما لا معصية فيه سواء كان جهة قرية



كالقول والعلم والمساجد والمدارس جهة لا تظهر فيها  
قربة كالإغنيا ولا يصح على نفسه ولا على من هم كوقوف على  
أحد كما وان يكون ممن **يمكن تملكه ان كان معينا** باز يكون  
أحلا للملك فلا يصح الوقوف على جنين ولا دابة ولا على العبد  
لنفسه فلو أطلق الوقف عليه فهو وقف على سيرة وان  
يكون **الموقوف** مما **يدوم نفعه** المباح لا **كالمطعم** لان  
منفعته في استهلاكه ولا **رئحان** لسرعة فسادة ولا آلات  
الملاهي ولا يشترط في النفع حصوله حالا فيصح وقف العبد  
والجيش الصغيرين والزمن الذي يرجي زوال زمانه **والملك**  
**فيه** أي في الموقوف **يتنقل لله تعالى أي يتنقل عن اختصاص**  
**الأدمن** كالعتق فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه  
**باب أحيا الموات** هو مستحب والأصل فيه قبل  
الاجماع اختيار خبر من عمر أرض ليست لأحد فهو أحق بها  
رواه البخاري وخبر من من أحيا أرضا ميتة فهي له رواف  
الترمذي وحسنه هو أي الموات الأرض التي لم تهر قط  
أو عمرت جاهلية وليست حريما ملعورا **والبلاد ضربان بلاد**  
**كفر** لا مان لأهلها فهي لمن غلب عليها من المسلمين أو الكفار  
أدلا حرمته لها **وبلاذ اسلام** فالعامر منها **عمارة اسلامية**  
**وان خرب لأهلها وان لم يعرفوا** والامر فيه إذا لم يعرف أهلها  
أي رأي الإمام في حفظه أو بيعه وحفظ ثمنه إلى ظهورهم  
**والعامر عمارة جاهلية تملك بالأحيا** كالركاز جامع ان

كلامهما

كلامهما جاهلي مملوك **والخزب منها بملكه المسلم**  
**بالأحيا حتى ما ظهر فيه من معدن باطن** بقدر زنته بقولي  
**لم يعلمه** لأنه من اجزا الأرض وقد ملكها بالأحيا فان علمه  
فالراجح في الكفاية أنه بملكه أيضا أما البقعة المحيطة فقال  
الإمام ظاهر المذهب أنها لا تملك لان المعدن لا يتخذ دارا  
ولا مزرعة فالقصد فاسد **والمعدن قسمان أحدها ظاهر**  
**وهو ما خرج بلا علاج** وأما العلاج في تحصيله كقط وكبريت  
وقار وهو **مستحب** بين المسلمين **لأجور أحيائه ولا إقطاعه**  
فلا يملك بهما مع العلم به كالماء والكلا والخطب ولو بني عليه دار  
لم يملك البقعة أيضا فان لم يعلم به ففي المطلب عن الإمام أنه  
بملكه بالاجماع وأنه أصح الوجهين في التهذيب **فان ضاق**  
تنبأه عن اثنين مثلا جا إليه **قدم السابق** إليه **بقدر حاجته**  
ولو لتجارة لسيفه فان طلب زيادة ازعج فان انصرف عنه  
قبل ان يأخذ قدر حاجته فغيره ممن سبق أو لي **فان جاء**  
**إليه مع أقدم بقرعة** بينها لعدم المزية ويقاس بالمعدن في  
ذلك ما يستبده مما حجي من الموات وتأتيها **باطن وهو ما**  
**لا يخرج إلا بعلاج** كذهب وفضة وحديد ونحاس **والسلطان**  
**إقطاعه** ولا يقطع الا قدر ابتنا في المقطع العمل فيه والا أخذ  
منه **ولا يملك بالأحيا** كالمعدن الظاهر ولا المعدن كالموات  
والموات لا يملك إلا بالتجارة وحفر المعدن تحريبا **ومن سبق**  
**إليه أي المعدن الباطن فهو أحق به ما دام يعمل فيه** لسيفه

الجامع



اليه الا اذا طال مقامه بضم الميم اي اقامته واخذ قد حادثة  
 ولم يحتاج غيره فيخرج كالمعدن الظاهر وبفارق الاسواق  
 حيث لا يخرج منها الشدة الحاجة الي المعادن واذا قطع العمل  
 لم يمنع منه غيره من سبق اليه وللإمام ان يحجي بقعة لم ي  
 يحتاج الي سرعي نعمه او نعم جزيه او صدقة او ضالة وذلك بان  
 يمنع الناس من غيرها اذ لم يضرهم لانه صلى الله عليه وسلم  
 النقيع بالنون لحبل المسلمين رواه ابن حبان **لانفسه** لان ذلك  
 من خصايصه صلى الله عليه وسلم وليس لغيره الامام ان يحجي ويجوز  
 للإمام **تفويضها للحاجة** اليه بان ظهرت المصلحة فيه ظهورها  
 في الحجي **بإقطاع او غيره** لا تفويض **ما جاءه النبي صلى الله عليه وسلم**  
 لغيره ولنفسه فلا يجوز لانه لا ينفذ ولا يغير **مكتبات**  
**القرآن** في جمع قريضة بمعنى مفروضة لما فيها من  
 السهام المقدرة فغلبت على غيرها والقرض التقدير وشرعا  
 هنا نصيب مقدم شرعا للوارث والاصل فيه الايات والاحبار  
 الاثني وللارث اسباب وشروط وموانع فشرطه ذكرها  
 في شرح الاصل وغيره واما الاخران فهما ما شرعت فيه فقلت  
**اسباب الارث اربعة قرابة ونكاح صحيح وولا واسلام**  
**والوارث بالاخير عام وبالبقية خاص فنصرف التركة**  
**اي تركة المسلم او يافيتها لبيت المال اذ لا يمكن**  
**وارث خاص في الاول** او لم يكن وارث كذلك **مستغرق** في  
 الثاني خبر انا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه رواة

هو لغة  
 ٤

ابن حبان

ابن حبان وصحة وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث لنفسه  
 بل يصرفه للمسلمين ولا نعم يعقلون عنه كالعصاة من  
 القرابة فلا يصرف شي الي من قام به مانع من الارث  
 اما تركه كافر لا وارث له مستغرق فننقل هي اوباقها  
 لمبيت المال فيا لا ارثا ولا ينفعين الصرف لجميع المسلمين  
 فللا امام ان يعين له طائفة منهم لانه استحقاق نصفه وهي  
 اخوة الاسلام فصار كالوصية لقوم هو وصيهم غير محصورين  
 فانه لا يجب استيعابهم وقولي اوباقها مع خاص او مستغرق  
 من زيادتي **وموانعه ستة** احدها **رق** فلا يرث من يده  
 رق لنقصه ولا يورث لان ما بيده لسيدته الا المبعوض  
 فيورث عنه جميع ما ملكه ببعضه الحر **وتانيها ردة** فلا  
 يرث المرتد ولا يورث اذ لا مولاة بينه وبين غيره **وتالثها**  
**قتل** فلا يرث من له مدخل في القتل ولو بحق كشهادة وحكم  
 لخبر ليس للقاتل من الميراث شي رواه النسائي باسناد  
 صحيح **ورابعها اختلاف دين** بالاسلام والكفر فلا توارث  
 بين مسلم وكافر لخبر الصحيحين فلا يرث المسلم الكافر ولا  
 الكافر المسلم  **وخامسها ما ذكرته بقولي واختلاف دار ذي**  
**الكفر** الاصل ذمة وحرابة فلا توارث بين حربي لا امان  
 له وذمي لا نقطاع المولاة بينهما ويتوارث الذميان والحرمان  
 وان اختلفت دارهما لان الكفر كله ملته واحدة وتغيري  
 بما ذكره اوضح من تعبيرة بالدار **وسادسها دور حكيم** وهو







الاخصار المربع والتلت وضعف كل ونصف كل **فالتلثان**  
**فرض اربعة بنتان وبنات ابن واخنان لابوين اولاب**  
 فاكتر من كل اذا انفردنا او انفردن عن يعصمهن او تحجبهن  
 حرمانا او نقصانا قال تعالى في البنات فان كن نساة فوق  
 اثنتين فلمن ثلثا ما ترك وبنات الابن كالبنات وبنات الابن  
 مقبستان علي الاختين او البنين وقال تعالى في الاختين  
 فاكتر فان كانتا اثنتين فلمهما الثلثان مما ترك تركت في  
 سبع اخوات لجا برحيت مرض وسال عن ارثهن منه فدل  
 علي ان المراد منها الاختان فاكتر وامر صلي الله عليه وسلم في البنين  
 باعطابها الثلثين رواه ابو داود والحاكم وصححه اسناده  
**والثلث فرض اثنتين احدهما ام ليس لمبنتها فرع وارث**  
**ولا عدد من الاخوة والاخوات** قال تعالى فاقام يكن  
 له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث وقال فان كان له اخوة  
 فلامه السدس والمراد اثنتان فاكتر **الا في زوج او زوجة**  
**مع ابوين فلها** اي للام فيهما ثلث ما يبغي الاولي من  
 سنة والثانية من اربعة ويلقبان بالعمر يتيمن وبالغريبتين  
 كما بينته في غير هذا الكتاب **وثانيهما عدد من ولد الام**  
**يسنوي فيه الذكر وغيره** قال تعالى وان كان رجل يورث كلالة  
 او امرأة وله اخ او اخت فكل واحد منهما السدس فان كنوا  
 اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد اولاد الام بدليل  
 قراءة ابن مسعود وغيره وله اخ او اخت من ام والقرعة

الشادة

الشادة كاخبر علي الصحيح والختي لا يخرج علي الاخ والاخ  
**والسدس فرض سبعة اب وجد لمبنتها فرع وارث**  
**وام لمبنتها ذلك او عدد من الاخوة والاخوات** قال  
 تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان  
 له ولد ولجد كالأب وقال فان كان له اخوة فلامه السدس  
 والمراد عدد من له اخوة من الذكور او غيرهم علي التغليب  
 الشايع مع الاجماع علي ان الاثنين منهم كالثلاثة **فنا**  
 هذا اي جهة كانت سوا كان معها ولد ام لا لانه صلي الله عليه  
 وسلم اعطي الجدة السدس رواه ابو داود وغيره وقضى  
 للجدتين من الميراث بالسدس بينهما رواه الحاكم وصححه علي  
 شرط الشيخين **وبنت ابن فاكتر مع بنت** لقضايه صلي  
 الله عليه وسلم بالسدس في الواحدة رواه البخاري عن بن  
 مسعود وقيلس بها الاكثر **واخت فاكتر لامع اخ لابوين**  
 كما في التي قبلها **واحد من ولد الام** ذكر اكان او غيرهم قال  
 تعالى وله اخ او اخت فكل واحد منهما السدس **والنصف**  
**فرض خمسة بنت وبنت ابن واخت لابوين اولاب**  
**منقرات** عن يعصمهن او تحجبهن حرمانا او نقصانا قال  
 تعالى في البنات وان كانت واحدة فلها النصف ومثلها بنت الابن  
 اجماعا وقال في الاخت وله اخت فلها نصف ما ترك والمراد  
 الاخت لابوين اولاب **وزوج ليس لمبنته فرع وارث** قال تعالى  
 ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد اي وارث ومثله







**وثمانية وثلاثة وستة واثنا عشر وأربعة وعشرون**  
 باعتبار محارج الفروض ومحج الفرض بل الكسر مطلقا  
 عدد واحد ذلك الكسر فخرج النصف اثنان والثالث  
 والتلتين ثلاثة والرابع أربعة وهكذا فان كان في المسئلة  
 فرضان فاكثرا كتنفي عند تماثل المحجرين باحدهما وعند  
 ند اقلهما باكثرهما وكذا يكثفي به في زوجة وابوين وعند  
 توافقهما بمضروب وفق احداهما في الآخر وعند تباينهما  
 بمضروب احداهما في الآخر كما سياتي ذلك وزاد بعضهم في  
 باب الجد والاختوة اصلين آخرين احدهما ثمانية عشر  
 كسدرس وثلاث ما بقي كام وجد وخمسة اخوة لاب ثمانية  
 ستة وثلاثون كربع وسدرس وثلاث ما بقي كزوجة وام  
 وجد وسبعة اخوة لاب **فكل فريضة فيها نصفان** كزوج  
 واخت لاب **او نصف وما بقي** كزوج واخ لاب **فاصلها اثنان**  
 محج النصف او فيها **ثلاثان وثلاث** كاختين لاب اخنتين  
 لام او ثلاثان وما بقي كبننتين واخ لاب او ثلاث **وما بقي**  
 كام وعم **فاصلها ثلاثة** محج الثلث او فيها **ربع وما بقي** كزوجة  
 وعم **فاصلها اربعة** محج الربع وهذا من زيادتي وهو  
 مذكور في الباب وتركه الاصل لذهول او غيره او فيها  
**سدرس وما بقي** كام وابن **او سدرس وثلاث** كام واخوين  
 لام **او سدرس وثلاثان** كام واختين لاب **او سدرس ونصف**  
 كام وبنت **فاصلها ستة** محج السدرس او فيها **ثمن وما**

بقي

بقي كزوجة وابن **او ثمن ونصف وما بقي** كزوجة وبنت واخ  
 لاب **فاصلها ثمانية** محج الثمن او فيها ربع وسدرس كزوجة  
 واخ لام فاصلها اثنا عشر مضروبه وفق احد المحجرين في الآخر  
 او فيها **ثمن وسدرس** كزوجة وحدة وابن **فاصلها اربعة وعشرون**  
 مضروب وفق احداهما في الآخر هذا كله في اصول المسائل  
 التي فيها فرض اما المسائل التي لا فرض فيها فلا حصص لها وهي  
 عدد روس من فيها بعد فرض الذكر اثنتين في النسب  
 لا في الولاء نعم ان تفاوتوا في الولاء كان اشتراك ثلاثة ذكر  
 واثنين في عید وكان لاحدهما نصفه وللآخر ثلثه وللذكر  
 سدسه واعقوبة فاصل مسئلتهم من محج بعم تلك الاجزا  
 فاصلها في هذا المثال سنة **فصل** في بيان التصحيح  
 وهو تحصيل اقل عدد يخرج منه نصيب كل وارث صحيحا  
 فاذا قامت المسئلة من احد الاصول فتقول ان لم تنكسر  
 الفريضة على جنس صحت من اصلها بلا عول ويعولها ان عالت  
 فلو خالف جد ثلثين وثلاث زوجات واربع اخوات لام وثمان  
 اخوات لاب صحت من سبعة عشر بالعول وان **وان انكسر**  
**الفريضة على جنس واحد ضرب عدده** اي عدد المنكسر  
 عليه نصيبه في اصلها بلا عول ويعولها ان عالت فما بلغ  
 منه تصح او على جنس **فاكثر ضرب بعضها** اي بعض  
 الاجناس في بعض بلا رد الي الوفاق ان لم تتوافق ويرد  
 اليه ان توافق ثم ضرب الحاصل في اصل الفريضة بلا عول



ويعلها ان عالت **فما بالغ صحت منه** هذا ان لم تتداخل الاجناس  
والا اكتفى بالاكثرو ضرب فيما ذكر ويسمى المضروب في  
الاصل بقوله جز السهم فلو خلف امّا وخمسة اعماما في  
صلها ثلاثة والاكتسار فيها على جانس واحد وهو الاعم  
والمنكسر عليهم سهران وهما بيان الخمسة وهي جز السهم  
فاضربها في الثلاثة فتصح من خمسة عشر ولو كان عدد  
الاعماء خمسة عشر لوافقت الاثنين بالنصف فاردد العشر  
الي نصفها خمسة واضرب في الثلاثة فتصح ايضا من خمسة  
عشر ولا تخفى على ضبط الاصل بقية الامثلة **فصل**  
**في الاختصار في مسائل الفرائض الاختصار نوعان**  
**أحدهما بعين بين السهم** اي بعضها مع بعض **فقد الفريضة**  
**لوفقرها** فتصح منه ويرجع كل نصيب الي وفقه فلو خلف بنتا  
وزوجة وجدا قبل البسط من اربعة وعشرين البنت نصفها  
والزوجة ثمنها والجد سدسها بالفرض والباقي بالنصيب  
وبالاختصار من ثمانية لتوافق الانصبا بالثلث للبنت  
اربعة وللزوجة سهم والجد ثلاثة بالفرض والنصيب  
**الثاني بعين بين الروس** اي بعضها مع بعض وهو ثلاثة  
انواع مماثلة ومداخله وموافق **فان كان بينهما مماثلة**  
**كاربعة واربعة واربعة اقتصر على احدها** او كان بينهما  
مدخله ثلاثة وستة وستة واثنى عشر فعلى اكثرها  
يقصر او كان بينهما **موافقا** كاربعة وستة وعشرة

فعلي

**فعلي الوفق** يقتصر **فلو توافق عددان جز ضرب ذلك**  
**الجزء من احدهما في الآخر** كاربعة وستة ببيتها موافقة  
بالتصفيه فيضرب نصف احدهما في الآخر **فصل في**  
**بيان المناسحة** وهي مفاعلة من التسخ وهو الازالة والتغيير  
والنقل ويسمى بها المعنى المراد لزالة او تغيير ما صحت  
منه الاولى بموت الثاني او بما صحت منه الثانية او لانفصال  
المالك من وارث لو ارث **هي** اصطلاحا **ان لا يقسم التركة**  
**حتى يموت بعض الورثة فتصح فريضة كل ميت** على حديثها  
**ثم يضرب بعضها في بعض بعد اعتبار الاختصار السابق**  
**فما بالغ صحت منه** وذلك بان تجعل مسألة الميت الاول اصلا  
لمسألة المناسحة وتأخذ منها نصيب الميت الثاني وتقسّمه  
على مسئلته فان صح قسمته عليها فذاك وتصح المسائلان مما  
صحت منه الاولى والا فالعمل كما في انكسار السهام على نصف واحد  
فاحصل من الضرب تصح منه المسائلان فان اردت قسمته فمن  
له شيء من الاولى ضرب في جزئ سهمها وهو ما ضرب فيها ومن  
له شيء من الثانية ضرب في جزئ سهمها وهو نصيب مورثه من  
الاولى او وفقه فلو ماتت امرأة عن زوج وابن ثم مات الابن  
عن ثلاثة بنين فالاولى من اربعة وسهام الابن فكلها تنقسم  
على مسئلته فتصح المسائلان مما صحت منه الاولى وهو اربعة ولو  
مات الابن عن خمسة بنين فستهمه من الاولى ثيابين مشانته  
فاضرب مسئلته في الاولى فتصح من عشرين ومن له شيء من الاولى



ضرب في جز سهرها وهو خمسة ومن له شيء من الثانية ضرب  
في نصيب مورثه وهو ثلاثة ولومات الابن عن سنة بلين  
قسها من الاولي توافق مسئلة فاضرب وفق مسئلة في  
الاولي فتصح من ثمانية ومن له شيء من الاولي ضرب في جز  
سهرها وهو اثنان ومن له شيء من الثانية ضرب في وفق  
نصيب مورثه وهو واحد **فصل في بيان الشراكة** بفتح  
الراء اي المشترك فيها بين اولاد الابوين واولاد الام وبكسر  
عن نسبة الشريك اليها مجازا وهي زوج وام وولداها واخ لا  
يؤبن للزوج النصف وللأم السدس ولولدي الام الثلث  
**بشاركتها فيه الاخ لابوين** بقراءة الام كان الجميع اولاد ام  
لا شراكهم في قرابتها التي ورثوا بها الفرض كما لو كان في اولادها  
ابن عم فانه يشارك بقرابتها وان سقطت عصوبته فان كان  
**الاخ** الموجود مع ولدي الام **لاب** سقط فلا تشريك اذ لا  
مشاركة في قرابة الام **فصل في بيان ميراث الجد**  
يرث اي الجد مع الفرع الذكر **السدس** فرضا ومع الانثى  
**السدس** فرضا والباقي تعصيبا وان كان معه اولاد ابوين  
او اب وليش معهم صاحب فرض فله الاكثر من مقاسمتهم  
**والثلث** اما المقاسمة فلانه كالاخ في اذ لا يه بالاب واما  
الثلث فلانه اذا اجتمع مع الام اخذ ضعفها فله الثلثان  
ولها الثلث والاخوة لا ينقصونها عن السدس فوجب ان لا  
ينقصوا الجد عن ضعفه وهو الثلث **وبعد اولاد الابوين**

عليه

عليه اي علي الجد **اولاد الاب** في الحساب اذا اجتمع معه  
**ولا يرثون** مع اولاد الابوين لانهم محجوبون بهام الا ان يخص  
**اولاد الابوين انا** فإزاد علي فرضهم مع الجد ولا يكون الا  
مع الواحدة فهو **اولاد الاب** فلو كان مع الجد شقيقة واخ  
واخت لاب فنعد الشقيقة لاه والاخت علي الجد فتستوي  
له المقاسمة وثلث المال فله سهران من سنة وتأخذ الشقيقة  
النصف ثلاثة يبقى واحد علي ثلاثة لا تصح ولا توافق نصيب ثلاثة  
في سنة فتصح من ثمانية عشر فان كان معهم صاحب فرض فله  
اي لجد الاكثر من المقاسمة وثلث الباقي **والسدس** من الشراكة  
اما المقاسمة فلما تم واما ثلث الباقي فلانه لو لم يكن معه  
فرض اخذ ثلث الجميع فاذا خرج قدر الفرض مستحقا بقي ثلث  
الباقي واما السدس فلانه البنين لا ينقصونه عنه فالأخوة  
اولي **وقد لا ينبغي** بعد الفرض شيء كبنين وام وزوج **فيفرض**  
له سدس ويزاد في العول فنقول هذه الي خمسة عشر وقد  
يبقى دون السدس كبنين وزوج **فيفرض** له وتعال فنقول  
هذه الي ثلاثة عشر وقد يبقى سدس كبنين وام **فيفوز**  
الجد به لا ينقص عنه اجماعا اذا ورث **وتسقط الاخوة** والا  
خوات في هذه **الاحوال** الثلاثة لاستغراق ذوي الفروض  
الشراكة **فصل في بيان ميراث الميرث** وولد الزنا والمنفي بلعان  
**لا يرث الميرث كما لا يرث** كما علم مما صرح به **في** بيت المال  
سوا اكنسبه حال ردته ام حال اسلامه كالذي لا وارث له



يستوعب **والابورث ولد الزنا ولا ولد الملائنة** المنفي بالعمان  
**بنقابة الاب** كما لا يرثان بها لانها نسبهما فلوله يكن له ابن  
او ابن ابن وارث فما فضل عن ذوي الفروض من جرمة امه فهو يولي  
امه فان لم يكونوا قبلت المال ارثا **فصل** في بيان حكم  
اجتماع جرمتي فرض او جهتي تعصبا وجهتهما في شخص واحد  
**اذا اجتمع في شخص في نكاح محوس او في وطئ شبهة جهنا**  
**فرض لم يرث الاباقواهي** لانهم قرابتان يورث بكل منهما فرض  
عند الانفراد فلا يورث بهما الفرضان عند الاجتماع كالاخت  
التشقيقه لانث النصف ياخوة الاب والسدس ياخوة الام بل  
ترث النصف فقط **والقوة بان تحجب احدى الاخرى كبنث هي**  
**اخت لام بان يطأ خو محوسي بنكاح او غيره بشبهة امه**  
**فتلد بنتا** فنث منه بالبنثية دون الاختية لان الاخت  
للأم محوية بالبنث وخو من زيادتي وقولي او غيره اعم من  
قوله او مسلم **لا بان تحجب كام هي اخت لاب بان يطأ من ذكر**  
**بنثه فتلد بنتا** فنث الوالدة منها بالامومة دون الاختية  
لان الام لا تحجب باحد خلاف الاخت **او بان تكون اقل محبا**  
**كام ام هي اخت لاب بان يطأ هذه البنث الثانية فتلد**  
**ولدا فالأولاد امه واخوته** لانيه فنث منه بالجدة وده  
دون الاختية لان الجدة ام الام انما تحبسها الام والاخت  
بجها جماعة **فان كانتا اي الجهتان جهتي فرض وتعصبا**  
**كزوجة هو معنق او ابن عمه ورث بها** فيأخذ اذا انفرد النصف

بالروجه

بالزوجة والباقي بكونه معنقا او ابن عم لانه وارث بسبب بين  
مختلفين وان كانتا جرمتي تعصبا كابن عم هو معنق لم يرث  
بهما بل باقواهما فيرث في المثال بثنوة العم لا بكونه معنقا  
**فصل** في بيان ميراث الخنثى المشكل والمفقود والحمل  
**يرث الخنثى المشكل القدر المتيقن ويوقف الباقي الى التبيين**  
كزوج واب وولد خنثى للزوج الربع وللأب السدس وللخنثى النصف  
ويوقف الباقي بينه وبين الاب **والمفقود لا يورث بل يوقف**  
ماله حتى تقوم بيته بموته او تمضي مدة يغلب على الظن انه  
لا يعيش فوقها فيجوز للقاضي وحكم بموته ثم يعطى ماله من  
يرثه وقت الحكم بموته ولا يرث بل **يوقف نصيبه من الميراث**  
**حتى يتيقن حاله** ثم يعمل في الحاضرين بالاسواق في حقهم فمن  
يسقط منهم به لا يعطى شيئا حتى يتبين حاله ومن ينقص  
حقه منهم حياته او موته بقدر في حقه ذلك ومن لا تخلف نصيبه  
بهما يعطاه ففي زوج وعم واخ لا — مفقود يعطى الزوج النصف  
وبوخر العم وفي جد واخ لابوين واخ لاب مفقود بقدر في حق الجد  
حياته فيأخذ الثلث وفي حق الاخ لابوين موته فيأخذ النصف  
وبقي السدس ان تبين موته فالجد او حياته فللاخ **ويوقف**  
**ميراث الحمل ولا يعطى غيره الا ما يتيقن انه يرثه معه**  
كالاب والجد والزوجين فلو خلف الميت حلا يرث بعد انفصاله  
بان كان منه او قد يرث بان كان من غيره كحل اخيه لانيه عمل  
بالاحوط في حقه وفي حق غيره قبل انفصاله فان انفصل حيا



لوقت يعلم وجوده عند الموت ورث والا فلا بيان له ان لم يكن  
وارث سوى الحمل او كان من قد تحجب به الحمل وقفا المال الي  
ان ينفصل وان كان من لا تحجب به وله مقدر كاي وجد  
وتزوج او زوجة اعطيه عايلا ان امكن عول كزوجته حامل  
وابوين لها ثمن ولها سدسان عايلات لاحتمال ان الحمل ينثان  
فنقول المثال من اربعة وعشرين وان لم يكن له مقدر كالولد لم  
يعطوا شيئا حتى ينفصل الحمل اذ لا ضبط له **كتاب**  
**النكاح** هو لغة الضم ويشترع عقد بعين فيه لفظ النكاح  
او نحوه وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطى وانما حمل على الوطى  
في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره خبير الصحيحين حتى تدوي  
عسيلته ويدوق عسيلته والاصل فيه قبل الاجماع ايات كقوله  
تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء واخبار خبير تناكحوا نكحوا  
رواه الشافعي بلا غا وله اقام يلبسها بقولي **هو حرام ومكروه**  
**وحلال فالحرام** اي مالا يصح وياثم بفعله العام بتجنيمه **اما العينة**  
**سوا كان نسب وهو نكاح الام والبنت والاخت والعمة**  
**والخاله وبنت الاخ وبنت الاخت حقيقة** او مجاز لاية  
حرمت عليكم امهاتكم **او الرضاع وهو كالنسب** فيحرم السبع  
المذكورات من الرضاع لقوله تعالى وامهاتكم اللاتي ارضعنكم  
واخوانكم من الرضاعة وقوله صلى الله عليه وسلم تحرم من الرضاع ما  
يحرم من النسب رواه الشيخان **او المصاهرة وهو اربعة نكاح**  
**زوجة الاب وان علا وزوجة الابن وان سفل وزوج**

البنت

هنا فتعبري بقولي كنكاح الي اخره اولي من قوله والمكروه  
ثلاثة الي اخره **والحلال** من النكاح الشامل للمندوب **بقية**  
**الانكحة الصحيحة ولا يمنع زناه بامرة نكاحها ولا الا**  
**مها ولا لبسها ولو كانت ينسها فخلوقه من ماء زناه اذ**  
**لاحرمه لما الرنا لكن يكره له نكاحها** خروج من خلاف مرجعها  
عليه كحنفية **وخص النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح بعقد**  
**بلا ولي وشهود** بان يفقد او احدهما لان اعتبار الولي  
للمحافظة على الكفاة وهو فوق الاكفا واعتبار الشهود  
لا من المحود وهو ما موز منه والمرأة لو محردة لا يلتفت  
اليها بل قال العراقي شاذح المذهب تكفر بتكذيبه **وبعده**  
**بلامهر حالا ومالا وهو معنى المهر** **وبعده بلا اذن من**  
**المنكوحة ووليها** لانه اولي بالموصفين من انفسهم **وبعده**  
**وحده لفتة** ولغيره فيتنوي الطرفين فتعبري بذلك  
اعم من قوله ومباشرة التدويح لنفسه **وبعده في الاحرام**  
لنفسه خبير الصحيحين عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
نكح ميمونة وهو محرم لكن اكثر الروايات انه كان حلالا  
كما رواه ابن عباس ايضا **وجعل عتقها صداقها كما اعتق**  
**صفيته وجعل عتقها صداقها ومنعه نكاح امه ولو مسلم**  
لان نكاحها معتبر بخوف العنت وهو معصوم ويفقد  
مهر حرة ونكاحه غني عن المهر حالا ومالا كما من **او نكاح**  
**كافرة** ولو كتابية لانها تكره صحبته وفي الخبر تنالت



ربي ان لا تزوج الا من كان معي في الجنة فاعطاني رواه الحاكم  
 وصححه اسناده وخرج بالفكاح النسري فله ان يسري بكنابة  
 علي الاصح في الروضة واصولها **وتحل تزوجه اكثر من اربع** الي  
 غير نهاية لانه ما مومن من الجور وقد مات عن نسع كما هو  
 مشهور **وتزوجه بتزويج الله له** من غير تلفظ بعقد كما في  
 قصة زينب بنت جحش امرأة زيد ابن حارثة في قوله تعالى  
 فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها **واقرة بتخيير نسايد** فيه  
 بين مفارقتها طلبا للدينيا والمقام معه طلبا للآخرة لقوله  
 تعالى يا ايها النبي قل لا رواجك الا بيني وليلا يكون مكرها  
 لهن علي الصبر علي اثره لنفسه من الفقر والاصح انه لا حرم  
 عليه طلاقهن اذا اخترنه وانه لو اختارت واحدة منهن  
 وراقه لم تحصل الفراق بالا اختيار لقوله تعالى فتعالين  
 امنعن واسركن وانه لا يشترط في جوابهن فور لما في خبر  
 الصحيحين من انه صلى الله عليه وسلم لما نزلت اية التخيير بدا  
 بعائشة وقال اني ذاك لكي اصل فلا تبادريني بالحواء حتى  
 تسامرين ابويك **وتزوجهم تكا حرم** اي زواجته بعده وان لم  
 يدخلهن قال تعالى وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله  
 الاية وقال **وازواجه امهاتهم** نعم ازواجهم المحجرات  
 فراقه ففارقها فلا ظهر في الشرح الصغير القطع بالحل والا  
 فلا معنى للتخيير وجرم به الامام وغيره وحكموا فيه الاتفاق  
 واما اماوه فان لم يطاهن لم يكره علي غيره والا حرم من

وخص في

وخص في النكاح ايضا باشيا منها تخبرهم امساكه من تكرهه  
 في نكاحه وانجاب طلاق مرغوبته علي زوجها وانجاب  
 جواب مخطوبته وخرم خطبة غيره بمجرد خطبته  
**ولا يصح نكاح غيره** اي غير النبي صلى الله عليه وسلم **بتولي الولي**  
**او نايبه** طرق العقد كما في البيع وخبر لا نكاح الا بولي  
 وشاهدي عدل **الا فيما اذا زوج بنت ابنه ابنه**  
 الاخر فيوجب للمزوج وبقبل لقوة ولايته **ويشترط**  
**رضي المرأة بالنكاح** لان الحق لها **الا في تزويج الاب او**  
**الجدا البكر او المجنونة** فلا يشترط رضاها **والا في تزويج**  
**السيد امته** فلا يشترط رضاها لانه يملك بعضه فملك  
 اجبارها **ويشترط رضي الزوج به** اي بالنكاح كما علم من  
 اشراط القبول **الا في ابن صغير** لكمال شفقة الاب  
 والجدا ليس مجنوننا **ولا محبونا** فان كان كذلك فلا يزوج  
 قبل البلوغ لانه لا يحتاج اليه في الحال وبعد البلوغ لا بدري  
 كيف يكون الامر بخلاف العاقل فان الطاهر حاجته اليه  
 بعد البلوغ **ولا ينعقد النكاح الا بلفظ الزوج او النكاح**  
 لان القان ورد بهما فلا ينعقد بغيرهما نعم ينعقد به  
 بمعناها بالعجمية وان احسن العاقل العربية اعتبارا  
 بالمعنى **فصل** في بيان الاوليا **ولي النكاح الاقرب**  
**من العصبات** لقوة ولايته فيقدم من العصبات  
 النسبية الا بتم الجدا ابوالاب وان علا لان لكل منهما

بضعها



ولاية

ولادة وعصوبة فقد ما علي من ليس له الا عصوبة ثم اخ  
 لا يوين ثم اخ لا ب ثم ابن الاخ لا يوين ثم ابن الاخ لا ب ثم  
 عم ثم ابن عم كذلك كما في الارث **الا الابن** فلا يزوج **بالبنوة**  
 لانه لا مشاركة بينه وبين امه في النسب لا يدفع العار عنه  
 ويزوج بغيرها كان ابن ابن عم او معنفا او قاضيا ولا نصية  
 البنوة لانها غير مفقضية لا مانعة **ثم** بعد العصبية  
 النسبية **المعنف ثم عصبته** ثم معنق المعنف ثم عصبته  
 حتى الولا كما في الارث **ويزوج عتيقة المرأة في جانيها ولها**  
 لانه لما انفقت ولاية المرأة للنكاح استعقب الولاية عليها  
 الولاية على عتيقها فيزوجها ابو المعنف ثم جدها على ترتيب  
 الاوليا ولا يزوجها ابن المعنف وبعنه في تزويجها رضاها  
 ولا يعتبر اذن المعنف اذ لا ولاية لها واستثنى من طرد  
 ذلك ما لو كانت المعنفه ووليها كافرين والعتيقة مسلمة  
 فلا يزوجها لا خلا فيهما دينيا ومن عكس ما لو كانت المعنفه  
 مسلمة ووليها والعتيقة كافرين فيزوجها لا خلا فيهما دينيا  
**ويزوج عتيقها بعد موتها من له الولا** من عصبته فيقدم ابنها  
 على ابها **ثم** بعد عصبته معنق المعنف **السلطان** لانه  
 ولي من لا ولي له كادواه التمهذي وحسنه والمحاكم وصحة  
 على شرط الشيخين والمراد من له الولاية العامة واليها كان  
 او قاضيا **ويشترط لصحة النكاح في الولي حرية وذكره**  
 وهي من زيادة في **ورشد وعدالة** ولو ظاهر فلا ولاية لمن

عكسه

به رق

به رق ولا لامرأة وخني نعم ان زوج الخني فيان ذكر اصح  
 كما قاله ابن المتسلم ولا لمجور عليه بسفه وكذا محن النظر  
 بهرم او غيره ولا لصبي ولا لمجنون اطبق جنونه او تقطع  
 كما صحه في اصل الروضة تغليب الزم من الجنون فيزوج  
 الا بعد في زمن جنونه دون افاقته ولو قصرت نوبة  
 الا فاقه جدا فهي كالعدم كما قاله الامام ولا لفاسق نعم  
 للامام الاعظم تزويج بناته وبنات غيره بالولاية العامة  
 تغيبا للنساء **فان عضل او سافر الى مرجنتين او احرما او**  
**اراد التزويج عوليتته زوج السلطان** نيابة عنه لبقائه  
 على الولاية وذلك لان التزويج حق عليه فاذا عذر استيفاه  
 منه وفاه الحاكم بخلاف ما لو سافر دون مرجنتين لقصر  
 مسافته واتما حصل العضل اذا دعت بالغة عاقلة الي  
 كنف وامنع الولي من تزويجها وان كان اضناعه لنقص  
 المهر لان المهر يتحصن حقها ولا بد من ثبوت العضل  
 عند الحاكم بان يمنع الولي من التزويج بين يديه بعد امر به  
 والمارة والخاطب حاضرا او تنقام البينة عليه لتعزير  
 وتوار ومحل تزويج السلطان بالعضل اذا لم يتكرر فان  
 تكرر ثلاثا صار كبيرة يفسق بها العاضل فيزوج الا بعد  
 تغريبا على الفاسق لا يلى قاله الشيخان **وقدم عند اجتماع**  
**اولياء ذجة بقرعة** ان تنازعوا بان اراد كل منهم ان يزوج  
 لانها فاطمة للنزاع **ويشترط في الشاهد من ما ياتي في الشهادات**



وسياقي بيانه ثم **وينعقد النكاح بابني الزوجين** اي ابني كل  
 منهما او ابن احدهما وابن الاخر **وابويهما وعدويهما** المثبت  
 النكاح بهما في الجملة **ويستتوري العدالة** وهما المعروفان بهما  
 ظاهرا لا باطنا بان عرفت بالمخالطة دون التركيب عند الحاكم  
 كما دل عليه كلام الرافي اولا وقال **النووي** انه الحق وذلك  
 لان الظاهر من المتكلمين العدالة نعم ان كان العاقد بهما  
 الحاكم لم يصح لسهولة الكشف عليه كما جزم به ابن الصلاح وغيره  
**لا مستتوري الاسلام والحرية** وهو من لا يعرف اسلامه وحريته  
 بان يكون موضع تحلل فيه المتكلمون بالكفار والحرار بالارق  
 ولا غالب فلا ينعقد به لسهولة الوقوف على الاسلام والحرية  
 ولذا لا ينعقد ايضا يظاهر الاسلام والحرية بالدار حتى  
 يعرف حاله فيهما باطنا **ولو بان فسق احدهما** اي الشاهدين  
 او فسقهما المفهوم بالراوي **عند العقد بان يطلانه لفوات**  
 العدالة وانما يتبين ذلك بيمينه او اتفاق الزوجين عليه  
 او اعتراف الزوج به ولا اثر لقوله الشاهدين كذا فاسقين  
 عند العقد كما لا اثر لقوله كذا فاسقين بعد الحكم  
 بشهادتهما **فصل** **بيان الاسمي الباطلة وهي**  
**نكاح الشغار** للنهي عنه كما في خبر الصحيحين **كان** هو اولي  
 من قوله بان **يقول زوجتك بنتي علي ان تزوجني بنك وبضع**  
**كل منهما مهر الاخرى** فيقبل ذلك **كان** يقول **تزوجت بنك**  
 وزوجتك بنتي علي ما ذكرت وهذا التفسير ما خوذ من

الخبر

الخبر المحتمل لان يكون من تفسير النبي صلى الله عليه وسلم وان  
 يكون من تفسير ابن عمر الراوي له فيرجع اليه وان كان من تفسير  
 الراوي لانه اعلم بتفسير الخبر من غيره والمعنى في البطلان  
 التشريك في البضع حيث جعل مورد النكاح امرأة وصدقا  
 لا خري فاشبه تزوجها من رجلين وسهي شغار من قولهم  
 شغار البلد عن السلطان اذا خلي عنه خلوة عن بعض شرايطه  
**وان سميامع ذلك** لهما او لاحدهما **مهر** اذ قيل وبضع  
 كل واحدة والف صدق الاخرى او وبضع هذه والف  
 صدق لتلك وبضع الاخرى صدق لهذه فانه نكاح شغار  
 فيبطل **لوجود التشريك المذكور** ولكل واحد مهر  
 المثل فان سكنا عن جعله مهر في احدهما دون الاخر  
 في الاول دون الثاني **ونكاح المتعة** للنهي عنه كما **وهو**  
**النكاح الي اجل** ولو معلوما ومنته تكتمها منع سبي  
 بذلك لان الغرض منه مجرد التمتع دون التوالد وغيره  
 من اغراض النكاح **ونكاح المحرم** فلا يصح النكاح في احرام  
 احد العاقدين او الزوجة تح او عمره او بهما او مطلقا صحيحا  
 او فاسدا وان عقده الامام او كان بين التحليلين خبر لا  
 ينكح المحرم ولا ينكح وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما  
 من انه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم في خصايصه  
 صلى الله عليه وسلم علي ان اكثر الروايات انه تزوجها وهو  
 حلال كما هو ولو اخرم الولي او الزوج فعقد وكيله الحلال

في النكاح ان الشغار المذكور في  
 من ذلك

فان لم يجعل البضع مهر ابسط



لم يصح العقد لان الوكيل سفير محض فكان العاقد الموكل  
**ونجوز في الاحرام الرجعة** لانها استدامة لا يتداعقر  
 ونجوز فيه **الشهادة** فينعقد النكاح بها لانها ارتباط  
 النكاح بها ليس كارتباطه بغيرها مما هو **النكاح وليين امره**  
 وقد اذنت لكل منهما فيه **زوجين** ولم يعرف سبق احدهما  
**معينا** بان وفعا او جهل السبق والمعبية او عرف سبق احدهما  
 منهما لتدافعهما في الاولين اذ ليس احدهما اولى من الاخر مع  
 امتناع الجمع بينهما ولتعدرا امضا العقد في الثالثة لعدم  
 تعين السابق **فان دخل بها احداهما لم يبرأ من غيرها**  
 وان دخل بها فلها علي كل منهما مهر مثلها **فان عرف عين**  
**السابق** ولم ينس وكان كفوا او استقطت الكفاة **فهو الصحيح**  
 فان نسي وجب التوقف حتى يدين فلا يجوز لواحد منهما وطبها  
 ولا لثالث نكاحا قبل ان يطلقها او يموت او يطلق احدهما  
 ويموت الاخر وتنفضي عدتها **ونكاح المعتدة والمستبراة**  
**من غيرة ولو من وطئ شبهة او شك في الانقضاء** اي انقضاء  
 العدة والاستبراء **فان دخل بها احد** لكونه زنا **الا ان**  
**ادعي الجمل** خرمه النكاح في العدة والاستبراء من غيره  
 فلا حد عليه وظاهر ان محله اذا كان قريبا عهد بالاسلام  
 او نشأ بعيدا عن العلم **ونكاح المرتبة بالجل قبل انقضاء**  
**عدتها فيجوز نكاحها حتى تنزل المرتبة وان انقضت الاقوال**  
 للتدريج في انقضاء عدتها **فلو نكحها رجل بعد انقضاء عدتها**

بطلانها

والزينة

والزينة يا قية **ثم بان ان لا حمل او نكح من ظن بها معتدة او**  
**مستبراة او محرمة او محرمة ما ثم بان خلافه فالنكاح باطل**  
 للتدريج في الحل وقول **الاصل** من زيارته انه صحيح كما لو  
 باع مال ابية يظن حيانه فبان ميتا تبع فيه شيخه الاستوي  
 والمنقول ما قدمته كما يدينه في شرح **الاصل ونكاح**  
**المسلم كافر غير كتابية خالصة** كان كانت وثنية  
 او مجوسية او احدا بوبها كذا لك لقوله تعالى ولا تنكحوا  
 المشركات حتى يؤمن وتغلبا للتحريم في الاخيرة وخرج  
 بالمسلم الكافر لكن ذكر في الكفاية في حل الوثنية الكنائس  
 وجرهين وهل خرم الوثنية على الوثني قال **السيدي**  
 ينبغي التحريم ان قلنا انهم مخاطبون بالفرع والا فلا حل  
 ولا حرمة **فان كانت كتابية خالصة وهي اسرائيلية حلت**  
 لنا قال تعالى والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم  
 اي حل لكم والمراد من الكتاب التوراة والانجيل  
 دون ساير الكتب قبلهما كصفي شيت وادريس وابراهيم عليهم  
 الصلاة والسلام لانهم لم تنزل بنظم يدرس وبني وانما اوحى اليهم  
 معانيها وقيل لانها حكم ومواعظ الاحكام وتشريع هذا **ان لم**  
**يدخل اصولها في ذلك الدين بعد نسخه** سوا اعلمت القبيلة  
 ام شك فيها التمسكهم بذلك الدين حين كان حقا والا فلا حل  
 لسقوط فضيلة ذلك الدين او وحي غير اسر ايلي حلت لما مر ان  
 علم دخولهم في ذلك الدين قبل نسخه ولو بعد تبدل ان

١٣٦



تجنبو المبدل والا فلا خل لما مر واخذ بالا غبط فيما اذا شك  
في الدخول المذكور ونعبري بما ذكر هو مراد الاصل بما عير به  
**فحل اليهودية والنصرانية بالشروط المذكورة في الاسرلية**  
وغيرها وكذا **النصارى والصابئة ان وافقنا اليهود**  
**والنصارى في اصل دينهم** وان لم يتوافقا هم في فروعه فان  
خالقناهم في اصل دينهم حرمتا وهذا التفصيل هو ما نص عليه  
الشافعي في مختصر المزني وعليه حل اطلاقه في موضع بالحل وفي  
اخر مقدمه **والمنقل من دين لاخر كيهودي او زمني تنصر فهو**  
اعم من قوله من تهود الي تنصر وعكسهما **لا يقبل منه الاسلام**  
لانه اقر بطلان ما تنقل عنه وكان مقرا بطلان ما انتقل اليه  
**ولا حل سلمة لكافر حرة كانت او امته بالاتفاق ولا حل مرتدة**  
**لاحد** لا مسلم لانها كافرة لا تنصر ولا لكافر لبقا علقه الاسلام  
فيه **فان ارد احد الزوجين او كلاهما قبل الدخول بطل النكاح**  
لعدم تأكده بالدخول **او بعده** وقف فان **جمعهما الاسلام**  
**في العدة دام النكاح** لانه اخلاف دين طرا بعد الدخول  
فلا يوجب البطلان في الحال كاسلام احد الزوجين الكافرين  
وتحرم وطبهما في التوقف ولا حذفيه لشبهة بقاء النكاح **والا**  
اي وان لم يجمعهما الاسلام في العدة **فلا يدوم النكاح** وهذا  
اعم من قوله وان اسلمت بعد موت الزوج لم تنس ولا حل **نكاح**  
**ملك البهين فلا ينكح السيد منهم** ولا من يملك بعضها لنضاد  
الاحكام اذا النكاح يقتضي قسما وطلاقا وظهرا وغيرهما من احكام

خلاف

خلاف الملك فيمنع اجتماعهما **ولا ينكح السيدة عبدها** ولا من يملك  
بعضه لاقتضاء الملك طاعة العبد لسيدته والنكاح طاعتها  
له وهما متضادان فيمنع اجتماعهما **فلوطر الملك** اي ملكه  
لها او لبعضها او عكسهما **بعد النكاح بطل النكاح** سوا كان الذي  
ملك مكانها ام لا لان ملك البهين اقوي من النكاح لانه يملك به  
الرقبة والمنفعة والنكاح لا يملك به الا ضرب من المنفعة فتسقط  
الاضعف بالاقوي **نعم ان التمس اي المروجة الحرة زوجها قبل**  
**الدخول بمرها بطل النكاح** للدور اذ لو صح لا يفسخ النكاح  
فيسقط المهر لعدم الوطى فيعبري عن الثمن فيبطل **ودام النكاح**  
**فصل في بيان الاتكة المكروهة كالنكاح بعد خطبة**  
**منه عنهما تنسها كخطبة علي خطبة من اجابه** تعريضا من  
تعبر اجابته وهو الوطى المحبر وغير المحبر والسلطان  
في المجنونة والسيدة او وليه في الامنة **ولا ياذن** اي  
لخاطب الاول **ولم ينسك ولم يعرض المحجب** ودليل النهي عن ذلك  
خير الصبيحين لا يبيع الرجل علي بيع اخيه ولا خطب علي خطبة  
اخيه الا ان ياذن له وفي رواية حتى يذروا المعنى فيه الا بدوا  
فيه لخاطب المسلم والذمي والتفديد بالاخ في الخبر جري على الغالب  
والتنزيه والتعريض مع قولي ولم يعرض المحجب من زيادتي  
وقولي كخطبة الى اخره او لي من قوله وهي الخطبة اما اذا اذن  
لخاطب او ترك او اعرض المحجب فلا كراهة ومثله لو اعرض  
لخاطب ولو بطول الزمن واما اذا كانت الخطبة منهيا عنها

١٣٧

١٣٨



حريما كان تكون الاجابة صريحا فالنكاح بعدها حرام لكنه صحيح **وحرّم**  
 علي غيره دي العدة **خطبة المعتدة** عز وفاة او طلاق او فسخ  
**بالنصر** اجماعا **لا بالنقض** لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيها  
 عرضتم به من خطبة النساء او كنتم في انفسكم وفارق النضر  
 بانه اذا صرح لحقت رغبته فيها فربما تكذب في انقضاء العدة  
**الا لوجبة** فيحرم التعريض طيبها ايضا لانها في معنى الزوجة  
 والنضر ما يقطع بالرغبة في النكاح كارد ان انكحك واذا انقضت  
 عدتك نكحتك والتعريض ما يحتمل الرغبة في النكاح وغيره كارب  
 واغب فيك ومن يجد مثلك وانت جميلة واذا انقضت عدتك  
 فاذنيتي **وهي ككناح المحلل بان يشترطها علي ان تحللها**  
**لزوجها الاول بعد طلاقها بشرطه** بان تخلوا عن رغبة الموانع  
 كالعدة هذا ان عزم علي ذلك ولم يشترطه **فان تزوجها بشرط**  
**انه اذا وطئها طلقها بطل النكاح** لانه ضرب من نكاح المنع  
 ونكاح المغرور بخبرتها او نسبها فلو شرط حريتها في  
 العقد فبان رفقها وهو ممن لا يحل له نكاح الامة كما سبقت  
 بيانه **فهو باطل والا** بان يكون كذلك **فصحيح** لان المعقود عليه  
 معين لا يتبدل بخلاف الصفة المشروطة **والخيار لفوات**  
 ما شرطه بخلاف العبد وان صرح الاصل بان له ايضا ذلك  
 وللزوج الخيار في كل وصف بشرط ولم يمنع صحة النكاح فيان  
 خلافه لان شأونها الزوج فيه **فانفسخ** النكاح فيما ذكر قبل **الدخول**  
**فلا مهر ولا منعة** لان شأن الفسخ نراد العوضين وقد رجع

البضع

وفي غيرها الحال بالنكاح والموجع بالحلول بخلاف الكسبية  
 فانه يختص به السيد وتغيري بما ذكر اول من قوله بعد  
 النكاح **وفيما بينه وبين النكاح** رجاء وراس مال لان  
 ذلك دين لزيمه بعقد ما دون فيه كدين النكاح سواء حصل  
 قبل ونحوه لدفع ام بعد **او تزوج بغير اذن** او باذنه  
 وخالفه فيها اذن له **لم يصح** التزوج اما الاول فلقوله  
 صل الله عليه وسلم اياكم بملوك تزوج بغير اذن مولاه  
 فهو عاهر رقاها الترمذي وحسنه والحاكم وصححه  
 وابوداود يلفظ فهو باطل واما الثاني فلهذا القصة **فان**  
**دخل بها قبل ان يفرك بينهما لم يمس مهر المثل في ذمته** للزوم  
 برضا مستحقه كبدل القرص **ويحل للمهر نكاح من بها راق**  
**بشروط ان تكون مسلمة** ان كان مسلما فلا تحل له الكافرة  
 لقوله تعالى فما ملكت ايمانكم من فتياتكم المومنات  
**وان يعجز عن تصليح للمتنع** بان لا يكون تحت حرة ولو  
 كتابية او تكون لكن لا تصليح ذلك كصغيرة لا تحل  
 الوطي وهو وهرمة وغائبة وكجنونة سوبر صفة وخوهر  
 النبي صلى الله عليه وسلم ان تنكح الامة على حرة محلي على حرة تصليح  
 للمتنع **وان يعجز عن تصليح للمتنع** بان لا يجدها او لا يعذر  
 على مهرها وعن شرطه ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح  
 المحصنات المومنات فما ملكت ايمانكم الامة والطول  
 السعة والمراد بالمحصنات الحراير وقوله المحصنات

المومنات

حرة



الموصاف تجري على الغالب من ان المومن لما رغب في المونة  
**وان يخفف** بان تقل شهوته وتضعف تقواه بخلاف  
من ضعفت شهوته او قوي تقواه قال تعالى ذلك لمن خشي  
العنة منكم اي الزنا واصله المشقة يسمى به الزنا لانه  
لسببها الهدى الدنيا والعقوبة في الآخرة وما ذكر  
علم ما صرح به الاصل انه يحرم على الحر الزوج باعتين و  
تعبير عن بهارن اولى من تعبيرة بالامة **فصل**  
في عيوب النكاح **العيوب الثابتة للخيار** فيفسخ النكاح  
سبعة **جنون** ولو تقطعا وموزان الشقوق من القلب  
مع بقا الحركة والقوة في الاعضاء **والجذام** وان قل وهو علة  
يحرم منها العضو ثم يسود ثم ينقطع ويتناثر **وبص** وان قل  
وهو بياض شديد يبقع الجلد ويذهب بوبته فيثبت الجار  
حال كون احد الثلاثة **بأحد الزوجين** لقواة كمال التمتع  
وتحل في الاخيرين اذا استحكما **ورق ورقن** وهما  
انسدادهما محل من المرأة في الاول **الحظي** الثاني بعظم  
وقيل لم يثبت الخيار للزوج حال كون احدهما **بها**  
اي بالزوجة لقوات التمتع المقصود من النكاح **وج**  
للزكري اي اقطع او قطع بعضه بحيث لم يبق منه قدر  
حشفة **وعنة** اي عجز الزوج عن الوطى في التبل  
وهو غير صبي وجنون لعدم انتشار التة وان حصل  
لمرض فيثبت الخيار للزوجة حال كون احدهما **به**

الجماع اللحم



كان قبله **فان تضاد** **عليه** **معينة** او **تعاقب** **عليه** فيدوم  
النكاح بينهما في الاول وتنسخ الفرقة في الثاني **وان قال**  
**الزوج اسلمنا بالتعاقب** وقالت الزوجة بالمعينة **قبل**  
قول الزوج **بمعينه** لانه مدعي عليه بنا علي الراجح من ان  
المدعي من خالف قوله الظاهر والمدعي عليه من يوافقه او  
قال **بالمعينة** وقالت بالتعاقب **فلا** يقبل قوله بل قوله  
بنا علي ما مر وان اسلم الزوج **علي من محرم الجمع** بينهما كاختين  
او زوج **حز** اكثر من اربع من الحرائر او غيره **علي اكثر من**  
**ثنتين** اختار وجوبا ان كان اهلا للاختيار احدهما في  
الاولي او اربع في الثانية ان اسلمن معه او في العدة  
في الاخيرتين او كانتا كتابيتين **تخلان** او كن كتابيات  
**وانفسخ** نكاح من بقي منهن والاصل في ذلك ان غيلان  
اسلم وتحتة عشر سنة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم  
امسك اربعاء فارق سائرهن محمد ابن حبان والحاكم وسوا  
انكح معا او مرتبا فله امساك من تاخر وادامك البعض  
فله اختيار من مات للارث كل ذلك لتترك الاستفصال في  
الخبر وقوي او اثنتين مع النصريح بقوي ان اسلمنا او كانتا  
كتابيتين من زيادتي **فان ابي** الاختيار **حبس** **وانفق** **عليهما**  
**او عليهما** من ماله **حتى يختار** فان اصر عزرب يضرب او غيره  
مما يراه الحاكم كسائر الحقوق اللازمة له اذا امتنع من ادائها  
ويعذر ثانيا وثالثا وهكذا حتى يختار بشرط تخلل مدة بين

ارثنين  
في الثانية  
منهما ادع

الكتاب  
١/٢٢



ببرافيه من الم الاول او اسلام حر علي اما واسلمن معه او في العدة  
 انفسه نكاح من لانه يمتنع علي الحرنكاح الامة الا ان تخل له الامة  
 عند اجتماع اسلامهم فله اختيار واحدة **تخل منهن** لانه اذا جاز  
 له نكاح الامة جاز له اختيارها وخرج بربا دقي تخله الي اسلام علي  
 ثلاث اما فاسلمت واحدة وهي تخل له ثم الثانية وهي لا تخل له ثم  
 الثالثة وهي تخل له فليس له اختيار الثانية بل الاولى او الثالثة  
**او علي حرة واماء نعتت ان اسلمن اي الحرة والاماء معه او في**  
**العدة** كما لو اسلمت دونهن لانه يمتنع نكاح الامة علي من تحت  
 حرة فيمتنع اختيارها **وان امرت لا تقضي العدة اختا لامة ان**  
**حلت لم** كما لو تكي حرة لتبين انها بانت باسلامه لم لو طر فيما ذكر  
 عتق الا ما قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج في العدة كان  
 اسلمت وعتق ثم اسلم واسلمت ثم اسلمت ثم عتق ثم  
 اسلم واسلمت ثم اسلم ثم عتق ثم اسلمت فكلها بر اصليات  
 فبخنا الاربع او اسلم الزوج **علي امر وبنيتها كتابيتين او غير**  
**كتابيتين واسلمنا** في الاصل عتق من امره وهو يوهم  
 خلاف المراد لان لم يدخل بهما اي بواحدة منهما **او دخل بالث**  
**فقط ففوتت** والدفت الام بنا علي الواح من صحف تحت  
 الكفار **وان دخل بها او بالام فقط حررتا علي التابيد**  
 البنت بنا علي امر **فصل** في خيار العتقة لو عتقت  
 تحت من بريق ولو ببعضها ثبت **لها الخيار** في فسخ النكاح  
 قبل الدخول وبعده لانها تقرر من بريق والاصل في ذلك

از بر برده عتقت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها  
 عبدا فاخارت نفسها رواه مسلم **الا اذا كان** عتقها قبل الوطي  
 ووقع **في مرض الموت** اي موت سيده او بعد موته وكان قد اوصي  
 باعتاقها **والثلث من ماله اسود لا يحتمل سقوط المهر مع قيمتها**  
 بان لا يحتمل قيمتها ثلث ماله الا بالمهر من قبل خيارها لان خيارها  
 يسقط مهرها ومومن طلة المال فيضيق الثلث عن الوفا بها  
 فلا تعتق كلها فلا خيار سوا كان المهر دين ام عينا بيد  
 الزوج او بيد سيدها وهو باق او تالف بخلاف ما لو عتقت  
 بعد الوطي وقبله وهي تخرج من الثلث مع سقوط المهر اما اذا  
 عتق بعضها وبعضها الاخر فبقى او عتقت تحت حرا وعتقا  
 معا فلا خيار لها لان ما حدث لها من الكمال متصف به الزوج  
**وهو اي الخيار فوزي** خيار العتق في المبيع **فان عتق الزوج**  
**قبل تسخيرها** او معه **بخطبها** **فان عتق الزوج**  
 انقطع خيارها وهذا الفسخ لا يحتاج الي الرفع الي الحاكم  
 لانه ثابت بالنقل والاجماع **فصل** فيما يقتضيه وطي  
 الحايض في القبل قد تقدم من حرمة التمتع بها فيما بين السرة  
 والركبة بوطي وغيره والمراد بالوطي في القبل اما الذي فحرام  
 في الحيض وغيره كما صرح به الاصل منا وموظا **سین من** **وطي**  
**الحايض** في قبلها ان كان عامدا مختارا عالما بالحرمة وبالحيض  
 ان يتصدق بدنيا لان وطئها في اقبال الدم وينصفه  
 ان وطئها في ادباره لخبر اذا واقع الرجل اهله وهي حايض



ان كان دما احمر فليصدق بدينار وان كان اصفر فليصدق  
بنصف دينار رواه ابو داود والحاكم وصححه وكالايف  
فيما ذكر النفس **كتاب الصداق** هو بفتح الصاد  
ويجوز كسرهما ناء وجب بنكاح او وطئ وتقويت بضع قهرا  
كالرضاع ويقال له مهر فالاصل في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى  
وانوا النساء صدقاتهن نحلة وقوله صلى الله عليه وسلم  
لم يرد الزوج من النكاح ولو خافا من عديده رواه الشيخان  
وكل ما صح ثمنه صدقا وهو نوعان **سمي** في العقد و**مهر**  
**مشق** **الاول يستقر بالوطئ** وان حرم للمخوفين او وطئ في دبر  
لقوله تعالى وكيف تأخذونه وقد افضى بعضكم لبعض  
والاستيفاء مقابلة ولان وطئ الشبهة توجب فوطئ النكاح  
اولي **وبه** **احد** في نكاح صحيح لانها العقدية يستثنى  
من ذلك ما لو قتلت الامر نفسها او قتلها سيدها فانه  
مهرها وما اذا اصدقها عينا فقتلت قبل القبض فها  
فالمستقر مهر المثل لا المسمى كما سياتي وخرج بالوطئ والمو  
غيرها كاستدخال منيته والمباشرة في غير الفرج والخلوة  
فلا يستقر المهر بشئ منها **ويشترط** **بغيره** **لا من جهتها** مواع  
من قوله بالطلاق **قتل الدخول** لانه وان طلقتموهن من  
قبل ان تمسوهن وغير الطلاق من انواع الفروقة مقيس  
عليه والثاني وهو مهر المثل **يعني بنسب عصبانها** وهن من تنسب  
اليهن تنسب اليهن ويعتبر القرب فيقدم اخوات الابوين ثم

لاب ثم بنات اخ ثم بنات ابنة ثم عمات ثم بنات اعمام لذلك  
ثم بعد تعدد الاعتبار بهن لعدم من او جهل مهرهن او  
نسبهن او لانهم لم يتكهن يعتبر **بنسب الارحام كجوان**  
**وخالات** تقدم لجملة القرى هن علي غيرها وتقدم القرى  
من لجملة الواحدة علي غيرها قال **المأوردي** وتقدم  
منهن الام ثم الاخت ثم لجملة ثم الخالات ثم بنات  
الاخوات ثم بعد تعدد الاعتبار بهن يعتبر **بنسب بالارحام**  
**ومن ثملها بحمال او ضده** وغيرها مما يحصل به تفاوت  
الرغبة ككصاحبة او سكر او بكارة او ثوبه فان اخصت  
عن يعتبر مهرها بهن بفضل او نقص فرض مهر لا يبق بالحال  
**وتجب** مهر المثل في خمسة مواضع **في نكاح ووطئ وخلع**  
**ورجوع عن شهادة ورضاع والنكاح** يجب فيه مهر المثل  
**فيما لو تزوجها مفوضة** بان قالت رشيده لوليها زوجني  
بلامه فزوج ونفي المهر او سكنت او زوج بدون مهر المثل  
او بغير نقد البلد كما في الحاروي او قال سيدها زوجها  
زوجتكها بلامه او سكنت عنها فقبل الزوج **وطئها**  
لان الوطئ لا يباح بالاباحة لما فيه من حق الله تعالى نعم  
لونه في الكفر مفوضة ثم اسلم واعتقد ان لامه المفوضة  
بحال ثم وطئ فلا شئ لها **او مات احدها قبل الفرض** لان الموت  
كالوطئ في تقرير المسمى فكذلك في ايجاب مهر المثل في التقويض  
ولان تزوج بنت واسق تحت بلامه مات زوجها قبل



ان يفرض لها نفقسي لها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بمهر من ماله او بالخيرات رواه ابو داود وغيره وقال  
 الترمذي حسن صحيح **وفيما لو كان المهر حراما كزنا او محرما او ملكا**  
**غيره كغصوب او مجهولا** لا حد له من الثوبين لفساد المسمى  
 وفي منعناه ما لو كان مضمولا كحيتي حنطة او عينا فتلفت  
**قبل قبضتها** من الزوج لا نفساخ عقد الصداق بالتلف  
 بناء على انه مضمون في يد الزوج ضمان عقدا كالمبيع في يد البائع  
 لا ضمان يد كالمستأمن **او شرط فيه شرط فاسد** كان شرط فيه  
 خيارا وان لا يبيها كذا او على ان يعطينه كذا **او نحو نسوة**  
**بمهر واحد** لفساده بالجهل بما يخص كل منهما في الحال فيجب  
 لكل منهما مهر المثل لتعدد المالك ولهذا لو زوج استبد بها  
 بمهر واحد صح جزا للاتحاد المالك **او اصدقها ثوبا على ان**  
**مرويا فبان مرويا** ولم ترضى به الزوجية وفي الغرر وتسخ  
 العقد بعد الوطى **كأمر بياته وفي غير ذلك** من زيادتي كما لو  
 اصدقها غير مقدور على تسليمه او معلقا بصفة او غير له  
 لم يبد صلاحه بغير شرط القطع او ما لا يعود لفعده عليها  
 كتحليل ولدها او ما لا يقبل النقل كذا القذف **والوطى** يجب  
 فيه مهر المثل **فيما لو كان يشبهه** بانظر انها امراتة او امته  
 او وطى مكاتبته او امته ولده لا تلاك في البضع وحلده في امته  
 ولده اذا اقترن ام ولد او صارت وناخر الا ان كان عن تعقيب  
 المسنة والافقد ناخر موجب للمهر عن العلوق او قارنته

فلا يجب المهر او كان في نكاح فاسد لما مر **والخلع** يخرج فيه  
**ما يجب في النكاح** فيجب مهر المثل فيما لو اختلفت امته  
 باذن سيدها واملاق ويتعلق بكسها ونحوه وفيما لو اختلفت  
 بلا اذنه بعين ويتعلق بذمتها **والرضاع** يجب فيه مهر المثل  
 للزوج **فيما لو ارضعت زوجته الكبرى الصغرى** اما الوجوب  
 فلا نه فونت عليه بضع الصغيرة واما النصف فاعتبارا  
 لما يجب له بما يجب عليه اذ عليه للصغيرة نصف مهرها  
 المسمى ان كان صحيحا والا فنصف مهر مثلها لانفساخ نكاحها  
 بفرقة لا من جهتها قبل الدخول **والشهادة** يجب فيها مهر  
 المثل للزوج **فيما لو شهدا** اي رجلان بطلاق بائن او جعي  
 ولم يراجع **ثم رجعا** لانها فوتا عليه البضع سواء كان ذلك  
 قبل الدخول ام بعده بخلاف ما مر في الرضاع لان فرقة  
 الرضاع حقيقه فلا تجب الا النصف في الشهادة النكاح  
 باق بنعم الشاهدين وقد احوالا بينه وبينه فغرم قيمته  
 لحصول الحيلولة بشهادتهما **ولو وهبته صداقها** و  
 اقبضته له **ثم طلقها قبل الدخول** رجع عليها بنصف  
**بدل المهر** من مثل او قيمة لتعذر رد العين هذا ان لم يكن  
 دينيا فان كان فوهبته له او ايسرته منه لم يرجع عليها لانها  
 لم تاخر منه مالا **ولو وهبته ابوها** من زوجها لم يجز  
 كسائر حقوقها وبما ذكر علم ما صرح به الاصل انه لا يلزم  
 الامام دفع مهر المثل لكافرات زوجته متامة لان البضع



ليس مال حتى يشمله الامان **فصل في المنفعة لكل**  
**مفارقة متعة** قال تعالى ولا جناح عليكم ان طلقتم النساء الاية  
وقال ولم تطلقا متاعا بالمعروف وقال فتعالين امتنعن  
واسرجهن **الا التي فرض لها مهر في العقد** او بعدة في نفق  
**وفوت قبل الدخول** او كانت **الفرقة بسببها** وحدها او  
مع الزوج او **ملكه** اي الزوج لها او **عوت** لها او لاحدهما فلا  
منفعة لها في الجميع اما الاولي فلانه تعالى لم يجعل لها سوي  
نصف المهر بقوله فنصف ما قرضتم ولانه لم يستوف منفعة  
بخطها فيكون نصف مهرها لا يحاش واما البواقي فلا تنافي الا حاش  
ولانها في صورة مونة وحده متفحمة لا مستوحشة وقولي  
او ملكه لها او عوت من زيادتي **وفرقة اللعان بسبب** فوجب  
المنفعة **وفرقة سكرها العنة بسببها** فلا يجب ويستحب ان  
لا تنقص عن ثلاثين درهما وان لا يتنازع نصف المهر فلا حد للواجب  
بل ان نراضيا بشئ فذاكر وان تنازعا قدرها القاضي باجتهاد معتبرا  
حالهما **فصل في الوليمة الوليمة** لغرس وغيره  
**شنة** لتبوتها عند صلى الله عليه وسلم قولها وفعلها فقد قال لعبد الرحمن  
بن عوف وقد تزوج اولم ولو بشاة واولم صلى الله عليه وسلم علي  
صفية بتمر وسمن واقطار واهما الشبان والامر في الاول  
للتدب قياسا على الاضحية وسائر الولايم **والاجابة لو ليمة**  
**عرس واجبة** غبينا وغيرها ستة بشروط منها ان لا  
يكون ثم معصية كسكر وسلاة وصورة حيوان منصوبة

بعضها

المنفعة

كان يكون

كان يكون علي جدار او وسادة منصوبة **وكان بحيث لو**  
**نهاهم عنها لم ينهوا** ومنها ان تكون الدعوة عامة ولا  
في اليوم الاول في العرس وان يكون المدعو معيناً دعي  
للنودد فان كانت صورة الحيوان مبسوطة ندراس او  
مقطوعة الراس او كان ثم صورة شجر لم يمنع طلب الاجابة  
فانما يبسط ويداس مهان مبتدل وما بعده لا يشبه ما فيه  
روح او كانوا بحيث ينهون وجبت او سئت اجابة الدعوة  
وازالة المنكر وتحل نثر خوسكر كدراهم ودنانير وجوز  
ولوز في الولايم **ونشره ولفظه وتركها** اي اللفظ اولي لان  
الثاني يشبه النهي الاول بسبب الي ما يشبهها نعم ان عرف  
ان التاثر لا يؤثر بعضهم علي بعض ولم يقدح اللفظ في مرة  
الا قط لم يكن الترك اولي **كتاب القسم**  
**والنشوز** وهو الخروج عن الطاعة **القسم** بفتح القاف **نوعان**  
**خصوص وعموم فالخصوص** في سبعة احدها وثانيها  
**فيما لو زنت اليه بكر** ولوامة **فيخمسها باقامة سبعة**  
**عندها بلا قضا** للباقيات **او ثلث** ولوامة **فثلاث** خير  
ابن حبان سبع للبكر وثلاث للثيب **فان زاده** اي الثيب  
**اي سبع** باختيارها **قضا** اي السبع للباقيات وليس  
اختيارها بين ثلاث بلا قضا وسبع بقضا والعدد المذكور واجب  
علي الزوج لنزول الحشة بدينها وزيد للبكر لان حياها  
اكثر ويجب مولاة ما ذكر لان الحشة لا نزول بالمفرق

النشر



فلو فرقه لم تحسب واستأنف وقض المفرق للباقيات ولو زاد  
 البكر على السبع أو التيب على الثلاث بغير اختيار من التيب قضي  
 الزايد للباقيات **وتألفها فيما لو سافر** ولو سافر قصيرا **لا تنقله**  
**يا حدي نسائه بقرعة** للاتباع رواه الشيخان **فلا يقضي للبا**  
**قيات مدة السفر** لأن قضاها لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم  
 ولأن المصوبة معه وإن قارت بصحبته وقد نعت بالسفر  
 ومثاقفه أما لو سافر لنقله فمحرم عليه أن يصحب بعضهن ولو  
 بقرعة وإن خلفهن حذر من الأضرار بل ينقلهن أو يطلقهن  
 أو ينقل بعضا ويطلق بعضا فإن سافر ببعضهن ولو بقرعة  
 قضي للباقيات أو سافر يا حدي نسائه بلا قرعة فقد عصي  
 وقضي للباقيات أو وصل المفصد وأقام وساكن مصحوبته  
 مدة الإقامة قضاها للباقيات **ورابعها فيما لو كان تحت**  
**حرمة وأمة** كان سبق نكاح الأمة بشرطه على نكاح الحر أو  
 كان الزوج عبدا فلهما أي الأمة ولو مكانه **ليلة والحرق**  
**ليلتان فخصها بزيادة ليلة** كما رواه الدارقطني عن علي  
 ولا يعرف له مخالف والمبعضه كالامة وخامسها وسادسها  
 وسابعها **فيما لو نشرت احدي نساياه** كان يدعوهن إلى  
 منزله فيمنع احداهن أو سافرت لامعه بلا اذن او به أي ياذنه  
**لغير حاجته** بأن كان حاجتها أو حاجة اجنبي أو حاجتهما  
 أو حاجة كنز هبة أو منع الامة سبدها من تمكينه فيقسم  
 للباقيات بلا قضا للناشرة والمسافرة والامة لعدم تمكينها

وخرج

وخرج يزياد في لامعه ما لو سافرت معه ولو بلا اذن فيقسم  
 لها ان لم ينهها وكذا العن ان كن معه ايضا ويغير حاجته  
 أي غيرها فقط ما لو كان حاجته ولو مع حاجة غيره فيقسم  
 لها **والعموم ان يسوي بينهما بان يقسم لكل واحدة ليلة**  
**او ليلتين او ثلاثة** فيعصى بترك التسوية ولا يجوز الزيادة  
 على الثلاث بغير رضا هن لما فيه من طول العهد بينهما  
 المقضي إلى الاحتش وجب القرعة عند تنازعهن لا ابتدا  
 بواحدة منهما فيبدأ من خرجت فرغها وبعد تمام نوبتها  
 يقرع بين الباقيات ثم بين الاخريتين فإذا تمت النوب راعي  
 الترتيب بلا قرعة **ولا يلزمه وطى** فلا يلزمه التسوية بينهما  
 فيه ولا في غيره من النكاحات لكن يستحب لو اعرض عنهن  
 لم ياتهن **فان خرج في نوبة احداهن ليلا ولو لعذر** كان  
 اخبره السلطان قهرا وطال خروجه قضي لها ما فات خرج  
 ليلا النهار فلا قضا عليه اذا لم يطال مكنته عند اخري **ولو**  
**ظهر اماره نشوز** فولا كان يجيبه بكلام خشن بعد ان كان  
 يلين أو فعلا كان يجد منها اعراضا وعيوسا بعد لطف وطلاقة  
 وجه وعضها بلا هجو وضرب فلعلمها تبدي عذرا وتنوب عما  
 وقع منها بغير عذر والوعظ كان يقول لها انك الله في الحق  
 الواجب لي عليك واحذري العقوبة ويدين لها ان النشوز  
 يسقط النفقة والقسم **او تحققه** أي النشوز وان لم يتكبر  
 وعظها وهجرها في المضجع **وضربها** قال تعالى واللاتي يخافون

١٢٤

١٢٤



• نشوزهن فعضوهن واحجرهن في المضاجع واضربوهن  
 • ولخوف فيه بمعني العلم ومحل ما ذكر في الضرب ان يفيد  
 • وان يكون غير مبرح وفي غير الوجه والمها لك **فان ادعى كل**  
 • من الزوجين **تعدي الاخر عليه واشتبه** الحال **بعث القاضي**  
 • وجوابا حكيم **برضاها** لينظر في امورها بعد اخلاص حكمه  
 • وحكمها بها ومعرفة ما عندها في ذلك ثم **يفعلان المصلحة**  
 • بينهما من **اصلاح وتفريق** قال تعالى وان خفتم شقاق بينهما  
 • فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهلها الآية ويستحب كونها  
 • من اهلها للآية ولان الاهل اعرف بمصلحة الاهل **وهما وكيلا**  
 • **لها** لاحتكام من جهة الحاكم لان الحال قد يودي الى الفراق  
 • والبضع حق الزوج والمال حق الزوجة وهما شديدان فلا  
 • يولي عليهما في حقهما **فيقول هو حكمه بطلاق وقبول عوض**  
 • **وتوكل هي حكمها ببدل عوض وقبول طلاق به** اي بالعوض  
 • ثم الحكم ان يشترط فيهما الاسلام والحرية والعدالة والاهتدا  
 • الى المقصود من بعثهما ويسن كونهما ذكرين **باب الخلع**  
 • يضم الخا من الخلع بفتحها وهو النزاع لان كل من الزوجين  
 • لباسا لاخر فكانت مفارقة الاخر نزاع لباسه والاصل فيه  
 • قبل الاجماع آية فان طين لكم عن شي منه نفسا والامر به  
 • في خبر البخاري في امرأة ثابت ابن قيس بقوله اقبل الحريقة  
 • وظلفها نطليقة واركانه خمسة ملزم لعوض وزوج وبضع  
 • وعوض وصيغة **هو قرقة** اي من زوج يصح طلاقه **بعوض**

اي لجهة

اي لجهة الزوج **بلفظ طلاق او خلع** والمراد ما يشترطها  
 • وغيرهما من الفاظ الطلاق والخلع وهما صريحان او كناية  
 • كالفرار والابانة والمفاداة وخرج جهة الزوج تعليق طلاقها  
 • بالبراة عن مالها علي غيره فيقع الطلاق فيها رجعا ودخل  
 • فيها سيد الزوج فانه الذي يستحق العوض **وهو بلفظ الخلع طلاق**  
 • وان لم يتويع الطلاق **لافسخ فان وقع الخلع سمي صحيحا**  
 • **لزم** كما في البيع وخوة او سمي **فاسدا** يقصد كحر او وقع  
 • الخلع مع الزوجة **بلا ذكر عوض** ونوي الناس قبولها فقبلت  
 • **وجب مهر المثل** لانه المرد عند فساد العوض في الاولى  
 • ولا طرا في العرف بخبر ان الخلع بعوض فيرجع الى المراد عنده  
 • الاطلاق في الثانية **وهذه الفرقة فرقة بينونة** فلا يلحق  
 • المختلعة طلاق ولاظهار ولا ايل ولا استحق نفقه ولا كسوة  
 • ان كانت حايلا ولا توارث بينهما وبين الزوج المرفوع بوطيه  
 • لها الحد ولا يستنج الزوج وطبها الا بعقد جديد ونجب فيه  
 • مهر جديد ولو عتقت في العدة لم تكل عدة الحريم او مات  
 • الزوج فيها لم تنتقل لعدة الوفاة ولو عقد عليها وقد  
 • كان علق طلاقها بشي قبل الخلع لم تعد اليمين بعد العقد  
 • بخلاف الرجعية في ذلك كله فانها كالزوجة **كتاب**  
 • **الطلاق** هو لغة حل القيد وشرعا حل عقد النكاح بلفظ  
 • الطلاق وخوة والاصل فيه قبل الاجماع الكتاب كقوله  
 • الطلاق مرتان والسنة كقوله صلى الله عليه وسلم ليس بشي من

رج

٧٥



الطلاق ابغض من الله من الطلاق رواه ابوداود وياسناد صحيح  
والحاكم وصححه واركانه اربعة مطلق وصيغة وقصد ونحوه  
وله وللفسخ انواع يبينها بقولي **فرقة النكاح في الحياة طلاق**  
**وفسخ النكاح** فالطلاق انواع الربعة المهور الا في بيانها والخلع  
كأن يباين بفرقة **الايلاء** الا في بيانها في بابه وفرقة **الحكم** السابق  
بيانها في باب القسم والنشوز والفسخ **انواع تسعة عشر فرقة**  
**اعسار مهر او نفقة** أي اعسار الزوج بها بعد امهاله ثلاثة  
ايام ليحقق اعساره لكن الفسخ بالمهر لما يكون قبل الوطى لا  
لا بعده بل قبل الحوض قبله وتلقا بعده وكلا اعسار بالنفقة  
الاعسار بكل من الكسوة والمسكن و**فرقة العان** الا في بيانها  
في بابه و**فرقة عتيقة وعيوب وغرور** كما مر بيانها في محالها و**فرقة**  
**وطى شبهة** كان وطىها ام زوجته او غتمها و**فرقة سبي** للزوجين  
الحرين او احدهما قبل الدخول او بعد صغيرين كانا او كبيرين  
واسترق الزوج لان الرق اذا حدث ازال الملك عن النفس  
فغن العصمة اولى و**فرقة اسلام** من احد الزوجين و**ردة**  
سنة او منها و**اسلام** من الزوج على اختياري او من حرم على الكثر من  
**الحسين** اربع او على سنين و**فرقة ملك** احد الزوجين الاخر كما مر  
بيانها في محالها و**فرقة عدم الكفاة** بان اطلقت الاذن  
فبان الزوج غير كفؤ و**فرقة انتقال** من دين الى دين اخر  
كما يقال احد الزوجين من اليهود الى النصارى فهو اعم من قوله  
تجس احد الزوجين و**فرقة رضاع** بشرطه الا في بابه

وحذف من الاصل نكاح الوليين والموت لانها ليسا بفسخ  
اذا الفسخ فرع الصحة وهي متقية في الاول والموت ينتهي  
به النكاح فكيف فسخه والطلاق صريح وكناية **فرض** خمسة  
الطلاق والفراق والسراح والخلع ومنه لفظ المفاداة ونعم  
في جواب القائل له اطلقت زوجتك ان اراد القائل التماس  
الانشاء لا شتمادها في معنى الطلاق مع ورودها في القرآن  
وان لم ير فيه لفظ نعم لانها بمعنى طلقها فان اراد الاستخبار  
فتم اقرار بالطلاق وان جهل مراد القائل فظاهر انه يحل على الا  
ستخبار لان الانشاء لا يستفهم عنه وكناية ما احتمل اي الطلاق  
وغیره كانت خالية او بزنة اي من الزوج او باين اي مفارقة او  
بنة اي مقطوعة الوصلة او بنة اي من ركة النكاح او اغدى  
او استبرى رحك لا في طلقك ولا بد لها اي الكناية من التبية  
مقتربة يا ولها وان عزيت في اخرها وبفارق الفسخ الطلاق باربعة  
اشياء بان لا سنة فيه اي الفسخ ولا بدعة لانه شرع لرفع مضار  
نادرة فلا يابق به مراقبة الاوقات ولا رجعة فيه ولا يثبت فيه  
اي ولا يبقى معه شيء من خصائص النكاح كالطلاق والظهار والايلاء  
لانه يفيد البينونة دائما بخلاف الطلاق ولا يثبت فيه انحلال  
حل له بعده حتى تنكح زوجا غيره لانه شرع لرفع مضار كما مر  
فلا يبق به التفسير عنه يثبت ذلك والطلاق ثلاثة انواع اما  
سني كان هو اولى من قوله وهو ان يطلقها ولو ثلاثا بعد الدخول  
وهي ممن تعتد بالاقراء في طهر لامع اخره ولم يطاها فيه ولا في حيض



ونحوه **قبله** وكان يطلقها مع آخر حيض لم يطاها فيه لاستنعاها  
 الشرح في العدة وعدمه وقد قال تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن  
 لعدتهن وفي الصحيحين ان ابن عمر طلق امراته وهي حائض فذكر  
 ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صرته فليراجعها ثم لم يتكها  
 حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شئنا امسكها وان شئنا طلقها  
 قبل ان يجامع فتلك العدة التي امر الله تعالى ان يطلق لها النساء  
**او بدعي كان** هو اوي من قوله وهو ان يطلق **مدخولا بها** ولو في  
 الدبر وهي من تعذبا لا قبل في **حيض او نفاس** لا مع اخرها او معه  
 ووطيها فيهما وكان يطلقها مع اخر طهر لمخا لفة الآية والمعنى  
 فيه تضررها بطول مدة النريص **او يطلقها في طهر وطبها فيه**  
 او في حيض قبله **ولم يظهر بها حمل** كاد ايد الى التدم عند ظهور  
 الحمل فان الانسان قد يطلق الحامل دون الحامل وعند التدم قد  
 لا يمكنه النذارك في تضرر هو والولد وتندب الرجعة لمن طلق  
 بدعي الخبر السابق ونديها ينتهي بزوال نر من البدعة **او لاسني**  
**ولا بدعي وهو ثمانية ان يطلقها قبل الدخول وطلاق صغير**  
**وطلاق ابسة وطلاق حامل منه وطلاق ايل وطلاق الحكيمن**  
**وطلاق المختلعة وطلاق المتخيرة** لانها ما مري في السني والبدعي  
 ولان افتدا المختلعة يفنضي حاجتها الى الخلاص بالفراق ورضاها  
 بطول النريص واخذة العوض يوكد داعية الفراق ويبعد احتمال  
 التدم والحامل وان تضررت بالطول في بعض الصور فقد استعقب  
 الطلاق شرعها في العدة وكان طلاق المتخيرة لم يقع في طهر

الندم

حقوق

حقوق ولا في حيض وفوطي والمختلعة والمتخيرة من زيادتي  
**ويقع الطلاق منجزا** كانت طالق **ومعلقا** كان دخلت الدار  
 فانت طالق **ومن قدر علي تعليق قدر علي تخييز غالبا ومن غير**  
**اي من غير الغالب المرأة الحائض فان زوجها يقدر علي تعليق**  
**طلاقها سنيا ولا يقدر علي تخييزه كذلك** اي سنيا لما مروكزا  
 عكسه كان تكون المرأة طاهرا لم يطاها زوجها في ذلك الطهر  
 ولا في حيض قبله فانه يقدر علي تعليق طلاقها بدعي ولا يقدر علي  
 تخييزه كذلك **ومنه من به رق فانه يقدر علي تعليق ثلاث طلاقات**  
**بعنفه** كقوله ان عنقت فانت طالق ثلاثا **ولا يقدر علي تخييزها**  
 لانه لا يملك الثالثة اصلا وفي التعليق يملكها حالة الوقوع وتغيري  
 بما ذكر اوي من حصرة فيما ذكر **ومن علق طلاقا بصفة وقع بوجوها**  
 عملا بمقتضى اللفظ **الا في اربع صور فيما اذا وقع التعليق والصفة**  
**او احدهما في غير نكاح** كان يقول لاجنبية ان دخلت الدار فانت  
 طالق فدخلت قبل ان ينكحها او بعده او يقول لزوجته ان دخلت  
 الدار فانت طالق فابانها ثم دخلت فلا يقع لانها لا يثبت علي المحل  
 وقد قال صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح رواه الترمذي  
 وصححه **او احدهما في نكاح اخر** كان يقول لزوجته ان دخلت الدار  
 فانت طالق فابانها ثم نكحها فدخلت فلا يقع لان نكاح  
 الذي علق فيه **ولا يقع الطلاق المعلق بصفة بدون وجودها الا**  
**في صور ان يعلق طلاقا برويتها الهلال فيراه غيرها او لا يراه**  
 احد لكن ثم عدد الشهر او يقول لها انت طالق امس او في ما



منه او لرضي فلان او طلقه حسنة قبيحة او يقول لمن لاسنة  
 لها ولا بدعة كاسية انت طالق للسنة او انت طالق للبدعة  
**فيفق في الحال** في اجمع اما في الاولي فلا في العرف بحال وبنها  
 الهلال على العلم بخلاف رويها زيد امثلا فقد يكون الغرض  
 زجرها عن رويته واما في الثانية فلما فاتت الاسناد الى الماضي  
 ظاهر اللفظ واما في الرابعة والاخيرة فملا على التعليل واما  
 في الخامسة فلنضاد الوصفين فيلقون ويبقى اصل الطلاق  
 وفي استثناء هذه الصور مما ذكر تسمح اشترت اليه في شرح الصل  
**ولا يقع الطلاق المعلق بحال** عقلا او شرعا او عرفا كقوله لزوجتي  
 ان ولدنا ولدا او حضنا حضة فانما طالقان وكتعليق  
 الطلاق بنسخ صوم رمضان ويصعود السماء لان الصفة المعلق  
 عليها لم توجد وقد يكون الغرض من التعليق بالمستحيل امتناع  
 الوقوع لا امتناع وقوع المعلق به كما في قوله تعالى حتي يلج الجمل  
 في سم الخياط ولو طلق زوجته ثلاثا او ظاهرتها او لاعنها ثم  
 ملكها بان كانت امة لم يبطاها حتي يتحلل في الاول ويكفر في الثانية  
 واما الثالثة فلا يبطاها اصلا لانها حرمت عليه ابدا ولو طلقها ولم  
 تستكمل الثلاث فتزوجت غيره ثم عادت اليه عادت بياقها وان  
 دخلها الغير لان عمر رضي الله عنه افتى بذلك ووافقه جمع من  
 الصحابة ولا يخالف لهم كإرواه البيهقي ولو وقع عليها نصف  
 طلاق كقوله انت طالق نصف طلاقه كل فنقع طلاقه لان الطلاق  
 لا ينعكس الا في انت طالق نصف طلاقه فلا يقع الا واحدة لان

منه او لرضي فلان او طلقه حسنة قبيحة او يقول لمن لاسنة لها ولا بدعة كاسية انت طالق للسنة او انت طالق للبدعة فيقع في الحال في اجمع اما في الاولي فلا في العرف بحال وبنها الهلال على العلم بخلاف رويها زيد امثلا فقد يكون الغرض زجرها عن رويته واما في الثانية فلما فاتت الاسناد الى الماضي ظاهر اللفظ واما في الرابعة والاخيرة فملا على التعليل واما في الخامسة فلنضاد الوصفين فيلقون ويبقى اصل الطلاق وفي استثناء هذه الصور مما ذكر تسمح اشترت اليه في شرح الصل ولا يقع الطلاق المعلق بحال عقلا او شرعا او عرفا كقوله لزوجتي ان ولدنا ولدا او حضنا حضة فانما طالقان وكتعليق الطلاق بنسخ صوم رمضان ويصعود السماء لان الصفة المعلق عليها لم توجد وقد يكون الغرض من التعليق بالمستحيل امتناع الوقوع لا امتناع وقوع المعلق به كما في قوله تعالى حتي يلج الجمل في سم الخياط ولو طلق زوجته ثلاثا او ظاهرتها او لاعنها ثم ملكها بان كانت امة لم يبطاها حتي يتحلل في الاول ويكفر في الثانية واما الثالثة فلا يبطاها اصلا لانها حرمت عليه ابدا ولو طلقها ولم تستكمل الثلاث فتزوجت غيره ثم عادت اليه عادت بياقها وان دخلها الغير لان عمر رضي الله عنه افتى بذلك ووافقه جمع من الصحابة ولا يخالف لهم كإرواه البيهقي ولو وقع عليها نصف طلاق كقوله انت طالق نصف طلاقه كل فنقع طلاقه لان الطلاق لا ينعكس الا في انت طالق نصف طلاقه فلا يقع الا واحدة لان

منه او لرضي فلان او طلقه حسنة قبيحة او يقول لمن لاسنة لها ولا بدعة كاسية انت طالق للسنة او انت طالق للبدعة فيقع في الحال في اجمع اما في الاولي فلا في العرف بحال وبنها الهلال على العلم بخلاف رويها زيد امثلا فقد يكون الغرض زجرها عن رويته واما في الثانية فلما فاتت الاسناد الى الماضي ظاهر اللفظ واما في الرابعة والاخيرة فملا على التعليل واما في الخامسة فلنضاد الوصفين فيلقون ويبقى اصل الطلاق وفي استثناء هذه الصور مما ذكر تسمح اشترت اليه في شرح الصل ولا يقع الطلاق المعلق بحال عقلا او شرعا او عرفا كقوله لزوجتي ان ولدنا ولدا او حضنا حضة فانما طالقان وكتعليق الطلاق بنسخ صوم رمضان ويصعود السماء لان الصفة المعلق عليها لم توجد وقد يكون الغرض من التعليق بالمستحيل امتناع الوقوع لا امتناع وقوع المعلق به كما في قوله تعالى حتي يلج الجمل في سم الخياط ولو طلق زوجته ثلاثا او ظاهرتها او لاعنها ثم ملكها بان كانت امة لم يبطاها حتي يتحلل في الاول ويكفر في الثانية واما الثالثة فلا يبطاها اصلا لانها حرمت عليه ابدا ولو طلقها ولم تستكمل الثلاث فتزوجت غيره ثم عادت اليه عادت بياقها وان دخلها الغير لان عمر رضي الله عنه افتى بذلك ووافقه جمع من الصحابة ولا يخالف لهم كإرواه البيهقي ولو وقع عليها نصف طلاق كقوله انت طالق نصف طلاقه كل فنقع طلاقه لان الطلاق لا ينعكس الا في انت طالق نصف طلاقه فلا يقع الا واحدة لان

ذلك طلاقه الا ان يريد كل نصف من طلاقه فيقع طلقان تكديلا  
 للبعضين وكذا الحكم في بقية الكسور كربع طلاقه وربع طلاقه  
**باب الرجعة** هي بفتح الراء فصح من كسرها وهي لغة  
 المرة من الرجوع وشرعا رد المرأة الى النكاح من طلاق غير باين  
 في العدة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وبعولتهن احق  
 بردهن في ذلك اي في العدة ان ارادوا اصلا حاي رجعة وقوله  
 الطلاق مرتان الآية وقوله صلى الله عليه وسلم لعمره فليراجعها  
 كما امر واركانها اربعة طلاق رجعي وزوج وزوجة وصيغة  
**نصح بالنصح كارجعتك وامسكتك** وكره ذلك الى لشهرتها في  
 ذلك ووردوها في الكتاب والسنة والاضافة الى الرد كما مثلت  
 واجبة بخلاف غيره لانه قد يفهم منه الرد الى الابوين بسبب الفراق  
 بخلاف غيره ونصح بالكناية بنية كاعدت حلك ورفعت حرك  
**وتزوجتك** ونصح بالترجمة وذكر الكناية من زيادتي وتكالوا الرجعة  
 النكاح في انها تصح بلا ولي وشهود وبلا لفظ النكاح او تزويج  
 وبلا رضی منها ومن وليها ونصح في الاحرام ولا نوجب مهر  
 لانها في حكم استدامة النكاح في جميع ذلك والامر بالاشهاد  
 في اية فامسكوهن معروفة محمولة على النذب وشرط صحتها  
 مع كون الزوج اهلا للنكاح بنفسه ايقاعها قبل تمام عدته  
 للاية الاولي فلو وطئت في عدته بشبهة فحبلت بانها  
 انتقلت الى العدة بالحمل وضع ذلك للزوج رجعتها فيها وله  
 تجديد العقد عليها فيها ان كانت باينا لان عدتها لم تتم

٧٧



فيها وكما لو طلق حايضا او نفسا فان له ان يراجعها في زمن  
 الحيض والنفس وان لم تشرع في العبد ولا نهما يتوارثان  
 في الوطى **باب الابل** هو الحلف وتشرعا حلف  
 زوج ينصور وطيه ويصح طلاقه ولو سكرانا على امتناعه  
 من وطى زوجته التي ينصور وطيه في قبلها مطلقا وفوق  
 اربعة اشهر ولو في ظنه كان يقول والله لا اطاوك او لا اطاوك  
 خمسة اشهر او حتى يموت فلان والاصل فيه قوله تعالى للذين  
 يولون من نسايتهم الية وهو حرام للايضا واركانه ستة  
 زوج وزوجة يفيدهما السابق وحلوف به وحلوف عليه وهو  
 الوطى ومدة وصيغة وعلم مما مر انه لا يصح من اجنبي حتي لو  
 تكهها لم يكن موليا كما قال ولا من شل او جبت ذكره ولم  
 يبق منه قدر الحشفة فقولي ينصور وطيه اولى من اقتضائه  
 على عدم الصحة من المحبوب ولا من صبي ومجنون ومكره ولا  
 من رتقا وقرنا **وينعقد بالصرخ كالجاء والوطى واقتضاض**  
**بكر** بالفاء وبالغاف وتغيب حشفة بفتح وبالكناية بنية  
**كالمباضة والمباشرة واللمس** والصرخ منه ما يدين فيه  
 كالاقتضاض والوطى بان يقول اردت الاقتضاض بغير الذكر  
 والوطى بالقدم ومنه ما لا يدين فيه كتنقيب الحشفة في الفرج  
**فاذا مضت الاربعة** الاشهر من الابل او من الرجعة او  
 من زوال القاطع للمدة ببل ووطى ولم يكن بها نحو حيض فلها  
 مطالبة بالغية وهي الوطى ثم ان لم يف فلها مطالبة

لغة

بالطلاق

١٤٩

٧٩

**بالطلاق** للاية السابقة وليس لسيد الامتة وولي الحرية  
 مطالبة لان الاستمتاع حق المرأة **فان اي الغية والطلاق**  
**طلق عليه القاضي** طلقة نياية عنه بسؤالها له وما ذكرته  
 من الترتيب بين مطالبتها بالغية والطلاق هو ما ذكره  
 الرافعي تبع الظاهر النص وقضية كلام الاصل انها تردد  
 الطلب بينهما وهو الذي في الروضة كاصلها في موضع  
 وصوب الزكشي وغيره الاول **وانما ينعقد الابل بالحلف**  
**بالله تعالى وبصفاته** المذكورة في الايمان **وبتعلق طلاق**  
**او عتق او التزام فدية** كقوله ان وطيتك فضررتك طالق  
 او فعدي حرا او قلله على صلاة او صوم او الف درهم للفقر  
**فان حلف بما لا يفي مدة الابل كالله على صوم هذا الشهر**  
 ان وطيتك فليس يمول لانه لا يلزمه بالوطى بعد الشهر شي  
**واذا وطى مختارا** بمطالبة او دنها **لزمته كفارة** بيمين بغير تردة  
 بقولي ان حلف بالله اي باسمه او صفته فان حلف بتعلق  
 طلاق او عتق وقع بوجود الصفة او بالتزام فدية لزمه  
 ما التزمه او كفارة بيمين **فان عذر مانع طبعي** من الوطى كمرض  
 او لا يوجي زواله كجب قاء بلسانه فيقول في الاول **ان قدرت**  
**فبئت** وفي الثاني لو قدرت فبئت لانه يخفى به الا اذا وان عذر  
 لمانع شرعي كاحرام طالبتة بطلاق لانه الذي يمكنه حرمة الوطى  
 فان عصي بوطى سقطت المطالبة لا بخلاف اليمين **ويرفع حكم**  
**الابل** باربعة امور لا بخلاف اليمين بكل منها بالوطى من المولي



وهو مكلف عالم بخنار وكذا سكران **والطلاق البائن وانقضا**  
**مدة الحلق وموت بعض المخلوق عليهن في قوله** لان مع من  
 النسوة مثلا والله لا طاوكن ولا نظراي تصور الوطي بعد الموت  
 لان اسم الوطي انما ينطلق علي ما يقع في الحياة ولو لم يمت منهن  
 واحدة ووطي ثلاثا منهن **تعيين الايلا في الرابعة من جنس الحصول**  
 الحنت بوطيها فعلم انه لا يكون موليا في الحال لان المعنى لا اطا  
 جميعا فالحنت بوطي ثلاث منهن فان قال والله لا اطي كل واحدة  
**متكنا فهو مول من كل واحدة** فمتكنا في الحال الحصول الحنت بوطي  
 كل واحدة ولو قال والله لا اطا واحدة متكنا فان قصد الامتناع  
 عن واحدة معينة فقول منها فقط او مبهمة عينتها او عن كل واحدة  
 او اطلق فقول من كل منهن **باب الظهار** ما خوذ من  
 الظاهر لان صورته الاصلية ان يقول لزوجته انت علي كظري امي  
 وخصوا الظاهر لانه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج والاصل  
 فيه قبل الاجماع اية الذين يظهر من نسائهم وهو حرام لقوله  
 تعالي فيه وانهم ليقولون متكررا من القول وزورا واركانه  
 اربعة زوجان ومشيبه به وصبيغة كما تؤخذ من قول **يصح من**  
**كل زوج يصح طلاقه** ولو خصيا او مجبوبا وعيننا وسكرانا  
 وكافرا فلا يصح من اجنبي حتى لو تكها لم يصح مظاهرها ولا من  
 صبي ومجنون ومكره **وهو ان يقول لزوجته انت او عضو**  
**من اعضائك الظاهرة** ولو يدون علي او مني او معي كظهر  
 امي في التحريم **خلاف الاعضا الباطنة** كالكبد والقلب

فليس

فليس بظهار لانه لا يمكن التمتع به حتى يوصف بالحمة **فان**  
**شبهه بعضا** اخر غير الظاهر من اعضائه **ولم يذكر للكرامة**  
 كيدها او بطنها كان **ظهارا مطلقا** وكذا يكون **ظهارا ان ذكر**  
**لها اي للكرامة كعينها وقصد ظهارا** فان قصد كرامة او  
 اطلاق فلا يكون **ظهارا وقوائمت كما مي كناية** لانه تحتل الظاهر  
 وغيره **وكالام محرم** غيرها لم يطر **اخرها عليه** كاخنة وعمة  
 وخالته ومرضعة ابية او امه وزوجة ابية التي تكها قبل  
 ولادته بخلاف نحو مرضعة وزوجة ابية فليست كالام لظرو  
 تحريمها عليه **وتلزمه كفارة بالعود** للآية السابقة **وهو في**  
**ظهار غير موقت من غير رجعية ان يستكها زمنا** **يمكن فراقها**  
**فيه** لان العود للقول مخالفته له يقال قال فلان قولاً ثم عاد له  
 وعاد فيه اي خالفه ونقضه وهو قريب من قولهم عاد في هبته  
 ومقصود الظهار وصف المرأة بالتحريم وامساكها تحالفهما  
 العود في الظهار الموقت فهو ان يطا في المدة واما العود في  
 غير موقت من رجعية فهو ان يراجع والاوجه ان الكفارة تجب  
 بالظهار والعود **ولو ظاهر من اربع بكلمة** كقوله انتن علي  
 كظهر امي **لزومه بامساكهن اربع كفارات** لوجود الظهار  
 والعود في حق كل منهن ولو ظاهر منهن باربع كلمات ولو منوا اليه  
 فعابدين الثلاث الاول فان فارق الرابعة عقب ظهارها فعليه  
 ثلاث كفارات والا فاربعة **باب اللعان**  
 هو لغة الطرد والابعاد وشرعا كلمات معدودة جعلت حجة

التي تكها قبل ولادته بخلاف نحو المرضعة  
 في رجعة ابنة ع



للمضطر الي قدف من لطح فراشه ولحق العار به او الي نفي ولد  
واركاته ثلاثة متلاعنان وصيغة كما يعلم مما ياتي والاصولية قوله  
تعالى والذين يرمون ازواجهم الايات واليه اشدت بقولي وهو  
**ان يقول الزوج اربع مرات اشهد بالله اني لمن الصادقين**  
**فيما دميت به هذه من الزنا اي زوجته والحاشية ان لعنة الله**  
**عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا ويشترط**  
**الحضور وميزها في الغيبة ويأتي بدل ضمها بالغائب بضمها**  
**المتكلم فيقول لعنة الله علي ان كنت الي اخره وان كان ولد بنفيه**  
**ذكره في الكلمات الخمس لنتقي عنه فيقول وان الولد الذي ولدته**  
**او هذا الولد من زنا وان لم يقل ليس مني وحصله اي بلغائه**  
**ستة انتفا نسب نفاه به حيث كان ولدا في الصحيحين انه**  
**صلي الله عليه ولم فرق بينهما ولحق الولد بالمرأة ورد الحد**  
**عنه لها وكذا للزاني ان سماه في لعانه للايات السابقة في**  
**الاولي وقياسا عليها في الثانية وكلحد التعزير وتحريم المرأة**  
**عليه موبد الخبر البيهقي المتلاعنان لا يجتمعا ابدا ولجاء الحد**  
**عليها لقوله تعالى ويدرا عنها العذاب وانفساخ ظاهر او باطنا**  
**كالرضاع وسقوط احضانها في حقها ان لم تلد عن او اعنت وقذفها**  
**بذلك الزنا او اطلق والا لان من هذه الستة مقصود ان واليقينة**  
**تبع لهما فان اكد بنفسه ثبت النسب لانه يثبت بالامكان**  
**ولزمه الحد ولم ترتفع الحرم لظاهر الادلة السابقة ولا يلزم**  
**اجنبية لان شرط الملاح ان يكون زوجا الا ان قدفها وهي**

زوجه

**زوجته فيلزم سوا انفي ولدا ام لا** فان قدفها بعد ان ابانتها  
او ماتت فان كان بنيا مطلق او مضاف الي بعد نكاحه كاعن ان  
كان ولد يلحقه ويريد نفيه دون ما اذا لم يكن ولدا وان كان  
مضافا الي قبل نكاحه او الي بعد اليبنونة فلا لعان سوا انفي  
ولدا ام لا فيحد لكن له انشا قدف مطلق او مضاف الي بعد  
النكاح ويلزم لنفي الولد ويسقط عنه الحد او الا ان وطئها  
بشبهة كنكاح فاسد ثم قدفها فيلزم ان كان ثم ولد  
**ينفي نسبه وتصل به غير الرابعة** من الصور السابقة في المن  
فينفي نسب نفاه بلعانه ويدري عنه الحد تبع لانتفا النسب  
وتحرمة المرأة عليه موبدا كما لو لاعن في نكاح صحيح اما الرابعة  
فلا تحصل به فلا يجب الحد عليها **ولا نلزم ان هي** لان انتفا الزوجية  
ولان لعانه لنفي النسب وهو لا يتعلق بها ولو قال تزوجته وطئت  
بشبهة وجب لها تعزير لان فيه عارا وايدا وله اللعان وان لم  
يكن ولدا ويقول في نفيه اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رماها  
به من اصابه تعزير لها فراشني وان هذا الولد من تلك الاصابة ولا  
**تكرر اليقين الا في اللعان والقسامة** لعظم امرها وليس  
منها ما يكون ابتدا بلا بينة في جانب المرعي الا فيهما **وشرط**  
**اللعان سبق قدف بوجوب الحد** كقوله من صراحه زني او  
يا زانية ومن كتمانته زنا في الجبل او زنا او يا فاجر فلا  
يجوز اللعان بدون ذلك **الا في صور ان تكون المرأة كافرة او**  
**امنة او مدبرة او مكاتبة او ام ولدا او مفضية او مجنونة**



١٠ او صغيرة تنوطا او مكهنة علي الزنا او موطوءة بشبهة فان  
 قدفها لا يوجب الحد لانه انما يجب لحدف محصن وهو مكلف  
 حرمت لم عقيف من وطئ تحديه وهو منقذ في المذكورات ففدفتين  
 انما يوجب التعزير والاخيرة من زيادتي وضابط ذلك ان يكون  
 سبب وجوب التعزير فيها التكرير لان الفاذق كاذب  
 ظاهر فيلحق لدفع التعزير فان سببه التاديب اما لكذب  
 معلوم كحدف طعنة لا تنوطا او رقفا او قرنا او لصدق ظاهر  
 كحدف كبيرة ثبت زناها فلا لعان اما في الاول فلتيقن كذبه  
 فلا يمكن من الحلف علي انه صادق فيعزر لا للحدف لانه كاذب فيه  
 قطعا فلا يلحق بها عار بل معناله من الايداء والخوض في الباطل  
 واما في الثاني وهو من زيادتي قلان اللعان لظاهر الصدق  
 وهو ظاهر فلا معنى له ولان التعزير فيه للسبب والايدي فاشبهه  
 التعزير بحدف صغيرة لا تنوطا وللزوجة معارضة لعانه بان  
 تقول بعده اربع مرات اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما  
 رماني به من الزنا والخامسة ان غضب الله عليهما ان كان من  
 الصادقين قيمه وتشتبر اليه في الحضور وتميزه في الغيبة وتاتي  
 في الخامسة بضمائر المتكلم فتقول غضب الله علي اي اخم ولا  
 تحتاج الي ذكر الولد لان لعانها لا يؤثر فيه وانما تاخر لعانها  
 عن لعانه لان لعانها لا سقاط الحد الذي لزمها بلعانه ويشترط  
 للعان امر القاضى به وتلقين كلمته لكل منهما فيقول قل كذا  
 وفويل كذا فلا يعنر به بدون ذلك كما في ساير الاجمان

١١ باب العدة والاستبراء العدة مدة تنربص فيها المرأة  
 لمعرفة براءة رحمها وللتعبد او لتفجها علي والاصل فيها  
 فيها قبل الاجماع والايات الاخبار الانية وهي اما لفرقة حياه  
 بطلاق او غيره وانما يجب للفرقة بعد وطئ ولو في الدبر بخلاف  
 ما قبله لانه تعالى اوجبها علي المطلقات بلفظ يقضي التعزيم  
 ثم خص منه من لم يدخل بها بقوله ثم طلقتموهن من قبل ان  
 تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها او بعد ادخال مني  
 محتمر لانه اقرب الي العلوق من مجرد الايلاج وفي معنى ذلك  
 الوطي بشبهة او ادخالها مني من ظننه زوجها او سيرها  
 وهي اي عدة الفرقة لحره ذات اقرا ثلاثة اقرا لقوله تعالى  
 والمطلقات ينربصن بانفسهن ثلاثة قروء وحره غير ذات  
 اقرا بان يبيئت من الحيض او لم تحض ثلاثة اشهر لقوله تعالى  
 واللائي يبيئن من الحيض من نساكم ان ارتبتم فعدتهن  
 ثلاثة اشهر واللائي لم تحضن اي فعدتهن كذلك وقد ذكرت  
 في شرح الاصل عدة المتحيرة وزيادة علي ذلك فرأجه والعدة  
 لغيرها اي لغير الحرة لذات اقرا ولو مبعضه قران لقول  
 عمر رضي الله عنه تعتد الامة بقراين ولا نهما علي النصف من  
 الحرة في كثير من الاحكام وانما كملت القل الثاني لتعزير مبعضه  
 كالطلاق اذ لا يظهر نصفه الا بظهور كله فلا بد من الانتظار  
 الي ان يعود الدم والغير ذات اقرا بان يبيئت من الحيض ولم  
 تحض شهر ونصف لانها علي النصف من الحرة واما الفرقة وفاة



**فتجب** علي الزوجة **وان انتفي الوطي** وادخال المنى او كانت صغيرة او زوجة صغيرة **وهي حرة** ولو من ذوات الاقارب **اربعة اشهر وعشرة ايام** **باليها** قال تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن **اربعة اشهر وعشرة** وتعتبر الاشهر بالاهلة ما امكن وبكل المنكسر **ولغيرها** ولو مبعضه فهو اعم من قوله وللأمة **شهران وخمسة ايام** **باليها** علي النصف من الحرة **هذا كله في غير ذوات الحمل** اما في موضع اي الحمل **تعد ولو كان الحمل ميتا او مضغة غير مصورة** **اخبروا الفوايل بانها اصل ادمي** لقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن فهو مقيد للاية السابقة وكان المضغة المذكورة شهي حمل بخلاف التطفة ونحوها وانما تعد بالوضع **بشرط نسبه للحمل الي صاحب لعدة ولو** كان صاحبها محبوبا او مسلولا او كانت تسينه للحمل اليه **احتمالا** **كمنفي بالعان** او انتفي عنه ظاهر الاحتمال كونه منه فان لم يكن نسبه اليه لم تنقض العدة بوضعه كان مائ وهو صبي وامرأة حامل لا تنقايه عنه **ويشترط انفصال كله حتي ياتي توأمين بان يكون بينهما دون ستة اشهر** لانها حمل واحد فشملتهما الاية بخلاف ما اذا تخلل بينهما ستة اشهر فاكثر فالثاني حمل اخر وبخلاف ما اذا لم يفصل كله اذ لا يحصل ببعضه براءة الرحم ولان هذه لم تضع حملها **والاستبراء** وهو لغة طلب لبراءة ونشأ التريص بالمرأة مدة بسبب ملك اليهن حروثا او زوالا او بسبب

تجدد حمل

لا تطلوا

تجدد حمل وطي لبراءة الرحم او تعبد او هو نوعان **واجب** **ومستحب** والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم في تشايبا او طاسر الا لا توطا حامل حتي تضع ولا غير ذوات حمل حتي تحض حيضة رواه ابو داود وغيره وقاس الشافعي رضي الله عنهما غير السبية عليها بما مع حدوث الملك والحق من لا تحيض بمن تحيض في اعتبار قدر الحيض والطهر غالبا وهو شهر **فالواجب** كايين في انتقالها اي المرأة **من حرة الي رق** **كالمسبية** وان لم تكن موطوءة لعموم الخبر السابق **او عكسه** اي انتقالها من رق الي حرة **كالعتيقة** بعد وطئها **وام الولاد موت سبدها** عنها لزوال الفرائض كزوال الفرائض عن الحرة نعم لو استبرأ العتيقة قبل عتقها لم يجب عليها الاستبراء وتزوج في الحال اذا لا تشبه منكوحة بخلاف ام الولاد او من رق الي رق **كالمتزوجة والموروثة والمردودة** بعيب لتجدد الملك **وفي تجدد حمل وطئها له** اي للسيد **كالملقة قبل الدخول والمكاتبه بالتعجيل** او بقسختها للكتابة لعود ملك التمتع بعد زواله بخلاف المطلقة بعد الدخول لا يجب عليها الاستبراء الا ان ملكها مزرعة ثم طلق وانقضت عدتها فيجب عليها الاستبراء **اول غيره** **كان يريد السيد تزوجها** وكانت موطوءة او موطوءة غيره **وطيها** محترما ويريد النزع غيرهما ولم يشترط بها من انتقال اليه **والمستحب** اما في امة **كان اشترى زوجة** فيستبرأها استحيابا



لينهز ولد النكاح عن ولد ملك اليمين فانه في النكاح ينقصد  
 مملوكا ثم يعتق بالملك وفي ملك اليمين ينقصد حرا وتصير امه  
 ام ولدا وفي حرة كان مات ولد زوجته من غيره عن غير  
 اصل وفرع فتستبرأ استحبابا لاحتمال انها حامل باخ لام للبيت  
 فبرث منه ولا يعتبر في العدة اقصى الاجلين من عدة وفاة وثلاثة  
 اقرا الا في ثلاثة مواضع فيما لو طلق احدي امرئيه طلاقا باينا  
 وقد دخل بها وحما ذواتا اقرا معينة كانت المطلقة ام مبرمة  
 ثم مات قبل البيان في المعينة عنده او النعيبين في المبرمة  
 فنعد كل منهما بالاكتر من عدة الوفاة من الموت وثلاثة اقرا  
 من الطلاق لان كل واحدة لزمها عدة والنسبة عليها باخري  
 فلزمها ان تاتي بالاكتر احتياطا فان لم يدخلها او دخل  
 بكل منها والطلاق رجعي او كانا ذواتا اشهر اعتدت الوفاة  
 ولو دخل باحدهما وهي ذات اشهر مطلقا او ذات اقرا في  
 طلاق رجعي اعتدت كل منهما الوفاة او في طلاق باين اعتدت من  
 دخل بها بالاكتر والاخري عدة الوفاة للاحتياط في الجميع وفيما  
 لو اسلم الزوج على اخنتين او امنتين او اكتر من اربع ومات  
 قبل ما امر اي البيان او النعيبين فنعد كل بالاكتر من عدة الوفاة  
 وثلاثة اقرا من الموت احتياطا وذكر النعيبين في هذه والتي  
 قبلها من زيادتي وفيما لو مات سيد ام ولد وزوجها ولم يدر  
 اولها موتا فنعد من يوم موت احدها موتا باربعة اشهر  
 وعشر احتياطا ثم ان كان بينهما شهران وخمس ليال فاكتر

ولم تحض

ولم تحض فيها فلا يد مع ذلك اي مع الاربعة اشهر وعشر  
 من حيضة فيها او يعدها لاحتمال ان الزوج مات او لا وانقضت  
 عدتها وعادت فراشا للسيد وان كان بينهما اقل من ذلك لم  
 تحض حيضة ادلاستبرأ عليها لانها لم تعد فراشا للسيد  
 لكونها زوجة او معتدة وما ذكرته من ان حكم الشهرين وخمس  
 ليال حكم الاكتر منها هو للمعتد وقد اوضحته في شرح الاصل  
**باب الرضاع** هو بفتح الراء وكسر هاء لغة اسم لمصر  
 الندي وشرب لبنه وشربا اسم حصول لبن امرأة او ما حصل  
 منه في جوف طفل وتقدم التحريم به في كتاب النكاح والكلام  
 هنا في بيان ما يحصل به واركانه ثلاثة مريض ورضع ولبن  
 لا تثبت حرمة الابكون اللبن لادمية بلغت تسعا من السنين  
 القهريه تقربا لاحتمالها البلوغ سنوا المبكر والحليه وغيرها  
 فلا تثبت بلبن وحل ولا يلبن خنثي مالم يتضح انوثته لانها  
 لم تخلقا لغدا الولد فاشتهى ساجرا لما يعات ولا يلبن بهيمة  
 حتى لو شرب منه ذكر وانثى لم يثبت بينهما اخوة لانه  
 لا يصلح لغدا الولد صلاحية لبن الادميات ولا يلبن جنينة  
 لان الرضاع تلوا النسب والله قطع النسب بين الجن والانس  
 وهذا لا يخرج بتغيير الاصل يا امرأة ولا يلبن من لم تبلغ  
 تسع سنين لانها لا تختم البلوغ وبوصوله او وصول ما حصل  
 منه للجوف من معدة او دماغ بواسطة منخج وان نقاباه  
 في الحال لو صوله الي محل الثدي بخلاف وصوله الي غيرها

١٤٢  
 ١٤٣



كالخاضع بصبه في جراحة ببطنه او في احليله او وصوله اليها  
 بواسطة المسام كصبه في العين **ويكون الرضيع لم يبلغ**  
**حولين في ابتداء الخامسة** يقينا فلا اثر للرضاع بعدها ولا  
 مع الشك في ذلك خبر لا رضاع الا ما كان في الحولين واه البيهقي  
 وغيره وللشك في سبب التحريم في صورة الشك وابتداء الحولين  
 من انفصال الولد ويعتبر كونه حيا حياة مستقرة فلا اثر لوصول  
 ما مر الي الجوف غيره كخروج عن النعدي **ويكون الرضاع**  
**او الحلاب في حياتها** للحياة المستقرة فلا يثبت بلبن ميتة  
 لانه من جنس منغكة عن الحلب والحكمة كلبن البهيمة ولا بلبن  
 من انتفت ابي حركته مذبوح لانه كالميتة **وبكونه خمس رضعات**  
 يقينا فلا اثر لدونها ولا مع الشك فيها للشك في سبب التحريم  
 وفدروي مستلزم عن عائشة رضي الله عنها كان فيهما انزل الله  
 في القران عشر رضعات معلومات تحرم من فسخ خمس معلومات  
 فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القران اي ينلي  
 حكهن او يقرأهن من لم يبلغه النسخ لقربة **ومضبطن بالعرف**  
 وان لم يكن يشيع اذ لا حد له في الشرح ولا في اللغة فرجعنا  
 فيه الي العرف **فلو قطع اعراضا عن الثدي** او قطعت عليه  
 المرضعة ثم عاد **تعدد الرضاع او قطع للهو** او للنفوس  
**وعاد فورا او تخول من ثديها الي ثديها الاخر** هو اولي من  
 قوله من ثدي ابي ثدي **فلا تعدد** كما ان من انتقل من طعام  
 الي اخر او امسكته ساعة للهو وخوه ثم عاد اليه لا يخرج

ذلك

ذلك عن كونه اكله واحلته **وكل رضاع حرم** على الرضيع **اقاربها**  
 اي المرضعة **حرم اقارب ذي اللبن** وتصبوا المرضعة امه والذي  
 منه اللبن اياه واباؤها اجداده وامهاتها جداته واوكادها  
 اخوته واخواته واخوتها واخواتها اخواله وخالاته وايو  
 ذي اللبن جده واخوه عمه وكذا الباقي **الاولاد الملاعنة**  
**والزنا ومن لا يعرف له اب** فلا يحرم عليه ارتضاعه **اقارب الحلب**  
 لانه منفي عنه كذا الرضيع فلو استلحق من ثقاته لحق الرضيع  
 ايضا **ومن له خمس بنات او خمس لبنات** له خمس مستولات  
 او اربع زوجات وام ولد **فارضعن طفلا بان** ارضعته **كل واحد**  
 منهن **رضعة حرم عليه في الاخيرة** لانهن موطوءة ايده ولا  
 امومة لهن لان كلا منهن لم ترضعه خمس رضعات **دق الاولي**  
 فلا يحرم عليه فيها لانه ليس ابنه ونعدي في الاخيرة  
 بما ذكر اعم من اقتضاه على المثالين المذكورين **ولا تحريم في**  
 وصول اللبن للجوف **خفنة** لانها النعدي بها **ولا تنقطع**  
**نسبة اللبن عن صاحبه** هو اعم من قوله زوج وان طالت  
 المدة او انقطع اللبن وعاد او طلق وتزوجت اخر لعموم  
 الادلة ولانه لم يحدث ما يحال عليه **الابولادة من اخر**  
**فاللبن بعدها للاخر** حدوث ما يحال عليه فعلم انه قبلها  
 للاول وان دخل وقت ظهور لبن حمل الاخر لان اللبن  
 غذا للولد لا للحمل **ولو تزوجت امرأة في العدة ثم ارضعت**  
**بلبنها طفلا فهو** اي اللبن تابع للولد فهو لمن طقه الولد

١٠  
 ١١



**بقايف** بان امكن كونه من صاحب العدة والمتزوج فيها  
**او غيره** كان اخصر الامكان في واحد منهما فالمرتضع منه  
 ابن لمن حقه المولود **باب النفقات** وما يتبعها  
 من ادم وعبره وجميع نفقة **بالنسيب نفقة الاصل**  
 من اب وام ولو بواسطة لقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا  
 معروفا ومنه القيام بنفقتها **وزوجية** لانها من نعمة الاعفاف  
 اللازم لفرعه **والفرع** من ابن او بنت ولو بواسطة لقوله تعالى  
 فان ارضعن لكم فاتوهن اجورهن ووجهه انه لما رزمت اجرة  
 ارضاع الولد كانت نفقته **الزوم وبشرط** في وجوب النفقة  
**يسار المنفق بقاقل عن مونة ومونة روجته** وخادمه  
 وام ولده يومه وليلته الي من ذكر فان لم يفضل شي فالرجب  
 النفقة لم تذكر لانه ليس من اهل المواساة ولا يجب لما لك  
 كما ينه ولا مكسبها الا ان يكون اصلا فتجب له حرمة خلاف الفرع  
 ونعبري بالمونة اعم من تعبيرة بالقوت **وجب بالملك نفقة**  
**الزوجة** خبر ما حق من وجبة الرجل عليه قال يطعمها اذا اطعمت  
 ويكسوها اذا اكشيت رواه ابو داود والحاكم وصححه امتساده  
 ولقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف ونفقة **خادمها** ان كانت  
 من **خدم** في بيت ابيها او **احتاجت لذلك لزمانة او مرض**  
 لان ذلك من المعاشرة بالمعروف ونفقة **المعتدة ان كانت**  
**رجعية** لبقا حلس الزوج عليها وسلطنته او كانت **حامل** **او غير**  
**معتدة عن وفاة** او وطى شبهة او فسخ بمقارن للعقد لقوله

لوجوبها على الشخص  
 لغيره شيان نسب  
 وملك اي ملك نكاح  
 وبهين صح

تعالى وان

تعالى وان كن اولاد حمل فانفقوا عليهم حتى يضع حملهن خلاف  
 المعتدة عن وفاة لخبر الدارقطني باسناد صحيح ليس للحامل  
 المنوي عنها زوجة نفقة او عن وطى شبهة لعدم الزوجية  
 او عن فسخ بمقارن للعقد لرفع العقد من اصله ونفقة **المملوك**  
 من رقيق وجوان حرمة الزوج وخبر مسلم للمملوك طعامه  
 ولا يكفى من العمل ما لا يطيق ولا شئ على المملوك لانه لا يستقل له **السيرة**  
**فعلى الغني الحر للزوجة عدان وخادمها مد وعلى المعتبر**  
**وممنه رفق ولو لم يعضا موسرا الكل منهما مد واحتجوا الاصل**  
 التفاوت في نفقتها بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته الآية  
 والواجب غالب قوت البلد فان اختلف وجب لا يبق بالزوج  
 ويعبر اليسار وغيره طلوع الفجر وذكر في شرح الاصل تعريف  
 الغني والمتوسط والمعتبر من زيات كذا في اخر **ولو كان له ابي**  
 لم تجب نفقته **ابن وبنت فالمونة عليهما سوا** لا شراكهما في  
 مطلق الارث فلا تختص بالاب ولا تفرع عليهما اطلاقا بحسب  
 الارث ومن له اصل وفرع فنفقته على الفرع **ومن وجبت له**  
**النفقة وجب له الامر والكسوة والسكنى وتوابعها** كالة  
 التنضيف للزوجة والناكل لها وقولي وتوابعها من زيادتي **وه**  
**وتسقط النفقة بمضي الزمان** بلا انفاق **الان نفقة الزوجة**  
 وخادمها فلا تسقط بل نصبر دينا في ذمتها لانها بالنسبة اليها  
 معاوضة في مقابلة التمكين للتمتع وبالنسبة الي غيرها مواساة  
**باب الحضانة** بفتح الحاء ما خوذت من الحضن



بكثرها وهو الجنب لضم الحاضنة الطفل اليه وشترعا حفظ من لا  
 يستغل باصوره وتربيته بما يصلحه والاناث البقية كما يوحدها  
 ياتي تقدم فيها الام وان علت اذا كانت اهلا لها على الاب  
 وان علا لو فور شفقنها الي ان غير الولد هو اولى من قوله  
 اي ان يبلغ سبع سنين **فيخير بينهما** ان افترقا وصلى لانه صلى الله  
 عليه وسلم خير غلاما بين ابيه وامه رواه الترمذي وحسنه  
 والعلامة كالغلام فان نذافعها بان يمتنع كل منهما منها **واقام**  
**كل منهما ببلدا وتزوجت** من لاحق له في الحضنة او بمن لم ذلك  
 ولم يرض كحضنها الولد **تقدم عليها الاب** لقيام المانع بالام  
**وتقدم اقاربها** بقيد زدة بقوي **الوارثات على اقاربها** كما  
 تقدم هي على الاب **الا الاخت لام** فتقدم عليها ام الاب وان  
 علو **الاخت لابوين او لاب** لقوة ارثهن وخرج بالوارثات غيرها  
 كمن ادلت بذكر غير وارث كام اي الام وبنت ابن البنت وبنت  
 العم للام فلا حضنة لها لادلايتها من لاحق له فيها وذكر في  
 شرح الاصل زيادة على ذلك وذكر ام الاب من زيادتي **ويؤم**  
**ابو الاب** مقامه في غيبته في الحضنة **وغسل الميت** والصلاة عليه  
 لقيامه مقامه في الشفقة وترك من الاصل شيئا تعلم من محالها ووقع  
 فيه زيادة الاقل قوله في الحضنة والصواب حذفها كما صنعت  
**كتاب الجنائيات** الشاملة للجناية بالمجارج وبغيره كسحر  
 وشغل والاصل فيها آيات كاية يا ايها الذين امنوا كتب عليكم  
 القصاص واخبار الخبر الصالحين لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان

١٥٩

لا اله الا الله والي رسول الله <sup>الله</sup> الاحدي ثلاث الشب لزاوي والنفس بالنفس  
 والتارك لدينه المفارق للجماعة **يجل القود في النفس والطرف**  
**والمعني** وهو من زيادتي **ولجرح بشرط عصمة القاتل** فلا يقتل  
 ذمي ولا غيره بحري وبشرط **المكافاة** اي ساواة القاتل للقاتل  
 حال الجنائية وهي في النفس **لا يفضل الجاني بحرية او اسلام او**  
**اصلية او سيادة** فلا يقتل الحر من فيه رق ولا مسلم بكافر ولا اصل  
 بفرع ولا مكاتب برفيقه **وي الثانيين** اي الطرف والمعني ذلك  
 اي ان لا يفضل في اخره **والاسم الاخص وسلامة الخلقة** وهي المنفعة  
 فلا تقطع يد الحر بيد من فيه رق ولا مسلم بكافر ولا يبدل اصل ببدن  
 ولا يد مكاتب بيد رقيق ولا اليمين باليسار ولا العكس ولا عن  
 صحبة بحدقة نعيما ولا لسان ناطق باخرس **وفي الاخير** اي لجرح  
**ذلك** الامور المذكورة **والمساحة** فيعتبر في الموضحة المشجوج  
 ويخط عليه بسواد او نحوه ويوضح بالموسي وذكر العصمة  
 والاصلية والسيادة من زيادتي هنا في الجميع **والقتل من حيث**  
**الحكم** انواع ثلاثة **واجب** وهو قتل الحر والمرتد وقاطع الطريق  
**والزاني المحصن** وتارك الصلاة كما اي بيئته في الواهب **وبما**  
**وهو القتل قودا** وعوام وهو قتل من له امان من مسلم وغيره عدوانا  
 وهو من الكياري **وانواع الجنائية** من قتل او غيره فهي عم من قوله وانواعه  
 يعني القتل **ثلاثة عمد** وهو قصد الفعل والشخص ما يقتل غالبا  
**وشبه عمد** وهو قصد الفعل والشخص ما لا يقتل غالبا **وخطا**  
 وهو ان لا يقصد الفعل او يقصده لكن لا يقصد الشخص **والقود**

مجنية ص

بيد كافر

ما ذكر طولها ودمضها  
 فيقاس من راس  
 الشجاج بقدرها ٢٤

يبلغ



في **الاحيرين** وهو ان لا يقصد الفعل او يقصد لكن لا يقصد الشخص  
 وانما فيهما الذية لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة  
 مؤمنة ودية مسلمة الي وخبر قتل الخطا شبه العمد قتل السوط و  
 العصي فيه ما يراه من الابل رواه ابوداود وغيره وصحة وبقيته  
 الاصول ابن حبان وغيره **وجب القود في العمد** بشرطه بالاجماع  
 الا مع عتق ماله **في قتل الاصل فرعه** خبر لا يقاد للابن من ابيه  
 رواه الحاكم وصحة وبقيته الاصول كالأب وبقيته الفروع كالابن والغني  
 فيه ان الاصل كان سببا في وجود الفرع فلا يكون الفرع سببا في عدمه  
**او في قتله مورث فرعه** كان قتل غيبقة او زوجة نفسه وله منها ابن  
 لانه اذا لم يقنص منه بخبايته عليه فاوحي ان لا يستوفيه منه **وفي انتقال**  
**بعض ارث القاتل اليه** اي الي القاتل كان قتل احد اخوين اياها ثم  
**الاخر امرهما** والزوجة باقيه **فلا يقتل قاتل الاب** لان انتقال بعض  
 ابيه اليه من امة ومن جهلته بعض القصاص فيسقط باقيه ويقتل قاتل  
 الام **وفي قتل سيد رقيقه** ولو مكانا او ام ولد او من يملك بعضه  
 لعدم المكافاة **وفي قتل حربي غيرة** ولو مسلما لانه لم يلزم حكمنا  
 وفي قتل مسلم كافر ولو ذميا لخبر البخاري الا لا يقتل مسلم بكافر لعدم  
 المكافاة الا في ثلاث صور ان يخرج ذميا او مرندا ذميا او مرندا  
**ثم يسلم للجراح** ثم يموت الجرح بالجراحة فيقتل به لمكافاته له حال  
 الجنائية وذكر حكم المرتد مع المرتد من زيادتي وفي قتل حركه وبعضه  
 دلجبره من يرق لقوله تعالى للحرب بالحر والعبد بالعبد لا يقتل حربي بعد رواه  
 الرازي قطني الا في صورتين **ثم يخرج رقيقا** هو ابي من قوله

عبد عبد

عبد عبد اثم يعق الجراح ثم يموت الجرح بالجراحة فيقتل به لما  
 مر او ان يقتل جرحا بالنسب عبد اثم يقر بالرق فيقتل به مؤخذا  
 له باقارة وفي قتل شخص معصوم مرتدا او حربيا وهو من زيادتي  
 او زانيا محضا او نارك الصلاة او قاطع طريق **ختم قتله** لاستيقا  
 حق الله تعالى مع انتفاع عصيته عليه وفي قرة اي الشخص **ملقوفا**  
**وزعم انه غير انسان** وفي قتل مسلم من ظنه حربيا يدرهم او صفهم  
 فبان مسلما لوضوح العذر ولانه اسقط حرمة نفسه بمقامة ثمة  
 وقولي حربيا او لي من قوله كافر **وجب القود بالنسب** وهو ما يورث  
 في التلف وتحصل فيجب بالمباشرة وهي ما يورث في التلف وتحصل  
 فيجب القود **علي الشاهد اذا رجع بعد القتل بشهادته** وقال  
 تعدت الكذب وعملت انه يقتل بشهادتي **وعلي المكره** يكسر الر  
 بغير حق يان قال اقتل هذا والاقتلتك فقتله فاشبه ما لورماه  
 بسمهم فقتله ونعيرى بما ذكر اولى واعمر ما عبر **فصل**  
**في موجب القتل** يفتح الجيم **قد لا يوجب القتل شيئا لوجوبه او**  
**اباحته** وتقدم بيانها وقد يوجب وان كان واجبا القود كقتل  
 المرتد مثله والترائي المحصن مثله **وقد يوجب الكفارة فقط**  
 اي دون القصاص والمال **كقتل نفسه** نفيه او عبده او مسلما  
 بدار الحرب او يصفهم ظنه حربيا لان كلامهم معصوم خرم قتله  
 والكفارة الله تعالى فلا يسقط بذلك بخلاف الصمان بغيرها **وقد**  
**يوجبها القود او الدية** وهو القتل المحرم **عمد** الا ما استثنى  
 اما الكفارة فلما مر واما البيا في فلانه صلى الله عليه وسلم خير اوليا

حق



القتيل بين القتل واخذ الدية رواه الشيخان **وموجب** اي القتل  
**القود** بفتح الواو اي القصاص لقوله تعالى كتب عليكم القصاص  
 في القتل وطبر من قتل عمدا فهو قود رواه الشافعي وغيره باسناد  
 صحيح ولا بد ان يتلف فتعين جنسه كما يتلف المثل وسمي  
 قود لانهم يقدون الجاني خبل او غيره **والدية بدل** عن  
**النفس** عند سقوط القود بدلا عن قود او يعفو عنه عليها وقولي عن  
 النفس اولى من قوله عند اي القود لان المرأة اذا قتلت رجلا  
 لم يمتها دية ولو كانت بدلا عن القود لزمها دية امرة **وقد**  
**يجب الكفارة والدية فقط** اي دون القود وهو الخطا ونسبه  
**العمد** لما مر عند قولي ولا قود في الاخيرين وهو الخطا ونسبه  
**مستحق القود بينه وبين العفو عنه** اما بلا مال او به الا فيما لو  
 قطع المستحق هو اعم من قوله الولي يدي القاتل ولم يمت  
 ولم تنقص دية عن دية القاتل فيتخير بين القود للانتقام  
 والعفو لا مال لانه استوفى ما يقابل الدية وقولي ولم تنقص  
 دية من زيادتي **وفيما لو قتل احد عدي** اي الاخر فيستخير  
**بين القود للزجر والانتقام والعفو لا مال** لان السيد لا يثبت  
 له على عبده مال **فصل** في الجنابة على الرقيق الجنابة  
 على الرقيق كالجنابة على الحر فيما مر الا في ست مسائل **في انه**  
**لا يقتل به حر ولا مبعوض** لعدم المكافاة **وان الواجب قيمته**  
**وانها من نقد البلد** بخلاف الحر فيهما فان واجبه الدية من الابل  
 وان الذكر وغيره من انثى وخني وهو من زيادتي في حكم الجنابة

سواء خلاوه

سواء خلافه في الحر فان دية الانثى والخنثى على النصف من  
 دية الذكر وانما يعتبر اوصافه في ضمان نفسه بخلاف الحر لا يعتبر  
 اوصافه في ضمان نفسه بل دية المعيب كدية السليم **فصل**  
 في الاشتراك في الجنابة هي اعم من قوله في القتل انواع ثلاثة  
**احدها لا يسقط فيه القود عن احد منهم بان يكون فعل كل عمدا**  
**عدوا لا يشبهه** لما روي الشافعي وغيره ان عمر قتل نكرا خشيته  
 او سبعة برجل قتلوه غيلة وقال لو تمالا عليه اهل صنعوا لقتلهم  
 جميعا ولم ينكر عليه فصا راجعا ويقاس بالقتل غيره **الثاني لا قود**  
**فيه بان يكون فعل بعضهم خطا او شبهه عمدا** لان التلف حصل  
 بفعلين لا يجب باحدهما القصاص ففعل المسقط كما يغلب فيما اذا  
 قتل البعض رقيقا **الثالث فيه القود عن بعضهم فقط** اي دون  
 البعض الاخر اما لاستحالة ايجاب القود عليه ككونه سباعا  
 او حية او قاتل نفسه او مانع ككونه اصلا او صبيا او مجنونا  
 شاركة غيره فيها فيجب القود على الغير فقط حصول التلف  
 بفعلين عمدين فلا يوثق فيه امتناع القود على الشريك لمعني يخصه  
**فصل** الجنابة على غير النفس الجنابة على ما دون  
 النفس تكون بازالة طرف كيد ورجل او معنى كسمع وبصر  
 والنصرح به من زيادتي او يخرج يده الى عظم كوضحة  
 راس او غيره كوجه ففي كل منهما القود لتيسر ضبطها واستيفاء  
 مثلها دون غيرها من حاشية ثم شتم العظم ومنقلة ثقله ونحو  
 ذلك لعسر ضبطها **فصل** في مشوي القود القود

مسألة ١٥١

١٥٩

الشركة في الجنابة مشي

ين  
يصقط



يثبت لكل الورثة كالدية وينظر غايبهم وكما لصبيهم وحنونهم  
 ونحس القائل ولا تخلي بكفيل **فان انفقوا اي المستحقون على**  
**مستوف** فذاك والا باذن اراد كل منهم ان يشترط فيه بنفسه افرغ  
 بينهم وجوبا فمن خرجت له القرعة تولاها لكن باذن الباقيين على  
 الاصح **ولا يدخلها عاجز** عن المباشرة لانها انما تجزي بين المستوفين  
 والاهلية لكن لا يجوز الاستيفاء بعد خروج القرعة الا باذن العاجز  
 ورجح الاصل الدخول تبعاً للبعوي ولا يستوفي قود الا باذن الامام  
 ولو بناه خطره واحتياجه الى النظر لا خلاف العلماء في شرطه  
 ويعز **المستفعل** من المستحقين **بذلك** لا فتيانه على الامام ويقع  
 عن القصاص **ولا باذن الامام الا لعارف** من مستحقه **بذلك** اي  
 باستيفائه في اذن له نفس لانها مضبوطة لا في غيرها هو اعم من قوله  
 لا طوف لانه لا با من ان يزيد في الايام يتردد الالة مثلاً ويقاد  
 بمثل فعل المجاني ولو جايغة رعاية للمثالة او بسيف لانه اسهل  
 واسرع والنص في ذلك من ياد في وما ذكرته في الجايغة هو المنقول عن  
 النص والجمهور وصوبه جماعة خلاف ما وقع في الاصل تبعاً للمنهج  
 من تصحيح تعيين السيف الا في خو وطى ما يحرم فعله كسحر وسيف  
 مسموم فليسيف ففقط يقاد وتعبيري بذلك اعم مما عتبر به  
**باب الديانة** جمع دية والمعاوض من فالكلمة اذ  
 اصلها ودي يقال ودية القليل ودي اي اعطيت دينه وهي المال  
 الواجب بالجناية على الحر في نفس او فيما دونها **هي نوعان** احدها  
 مغالطة **والعقد وشبهه** مطلقاً في الخطا كاي في الباب الاتي

وهي

وهي المغالطة **اثلاث** ثلثون حقه وثلثون جذعة **واربعون**  
**خلفه اي حوامل** خبر النمردي في العهد وخبر ابي داود في  
 سنده بذلك وثانيهما مخففة في الخطا فيما عدا ما ياتي في اليك  
 عقبه **وهي اخماس من بنات مخاض وبنات لبون** وبنى لبون وخفاق  
 وجذعات من كل منها في دية الرجل المسلم عشرون خبر النمردي  
 وغيره بذلك **ونجب الدية في الطرف والنفس والمعني** وهو من  
 زيادتي والرجح ثم من ذلك ما يجب فيه كل الدية اي دية المجني عليه  
**كالنفس** الحرة المعصومة **والشتم** من المخربين لانه من اعظم المنافع كالص  
 والمارن وهو ما كان من الانف مشتمل على طرفين وحاجز الخبر عموم وابن  
 حزم وفي الانف اذ السنوصل المارن الدية الكاملة رواه البيهقي  
**واللثان** لناطق ولولا لكن وارث والتع وطفل خبر بن حزم وفي  
 اللثان الدية رواه ابو داود وغيره والكلام وان كان لا يحسن بعض  
 الحروف خلفه لانه من اعظم المنافع ونقل الشافعي في الام فيه الاجماع  
 وانما تؤخذ دية اذ قال اهل الخبرة لا يعود نقطة **والخشف** لانها  
 معظم منافع الذكر وهو لذة المباشرة تتعلق بها فاعداها منافع  
 لها كالكف مع الاصابع **والافضا** للمرأة من زوج او غيره بوطى او غيره  
 وهو رفع ما بين مدخل الذكر ودبر لا خذلان التمتع بذلك ولمنع  
 استمساك الخارج وقيل هو رفع ما بين مدخل ذكر ومخرج بول  
**والعقل** الغريزي خبر البيهقي بذلك ولا يراش على دية العقل ان  
 زال بما لا ارش له ولا حكمه كالطمة **وكثير الصلب** اذا فانه به  
 المشي والمشي والجماع **وسلخ الجراد** الذي يثقب بدله وبقيت حياة

٤٥



مستقرة ومات ولو بعد مدة بسبب من غير السالح او منه واخلقت  
 الجنائيات عمدا وغيره لانه كالجنس الواحد من الاعضاء من حيث انه  
 معد لفرض واحد **والاذنين** ولو بايباسهما وسوا في ذلك السميع  
**والبصير** والاصم وذلك لخبر ابن حزم وفي الاذن خمسون رواه الدار  
 قطني وغيره ولا يبطل منهما منفعة دفع الهوام بالاحساس **وسمعها**  
 خبر البيهقي بذلك ولانه من المافع المقصودة والنضج  
 بهذه وما قبلها من زيادتي وكالبطش والمشي والبصر فقول كالتفص  
 الي اخره اولى من قوله وهو الي اخره **ومنه ما يجب فيه نصفها كاذن**  
**واحدة وسبعها وعين واحدة وبصرها وشفة واحدة ولحي**  
**واحد ويد وبطشها ورجل ومشيتها وحلمة امرأة وهي راس**  
**الندي** عملا بالنفسيط في جميعها وفي حلمة غيرها من جل وختني  
 حكومة لانها المنفعة فيه **وكخصيته والية وشفر ونصف**  
**لسان** وشحم منخر واحد ونصف عقل بان كان جنينا يوما فبقي  
 يوما عملا بالنفسيط وقول كاذن الي اخره اولى من قوله وهو  
 الي اخره ومنه ما يجب فيه ثلثها كما موصوفة وهي التي تبلغ خريطة  
 الدماغ لخبر عمر بن حزم بذلك رواه ابو داود وغيره وقيل  
 بها الدماغ وهي التي تحرق خريطة الدماغ وجابغة وهي جرح  
 ينغد الي جوف باطن مجمل او طريق له كبطن وصدور لخبر عمر  
 بن حزم ايضا وثلث لسان وثلث كلام واحد طريق الانف والحاجز  
 عملا بالنفسيط وقول كالمومة الي اخره اولى من قوله وهو الي  
 اخره ومنه ما يجب فيه ربعها كخفن العين ولو لاعبي وربع شبي

مما

مما ماعلا بما قلنا فتعبري بذلك اولى من قوله وهو جفن  
 العين **ومنه ما يجب فيه عشر من الدية ونصفه وهو المنقلة**  
 المسبوقة بايضاح وخبر عمر بن حزم وبذلك رواه ابو  
 داود ومنه ما يجب فيه عشرها كاصبع وهاشمة مع ايضاح  
 خبر السابق بالاول وخبر ريد بالثاني رواه الدار قطني والبيهقي  
 فتعبري بذلك اولى من قوله وهو الي اخره **ومنه ما يجب فيه نصف**  
**عشرها لموصحة في الراس والوجه** وسن خبر عمر بن حزم  
 بذلك وانملة ايها ماعلا بالقطط وهاشمة بلا ايضاح ونفيل  
 فقول كوصحة الي اخره من قوله وهو الي اخره **ومنه ما يجب فيه**  
**ثلث عشرها** فقل كاعلة خنصر **باب العاقلة**  
 جمع عاقل سميت بذلك لعقلهم الا بل بفنار المستحق قيل  
 لتعلمهم عن الجاني المعلن اي الدية وقيل غير ذلك **هي العصا**  
 الجاني من نسب وولاو يثبت مال المراد في الاولين الجمع على انهم  
 الذكور الاحرام المملكون غير الفقرا فيحملون مال جنائبة **الا اصل**  
**والفرع** روي الشيخان عن ابي هريرة ان امرأتين اختلفتا فحدفت  
 احدهما الاخرى فحرقناتها وما في بطنها فقصي رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ان دية جنينها غره عبد او امة وقضى بدية المرأة  
 على عاقلتها اي القاتلة وفي رواية وان العقل على عصبتها وفي رواية  
 لاني داود بن الوليد اي من العقل وروي النسائي خبر لا يوحى  
 الرجل خبره ابنة وسوا في ذلك اصول الجاني وفروعه لما مر امر  
 اصول معنق الجاني وفروعه لما روي الشافعي والبيهقي ان عمر قضى

اولي



علي رضي الله عنهما بان يعقل عن موالي صفية بنت عبد المطلب لانه ابن  
 اخيهما دون ابنتها الزبير واشتهر ذلك بينهم وقيس ككل بالابن متبر  
 الابعاض **وتحل العاقلة خطأ وشبهه عمد** للخبر السابق في شبه العمد وقياسا  
 عليه في الخطا وفي قول محل اشارة الي ان الدية تجب على الجاني ابتداء  
 تخليها العاقلة عنه وهو الصحيح **ولا تحل عمدا قطعا ولا صلحا** عن  
 القود **ولا اعترافا** بالجناية روي ذلك عن ابن عباس نعم ان صدق العاقلة  
 المعترف بالجناية حمل عنه **ولا تحل عمدا** بل يتعلق الارش برقبة ولو  
 أمرة السيد نعم ان امره وهو غير مميز فالضمان على الاصل **ولا عن منكر**  
 لانتهاء النصرة والولاية **ولا عن منقل من كفر الى كفر** لانه في معني  
 المرد من حيث انه لا يقبل منه الا الاسلام **ولا عن كافر مري قاصب**  
 المرمى اليه **بعد اسلامه** لانتهاء النصرة والولاية حال الفعل اذ يعتبر ان  
 من الفعل الى فوت النفس **ولا عن من اسلم واختلفت عاقلته** المسلمية  
 والكافرة **في وقت القتل** اهو قبل اسلامه او بعده ولا يبيته **وتحل**  
**القائل مع العاقلة** في اربع صور فمن اي متلم جنتي ثم ارتد ثم اسلم  
 قبل موت المجني عليه او بعده **فارش الجناية على عاقلته المسلمين والباقي**  
 الي تمام الدية عليه **وفي البعض** فينعلق بما فيه من الرق اقل الامرين  
 من حصتي الدية والقيمة **وتحل عاقلته الباقي وفي دهمي اوضح مثلا**  
**مسلم ثم اسلم قبل موت المتلم فعلى عاقلته الذميين ارش الموضحة**  
**والباقي عليه** ولا تنبي على عاقلته المسلمين **وفي متلم الاصطدام**  
**الائنة** ومعني محل القائل بعض الدية في هذه سقوطها **فصل**  
 في تغليظ الدية وتخفيفها **تغلط دية العمد بكونها مثله** كما مر

وكونها

وكونها **حالة** وكونها **على الجاني** على قياس ابدال المتلفات **وتحقق**  
**دية الخطا بكونها خمسة** كما مر وكونها **موجلة** بثلاث سنين في  
 النفس الكاملة وبعشرين في المرأة والخمسة التسعين في السنه الاولى  
 قد نلت دية النفس الكاملة وبسنة في الكافر معصوم وبسنة او  
 اكثر في الاطراف والارواح والحكماء تحسب قتلها وكثرتها على  
 ما عرف مما تقرر وكونها على العاقلة كما مر في اول الباب **الا ان**  
**يكون القتل حرم مكة** سواء كان القاتل والمقتول قبل ام احدهما  
**او شهرا من ذي القعدة** وذي الحجة والمحرم وحب او القبل  
**محرم** بالاصنافه فتغلط بكونها مثله وتخفف بالوجهين  
 الاخيرين وخرج بالاصنافه محرم الرضاع كدنت عم هي اخت الام  
 من الرضاع ومحرم المصاهرة كدنت عم هي ام زوجته وتغليظ  
 دية شبهة العمد بكونها مثله كما مر وتخفف بكونها موجلة  
 وبكونها على العاقلة كما مر **فصل** في بيان  
 الاصطدام **الاصطدام** انواع لانه بان يصطدم حران ماء  
 شيان او راكبان ولو كان الاصطدام بغلبة دابتي الراكبين  
**فيموت اودابناهما فعلى كل منهما نصف قيمة دابة الاخر** لا شراكهما  
 في الاتفاق مع عدل فعل كل منهما في حق نفسه وعلى قلة كل نصف  
 دية الاخر مخففة بكونها خمسة موجلة **ان لم يقصد ذلك اي قتل**  
 كان الاصطدام كاتا اعميين او في ظلمة والابان قصدا ذلك فعلى عاقلة  
 كل نصفها اي نصف دية الاخر **مثله** لان كلا منهما مات بفعله  
 وفعل صاحبه ففعله هدر في حق نفسه مضمون في حق صاحبه



وهو في الاول خط وفي الثاني شبه عمد ونعبر بالحرين اولى  
من تعبيره بالراكبين والماشين علي ان ما ذكره في الراكبين من ان  
كل منهما نصف دية صاحبه ان قصد الاصطدام وجهه ضعيفا لا اصح  
انه علي العاقلة كما قررته وظاهر ان ما ذكر في ضمان الدابتين محل  
اذا كانتا لراكبين كانا كاشا لا جنين لزم كلا منهما نصف قيمتهما  
**او بان يصطدم سفيقتان** فيهما ملاحان قتلوا وما فيهما **فكا**  
**لراكبين** الحرين اي فكا اصطدامهما فيما ذكر بقيد زدته بقولي **ان**  
**فعل الملاحان ذلك** الاصطدام **اقصد** احتي حصل ذلك كان  
شيرا في رخ شديدة لا شير في مثلها السفن اولم تكمل اعدتها نعم  
ان قصد الملاحان الاصطدام بما يعد مضيا للهلاك غالبا وجبة  
كل منهما في تركه الاخر لا علي عاقلة اما اذا لم يفعلاه ولم يقصد اكان  
حصل الاصطدام بغلبة الراح وجملا ذلك فلا ضمان **او بان يصطدم**  
**ماش وواقف** في طريق وان ضاق فيموتا **فيهدر الماشي** علي عاقلة  
**دية** الواقف لان الوقوف من موافق الطريق والتلف حصل بحركة  
الماشي فخص بال ضمان **او يصطدم ماش وقاعد** بقيد زدته بقولي  
**بطريق ضيق هدر القاعد** وعلي عاقلة **دية الماشي** لان العقود  
ليس من مرافق الطريق الضيق فالقاعد فيه مقصود ما اذا اتسع  
الطريق فيهدر الماشي وعلي عاقلة دية القاعد والماشي مع التاميم  
كهو مع القاعد ولو **او بالماشي** بفتح الميم والجيم **فرجع الجرح**  
**عليهم** فواتوا هدر من دية كل منهم بقدر حصته جنانية **وقسم**  
**ياقنها** علي عاقلة الباقيين لان كلا منهما مان بفعله وفعل الباقيين

لا جنينين

فقط

نقط

نقط  
فقط ما قابل فعله **فصل** في الجنانية علي الجنين اذا  
**ضرب مثلا بطن امرأة** جنينة موشرة **فالقت جنينا** بان  
تدين فيه شي من خلق الادمي كالحمة قال القوابل فيه صورة خفية  
**ميتا** بقيد رده بقولي **معصوما** عند الضرب **فعليه عرق رقيق**  
ولو امة **يبالغ** الرقيق **عشر دية امة** اي الجنين **ان كان حرا** ونفوس  
الامه كآب دينا ان فضلها فيه ويعتبر ان يكون الرقيق ميمر اسليما  
من عيب مبيع **والا** اي وان لم يكن الجنين حرا **فعليه عشر قسم**  
**امة من جنانية الي الالف** اما وجوب العرق فعلي وزان اعتبار  
القرة في الحر بعشر دية امة واما وجوب الاقصى وهو ما في  
اصل الروضة فعلي وزان الغصب والاصل اقتصر علي اعتبار  
عشر القيمة **وتجب فيها** اي في الجنين الحر والرقيق اي في كل منهما  
**الكفارة** لانه ادمي معصوم **فان القنة حيا فقيه الدية** ان كان  
حرا **او القيمة** ان كان رقيقا **هذا ان مات عقيقه او دام الي موته**  
لانا نيقنا حيا ته وقد مات بالجنانية **والا** بان بقي زمانا ولا اله به ثم  
مات **فلا ضمان** فيه لانا لم نتحقق موته بالجنانية **فان تنازعنا** في  
انه مات بجنانية او لا **حلف الجاني انه لم يمت بجنانية** لانه الاصل  
فان كانت المرأة ميتة حال الضرب او كان الجنين غير معصوم عنده  
فلا مشي فيه لظهور موته بموته في الاولى وعدم الاحترام في الثانية  
**باب** القسامة **هي** بفتح القاف **حلف مدع يقتل**  
لا طرف وجرح ومعنى لان القسامة علي خلاف القياس فيقتصر  
فيها مورد النص **علي معين** كتاب الدعوي فلو قال قتلته احد هؤلاء

٩٥

٩٢



لم تسمع دعواه لا بهام المدعي عليه وقول كغيري حلف مدعي جري  
علي الغالب فقد يكون الحالف غير مدعي كما لو اوصي لام ولده  
بقيمة عبده ان قتل ثم مات السيد حلف الوارث بعد دعواها  
**وهي جائزة بشرط غير ما ذكر من القتل وتعيين المدعي عليه ان يكون**  
**ثم لوث بالملقة وهو قرينة لصدق المدعي كان وجد فقبله**  
او بعضه في محله او تفرق عنه جمع محصور وان لا يخالف المدعي  
عليهم من الاعداء غيرهم من غير اصدقاء القتل واهله وهذا ما نقله  
التووي في شرح ماله عن نص الشافعي لكن قال في الروضة كاصلها  
المنوط ان لا يساكنهم غيرهم **وان خالف المدعي خمسين مينا ولو**  
منقره خبر الصحيحين بذلك المخصص لخبر البيهقي البينة على المدعي  
واليمين على من انكر **فان تعدد المدعي حلف كل بقدر حصته من الارث**  
غالبا قياسا على ما ثبت بها وجبر الكسر ان لم ينقسم صحبة لان  
اليمين الواحدة لا تتبع بعض فلو كانوا ثلاثة حلف كل منهم بعتش  
**فان تكلموا دلت الايمان على المدعي عليه فان تعدد المدعي حلف**  
**كل خمسين مينا والفرق بين تعدد المدعي ان كلام المدعي**  
عليهم ينفي عن نفسه القتل كما ينفيه المنفرد وكل من المدعيين لا يثبت  
لنفسه ما يثبت للمنفرد وقيل حلف كل مينا واحدة وحجة الاصل  
**فاذا حلف المدعي وجبت الدية على مدعي عليه في قتل عمد وعلى**  
عاقلة في قتل خطأ او شبهه عمد ولا قود ولو عمد القولة صلى الله  
عليه وسلم في خبر البخاري اما ان تدوا صاحبكم وتادوا بحرب من الله  
ولا تريد الايمان على خمسين الا في جبر الكسر للضرورة كما هو بيانه

وفيما لو

وفيما لو مات الحالف قبل تمامها فيستأنف وارثه اذ لا يستحق  
احد شيئا يمين غيره **وفيما لو غاب بعضهم وحلف الحاضر**  
**فيحلف الغائب** اذ احضر قلو كان له ايمان وغاب حلف حاضر  
الغائب حلف خمسا وعشرين وحده من زيادتي **فصل**  
في بيان القتل بالسحر **اذ قتل سحرا** باقراره آدميا معصوما  
**او قال انه اي سحري يقتل غالبا** او شهد عدلان بان سحره  
يقتل غالبا **لزمه القود** كالقتل بالسيف ونحوه **او قال لا يقتل**  
**الا نادرا فالدية** تلزمه لانه في الاولي عمد فيما يظهر لا قراة او لا  
لكن لا قود فيه لاحتمال صدق قوله لا يقتل وفي الثانية شبه  
عمد نعم ان صدقته فيها عاقلة حملت عنه الدية كما مر في الشارح  
اليه في باب العاقلة فلو شهد عدلان ان سحره لا يقتل لزمته الدية  
لانه خطأ **باب احكام المردة تجب استنابته**  
في الحال **ثم يقتل** ان لم يثب كترك الصلاة فانه تجب استنابته  
في الحال ثم يقتل ان لم يثب وما ذكرته في تارك الصلاة هو ما  
اقتضاه كلام الشافعي والروضة واصلها والمجموع والنسخ  
يقول ثم يقتل من زيادتي **وتفارق الردة** وهي قطع من يصح  
طلاقه الاسلام بكفرته او قولا او فعلا او اشتهرا كان كل من  
ذلك او عنادا او اعتقاد الكفر الاصل في ان المرتد لا يفر  
عليها فلا يقبل منه الا الاسلام ويلزم باحكامنا لا لشراة لها الاسلام  
ولا يصح تكاحه لانه غير متبقي ويبطل النكاح ان لم يسلم قبل  
انقضاء عدته كما مر في محله **وتحرم ديبخته** كما تحرم منكحته

١٥٤

٩٢

ها و اراد الحاضر الحلف  
حلف خمسين فاذا ع



ويهدر دمه خبير من دولدينه فاقتلوه ولا يشترط له ملك  
بل هو موقوف ان هلك من دنا بان زواله بالردة وان اسلم بان  
انه لم يزل ولا يسبي ولا يغادي ولا يمن عليه كانه غير مبغى  
ولا يوث ولا يورث كما مر في محالهما بخلاف الكافر الاصل في  
جميع ذلك وبذلك علم ان الردة لا تغرف الكفر الاصل فيهما لو انكفت  
شيء القتال فانه يضمنه كالكافر الاصل وعليه نص الشافعي في  
اكثر كتبه كما قاله الماوردي وصححه الشيخ ابو حامد وغيره و  
وقيل لا يضمن وصححه صاحب التشبيه واقره عليه النووي **باب**  
**احكام الشكر ان تنفذ نضر فانه كالمكلف ولا اتفاق الصحابة**  
**علي مواخذة ما لفظ له او عليه كرده واسلامه عنهما ولا**  
**تحد في حال الشكر بل يوضح الي ان يغيب ليرتدع فان اقيم عليه في**  
**سكته اعتديه علي الاصح لانه صلى الله عليه وسلم اتى يشكر ان قام بضربه**  
**رواه البخاري ومن جعه اي الشكر العرف ولا يصلي فيه لعدم**  
**تميزه ويقضي ما فانه بعد زواله تعليقا عليه واذا الزند**  
**لا يستتاب ندبا حتى يغيب فنصح استنائه قبل الافاق وهذا**  
**هو الصحيح وان افترض كلام الاصل خلافه لكنه اذا افاق يعرض عليه**  
**الاسلام فان وصقه كان مسلما من حين اسلامه ولا كفارة من الاثم**  
**نقله ابن الصباغ عن النص وجري عليه جماعة **باب الاكره****  
**شرطه قدرة المكره بكسواله على تحقيق ما هدد به بولاية**  
**او تغلب عاجلا ظمما وعجز المكره بفتح الراء عن دفعه يهرب او غيره**  
**وظنه انه ان امتنع من فعل ما كره عليه حققه اي ما هدد به**

رضيه



ونحصل

ونحصل الاكره بتخويف محذور كضرب شديد وجلس  
طويل **وانتلاف مال** وتختلف ذلك باختلاف طبقات الناس  
واحوالهم فلا يحصل الاكره بالتخويف بالعقوبة الاجل كقوله  
لا ضربتك عدا ولا بالتخويف بالمستحق كقوله لمن عليه قصاص  
افعل كذا والا اقتضت منك وهذا ان خرجا بما ذكرته بقوله  
عاجلا ظمما **ولا ينفذ نضر مكره** بفتح الراء بغير حق كمن لطم  
بكلمة كفر وطلاقة لقوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان  
ولخبره لا طلاق في اغلاق رواد الحاكم وصححه على شرط مسلم وفسر  
الشافعي وغيره الاغلاق بالاكره **ويبلغ منه القود** لما نشر للجناية  
**كتاب الجهاد** الاصل فيه قبل الاجماع ايات كقوله  
تعه كذب عليكم القتال وقتلوا المشركين كافة واخبار  
خبر الصحيحين امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله هو  
بعد الهجرة **فرض كفاية** كل سنة ولو في عمره صلى الله عليه وسلم  
كاحياء الكعبة لا فرض عين ولا ليعطل المعاش وقد قال تعالى لا  
يسئوي القاعدون من المومنين الآية ذكر فضل المجاهدين على  
القاعدين ووعد كل الحسني والعاصي لا يوعدها ونحصل الكفاية  
باري شحي الامام الثغور بمكافئين للكفار مع احكام الحصون  
والخنادق وتقليد الامر ذلك او بان يدخل الامام او نائبه  
دار الكفر بالجيش لغنا لهم **الا ان يحيط العدو ويتا فيصير فرض**  
**عين** اذ لم يمكن من قصده العدو تاهب لقتال وجوز اسر او قتلا  
فلا يصير فرض عين فله استسلام وقتال ان علم انه ان امتنع من



استسلام قتل وامنت المواة فاحسنه ان اخذت **ويقاتل اهل**  
**الردة قبل اهل الحرب** لانها احسن انواع الكفر ويقاتلون **مقبولين**  
**ومدبرين ولا يقبل منهم الا الاسلام او التشيع** لانهم مهذبون  
 كما من بيانه **وكذا يقاتل اهل الحرب لما امر الا ان كان لهم**  
**كتاب او شبهة كتاب** وبذلوا الجزية فانهم يقرون على دينهم  
 بها كما سياتي في بابها وسياتي ان الكفار يقرون ايضا بالامان والهدنة  
 وقولي او شبهة كتاب من زيادتي **وبفعل الامام الا حظ لنا في**  
**اسبغ كامل بلوغ وعقل وذكورة وحرية ولو هما او لاري له او**  
**عتيق ذمي من من تخليه سبيله وفدا باسرى منا وكذا من اهل**  
**الذمة فيما يظهر او مال وقتل بضرب الرقبة وارفاق** للاتباع فيها  
 ويكون مال الفدا ورقابهم اذا ارعوا كما سيراموال الغنية **فان**  
**حقي عليه الا حظ في الحال حيسه حتى يظهر له في فعله والناقص** يصغر  
 وجنون وغير ذكورة وغير حرية **يرق بالاسر** ونعبري بما ذكر مدخل  
 للحنثي والمبعض خلاف تعبيره بما ذكره **ولاجهار علي ناقص شي**  
 مما ذكر لعدم اهلية التعبير والمجنون ومزبد رق وضعف الانتثي  
 والحنثي عز الفنا غالبا **ولا على كافر** لانه غير مطالب في الصلاة  
 وهذا مع ذكر حكم مزبد رق والحنثي من زيادتي **ولا على غير مستطيع**  
 للقتال كمرض وذي عرج بين واقطع واشتل ومعدور للحج الا ان  
 كان عدم استطاعته **خوف طريق من كفار ولصوص** فانه يحث عليه  
 الجهاد لان مبناه على ركوب المخاوف **وبعتبر اذن رب الدين الحال**  
**في سفر موسر** للجهاد او غيره مسلما كان رب الدين او ذميا بخلاف

الموجل

الموجل وان قصر الاجل والحال اذا كان المدين معسرا نعم لو  
 استثناب الموسر من يقضي دينه من مال حاضره جاز له السفر  
 بدون اذن رب الدين **وبعتبر اذن الابوين المسلمين في سفر** **خوف**  
 لان برهما فرض عين بخلاف ابويه الكافرين بخلاف غير المخوف فلا  
 يعتبر الاذن فيهما وتعبري بما ذكر اولي ما عبر به **باب البغاة**  
 جمع باغ سموه بذكر المجاوزتهم الحد وهم مخالفوا الامام بترك الانقياد  
 او منع حق توجه عليهم والاصل فيه قبل الاجماع اية وان طائفتان  
 من المؤمنين اقتتلوا وليس فيها ذكر الخروج على الامام صرحا لكنها  
 تشملهم لعمومها وتقتضي لانه اذا طلب القتال البغي طائفة على طائفة  
 فلبغي على الامام اولي وقتالهم واجب ولما شاركهم في طلب القتال  
 طائفتان اخريان جمعت الثلاثة بقولي **قتال المسلمين ثلاثة انواع**  
**البغاة** وهم من ذكر **والخوارج** وهم قوم يكفرون بترك كبرى  
 ويتركون الجماعات **وقطاع الطريق** وهم طائفة ينزفون في  
 الكما من لاخذ مال او لقتل او ارغاب مكابرة اعتمادا على الشوكة  
 مع البعد عن الغوث **فيقتاتل الفريق الاول مقبلا غير مدبر** اذا كان  
 في ادياره غير متحرف لقتال ولا متحيزا لافئة ولا جهة متحيزة  
 زعيمهم **وكذا الفريق الثاني ان قاتلنا او خرج عن قبضتنا** والا فلا  
 يقاتلون نعم ان نضرنا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر قولي  
 او خرج عن قبضتنا من زيادتي **ولا يدفق على جرحهم** للمنهى عن ذلك  
 ولا يقاتل البغاة حتى يدعت اليهم الامام امينا فطنا ناصحا يسلمهم  
 ما ينقون فان ذكرنا مظنة او شبهة ان لها فان امرنا نصحهم

٩٦







زدت بفولي **ولم تقابل** للنهي في خبر الصحيحين عن قتل النساء و  
 الصبيان والحق المجنون والخنثى ومن به رقبتهما وقولي ومن  
 به برق يالسراعه وأولي ما عبر به **ونجوز قتلهم بما يعمر لأحرم**  
**مكة** كرمهم من جنين وبار وارسال ما عليهم ونجوز حصارهم  
 لأنه صلى الله عليه وسلم حاضر أهل الطائف رواه الشيخان ونصبت  
 المنجنيق رواه البيهقي وقيل من ما في معناه ما يعمر الأعداء  
 وخرج زياد في لأحرم مكة ما لو كان به فلا يجوز قتلهم بما يعمر  
**لكن بكرة قتلهم بذلك أن كان فيهم معصوم ووجد الإمام**  
**عنه غنى** لعدم الضرورة لذلك **ونجوز رميهم وأن تنسوا**  
**بدرائهم** بتشديد الياء وتخفيفها إلى اطفالهم وتساوهم ومجانبتهم  
 لميل لا يتخذوا ذلك دربعة إلى تعطيل الجهاد وما ذكرته كالأصل  
 من جواز رميهم عند النشور بذلك مطلقا هو ما رجمه في الروضة  
 والذي رجمه في المنهاج عند النشور به تغيير ذلك بما إذا دعت  
 ضرورة الجرم بهم وتعييري بدراهم أهم من تعبيره بالإطفال  
 وكالذي رأى فيما ذكر خنائهم ومن به رقبتهما **ومال مت من**  
**مات بدرا بالوارثه أن كان** لأنه حقت ثلث للموروث فينقل  
 لورثته كغيره من الحقوق **والأبانه يكن فهو في** في خمسة  
 أخماس تعطى للمذكورين في آية النفي والباقي للمترقة وكما لما فيها  
 وسائر الاختصاصات **باب** **الجزية** نطلق  
 على العفو عما مال الملثم به وهي مأخوذة من المجازات فكفنا  
 عنهم وقيل من الجزاء بمعنى القضاة **فانهم وانقوا يوما لا تجزي**

نفسن

نفس عن نفس شيئا أي لا تقضي والأصل فيها قبل الاجتماع أنه فأنكروا  
 الدين لا يؤمنون وقد أخذها النبي صلى الله عليه وسلم من مجوس نجر وقال  
 سنوأيهم سنة أهل الكتاب كما رواه البخاري ومن أهل الجران كما  
 رواه أبو داود والمعنى في ذلك أن في أخذها معونة لنا وأهانة  
 لهم وربما تحالهم ذلك على الإسلام وفسر أطاء الجزية في الآية  
 بالنزاهة والصغار بالتزام أحكامنا وأركانها خمسة صيغة ومال  
 وعاقرو ومعقود في مكان قابل للتفريق فيه وصيغتها كان يقول  
 الإمام أقررتكم بدار الإسلام وأذنت في أفاضكم بها على أن تنزلوا  
 كذا جزية وتنقادوا لحكمنا أي الذي تعتقدون تحريمه كنيابته وسقته  
 دون غيره كشر مستكر ونكاح مجوس محارم **أقلها** عند قوتنا  
**دينار** لكل سنة لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ لما بعثته إلى اليمن خذه من  
 كل حاله أي مجتهد دينار أو عدله من المغاير ثياب تكون باليمن رواه  
 أبو داود وغيره وصححه ابن حبان والحاكم وظاهر الخبر صحة العقد  
 قيمته دينار والمنقول تعين الدينار ولكن بعد العقد به يجوز أن  
 يؤخذ عنه ما قيمته دينار وعليه حال الخبر وإنما يأخذ ما ذكر  
**عن رجل** لا انتى ولا خنتى للآية **حر** لا من به رقبته لأن الأخذ بحسن  
 الدم وهو محققون الدم **بالغ** لا صبي لما أمر ولعدم تكليفه **عاقل**  
 لا جنون لما أمر **كتاب** لم يعلم تمسك جده به بعد نسخته كتسك  
 بصحف إمامهم صلى الله عليه وسلم **أوله** **شبهة كتاب** وهو المحجوبي  
 للآية وخبر البخاري السابقين وتعليق الحنف الدم لأعز من علمنا تمسك  
 جده به بعه نسخة ولا عن عبدة الأوثان والشمس والقمر فحرمهم لما أمر

١٢٠  
 ٩٨



واقادة حكم الخنثى ومنه رفق من يادى **ويسن** للامام ما كسبه غير  
فقير اي مشاخته في قدر الجزية سقوا اعتقد لنفسه لم يملكه حتى يبر  
علي دينار بل اذا امكنه ان يعقد يكثر منه لم يجران يعقد بدونه الا  
لمصلحة ويسن ان يفاوض بينهم حتى **يوخذ من متوسط ديناران**  
**وغني ربعة** خرجا من الخلاف ويعتبر الغنا وغيره وقت الاخذ لا  
وقت العقد ولو عقدت باكثر من دينار **لزمهم الاكثر وان جملوا**  
**حال العقد جوازه** بدنيار كمن اشترى شيئا باكثر من ثمن مثله  
وان جمل الغنم حال العقد **فان ابوا** بذل الزيادة على الدينار **فناقضوا**  
للعهد كما لو ابوا بذل اصل الجزية **ومن ذكر الله تعالى او كتابه** بما لا يدنون  
به او نبيا له او دينه **مالا ينبغي اوزني** بمسألة ولو باسهم كالح  
او فنر من مال من دينه او قطع عليه الطريق او دل اهل الحرب  
على عورة اي خلل لنا للضعف او اوي عيننا لهم اي جاسوسا  
لاهل الحرب او نحوها **انتقض عهده** به ان شرط انتفاضه به  
والا فلا وظاهر كلام الاصل انه يلزم الامام ان يشترط عليهم  
انتفاض العهد بهذه الامور وليس كذلك وقولي او كتابه من  
زيادتي **ومنعون** وجوبا من اظهار **متكربينا** كاظهار رجل خمر  
وادخال خنزير كنيسة او ببيعة واسماهم ايانا قولهم الله ثالث  
ثلاثه واعتقادهم في عزيز والمسيح عليها الصلاة والسلام وصوتا  
ناقوس واظهار عبيد وتعبيري بما ذكر اعم واولي مما عبر به  
**ومن احداث خوكيسة** كبيعة وصومعة للتعبيد فيها **بلا دناءة**  
نعم ان فتحنا بلدا صالحا وشرط كونه لنا وشرط احداث ما ذكر

فلا يمنعون

فلا يمنعون من الاحداث **ومن دخول مسجد** بقيد زنته بقولي  
**بلا اذن منا** ومن يسقوا مسلما **اجل او بطعوه لحم خنزير**  
او نحوه **ومن ركوب خيل** ومن الركوب بسرج **ويركب خو**  
**حديد** لان في ذلك عزا وتعبيري بما ذكر او لي صما عبر به  
**وبومرون** وجوبا بالغبان بكسر المعجمة وهو تعبيري باللباس  
بان تحيط فوق الثياب بموضع لا يعتاد الحياطة عليه كالكتف  
ما خالف لونه وتلبس الاولي بالنصاري الا ترق او الرماذي  
واليهود الاصفر والمجوس الاحمر والاسود ويكتفي عن الحياطة  
بالعمامة كما عليه العمل الان **او بالزنا** بضم الزاي وهو خيط  
غليظ فيه الوان يشتر في الوسط **فوق ثيابهم** تمييزا لهم عنا  
**ولا يمكن كافر من سكنى الحجاز** وهو مكة والمدينة والهمامة  
وطرق الثلاثه وقرها روي السير في عن عبدة ابن الجراح اخذ  
ما فكلهم برسول الله صلى الله عليه وسلم اخرجه اليهود من الحجاز  
**وله** اذا اذن له الامام لمصلحتنا **المرو فيه والاقامة فيه**  
**ثلاثة ايام** غير يومي الدخول والخروج لا الزيادة على ذلك  
**ولا يمكن من دخول حرم مكة** ولو لمصلحة لقول تعالى فلا يقربوا  
المسجد الحرام والمزدحم **لحم فان دخله وما لم يدفن فيه**  
**فان دفن فيه** يشترط خروجه منه لتعديبه **ماله يتفشت** وان مات  
في غير حرم مكة من الحجاز وشق نعله منه دفن هناك **باب**  
**الهدنة** من الهدون اي الشكون وهي لغة المصاحنة وشرعا هي  
مصاحنة اهل الحرب على ترك القتال مدة معينة بعوض او غيره



مواثيق ومهادنة ومعاودة ومسالمة والاصل فيها قوله تعالى  
 براءة من الله ورسوله الآية وقوله وان جنحو للسلام فاجتنبوها  
 ومهادنة صلى الله عليه وسلم قرش عام كحديثه كما رواها الشيخان  
**يعقد هاجوا الامام ولونبايه** لمصلحة **اربعة اشهر** فاقول ان لم  
 يكن بنا ضعف لا ينفذ في الارض ولا في الدين صلى الله عليه وسلم هاجون  
 صفوان ابن امية اربعة اشهر عام الفتح رجاء ان تلامه فاسلم قبل  
 مضيه **او على انه متى بداه** او مسلم معين عدل ذي رأي **نقص**  
**العهد** وليس له ان يزيد على المدة للشريعة المتقدمة والاشهر **فان كان**  
**بناضع جازت الزيادة** على الاربعة **الى عشرين** بحسب الحاجة  
 لانه صلى الله عليه وسلم هاجون قرشاهذة المدة رواه ابو داود فان  
 زيد على الجائز منها بطل في الزيادة وبفسد العقد اطلاقه **والجوز**  
 عقد هاجوا على خراج يدفع اليهم اي الى اهل الحرب لقوله تعالى فلا  
 تهنوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلون والله فاعكم **والجوز**  
**لمسلم دفع مال المشرق كحفظ دمهم** ولو في غير هذه الماهية **الا**  
**يحيط به العدو او يوسر بفتح السين او يلزمه القود** له كان قتل  
 قبل اسلامه كافرا فيبذل بعد اسلامه لو ارثه **الدين** ليعفو عنه  
**فان هاجونهم الامام على ما لا يجوز** كمنع فكر اسلما ورد مسلم  
 اسروه واقتل منهم وتترك ما لنا عندهم من مسلم وغيره وعقد  
 ذمة لهم بدون دينار او على ان يقيموا بالحجاز او بدخلوا الحرم ويظهروا  
 الخير بدارنا **فسد الشرط** لانه احل حراما والعقد لا يفسد بشرط  
 فساد **فان جانا منهم عبدا وامراة مسلمانا** او اسلما عندنا

لم يعط

**لم يعط سبيده قيمته ولا زوجا مهر** لان الاسلام هو الذي  
 احل بيته وحسن حقه ولان البضع ليس بمال فلا يشمله الايمان **فان**  
**تقضوا العهد** وكانوا يدان بالحق **الما من** اي ما يامنون فيه منا  
 ومن اهل العهد وفا بالعهد **ثم كانوا حرا بالناس** فيما فيهم ما في  
 الحريتين **ويجوز امان كل مسلم مختار غير صبي ومجنون واسير**  
**حريرا محصورا غير اسير وخوجا شوس** واحد كان او اكثر  
 كاهل قرية صغيرة فلا يصح الايمان من كافرا لانه ضمه ولا من كره  
 او صغير او مجنون كسابر عقودهم ولا من اسير اي مفقود او مجنون  
 لانه مفقود بايدهم لا يعرف وجهه لمصلحة ولا امان حربي غير محصور  
 كاهل ناحية وبلد ليلاليسد باب الجهاد ولا امان اسير اي وامنه  
 غير الامام قال الماوردي وغيره من هو بيده ولا امان خوجا شوس  
 كطبيعة الكفار لخبر لا ضرر ولا ضرر قال الامام وينبغي ان لا  
 يبلغ المامن ويشمل ما ذكرته جوزا لاما من السكران **اربعة**  
**اشهر** فاقول فلوزاد عليها ولا ضعف بنا بطل في الزيادة فقط  
 تغرق بالصفقة فان اطلق حمل على اربعة اشهر ويباع بعدها  
 المامن وقوط مختار الى اخره من زيادتي **ولو خاكم** عندنا في نكاح  
 او غيره **دميا او مسلم ودميا او معاهدا وهو اي معاهد ودمي**  
**وجب** علينا الحكم بينهما بخلاف في غير الاولى والاخيرة واما  
 فيما فلقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله نعم لو توافعوا البنا  
 في شرب خمر لم يخذلهم وان رضوا حكمنا لانهم لا يعنفون وتخييم  
 قاله الرازي في باب جد الزنا وفي معنا المعاهد المامن خرج بما ذكر



المعاهدان والوفونان والحريان وبعض هو لامع بعضهم والحري  
 مع الملم والذمي وتعبيري بما ذكر اولى مما عبر به **باب**  
**الخارج الارض** لما خوذ من الكفار ان **فخت عنوة** اي قهر  
 كارض مصر والشام والعراق **في غنمة** فان استرض الامام الغائبين  
 فيما يخصهم منها بعوض او بغيره **ووقفها علينا** ووضع عليها **خارجا**  
 بان اجرها **لزم المستاجر دفعه** في حالتي الكفر والاسلام وهو  
**اجرة** ثودي كل سنة مثلا لمصالحنا فيقدم الالههم فالاهم ويجوز  
 بيع ما يخص الغائبين وقسمته ثمنه بينهم ويجوز قسمته لخاصهم  
**او فخت** صلحا كارض مكة **وشرطت لنا** فكما ذكر فيما لو فخت  
 عنوة او شرطت **لهم علي ان يودوا عنها** خارجا كل سنة **فكا**  
**لجزية** فيشترط بالوغه دينار اعز كل حال عند التسريح علي  
 عدد دروس من عليهم الجزية **باب السبق**  
 علي الخيل والسهام وكونها **يصح السبق علي خيل وابل وقبلة**  
**وبغال وجبر ويصح علي سهام ورماح واجار باليد وبالمقلع**  
**وعلي كل آلة حرب كسلات ومجنيق ولو بعوض** خبر لا سبق  
 الا في نضل او خف او حافر رواه الشافعي وغيره وصح ارجبان  
 وقيسن بما فيه كل آلة حرب بخلاف غيرها كطبر وكره مع وبنو وعم  
 فلا يصح السبق عليه بعوض وقوي وكل آلة حرب اولى من قوله وكل  
 نافع في الحرب لا يهاجم ذلك ادخال البندق وكوه **وبجوز اخذ**  
**عوض عليه** كان يقول من سبق منك اي علي السبق من الامام  
 وغيره ولو من لحد **التساويين** كان يقول من سبق منك فله

بيد المال

بيد المال او علي كذا او ان سبقني فله علي كذا او سبقتك فلا شيء  
 لي عليك ما في ذلك من الحث علي تعلم الفروسيه وغيرها وبذلك  
 مال في طاعة **فان اخذ كل منهما مالا** علي انه ان سبق الاخر فهو له  
**لم تجز** لان كل منهما متردد بين ان يغتم وان يغرم وهو صورة القمار  
 المحرم **الا يحلل** كقولهما **ومركوبه كفوء لمركوبهما** ان سبق  
 اخذ ماله وان سبق لم يغرم شيئا كما يعلم مما ياتي فيجوز وتعبيري  
 بالمركوب اعم من تغييره بالغرس **فان سبقها** اخذ المالكين جامعا  
 او احدهما قبل الاخر **وسبقاه وجا معا** ولم يسبق احدا فلا  
 شيء لاحد لعدم سبق المحلل وعدم سبق احدهما الاخر **وجا**  
**مع احدهما** وتأخر الاخر **فال هذا نفسه ومال المتأخر للمحلل**  
**والذي معه** لانها سبقاه **والا** بان تفسطها او سبقاه وجا امر  
 نلين او سبقه احدهما **وجا مع المتأخر** **فال المتأخر الاول**  
 لسبقه لهما وقوي ولم يسبق احد من زيادتي وقوي والا اعمها  
 غيريه **ويشترط** للسبق **شروط** منها **علم مبداء** بيندي فله الركب  
 او الراميان **وعلم غاية** ينتهي اليه الراميان وكذا الراميان ان  
 ذكرت الغاية **وعلم عوض** عينا كان او دينا كاجرة قلو شرط  
 عوضا مجهولا ككوب غير موصوف لم يصح العقد **فان اخذ به**  
**وهن او ضمن جاز** كسابر اعواض العقود اللازمة ومنها كونه  
**بين اثنين** فاكتر فالوقال ارم عشرة عني وعشرة عنك **فان كان**  
**صوابك** عشرة **فك** اكثر فلك علي كذا **لم تجز** لانه يناضل نفسه  
 بنفسه وقوي فالوقال ارم عشرة الي اخره اولى مما عبر به لانه



وجه ضعيف ويجوز جعل بعض المال الماخوذ على السبق لنال  
 السابق والغير بشرط الاخير ولو عن الاول فقط وعدم زيادة  
 وعدم غيره على من قبله فلو تسابق ثلاثة وشروط الاول عشرة  
 وللثاني مثله وللثالث تسعة صح وبذلك يعلم انه لا يشترط  
 نقص غير الاخير الذي قبله فما ذكره الاصل من اشتراط ذلك  
 ضعيف ومن الشروط تساري المتسابقين في المبدأ والمغاية  
 وامكان سبق كل من الراكبين والرامي وبينهما قطع المسافة  
 بلا تدوير وتعيين الفرسين ولو بالوصف وبيان قدر الغرض  
 طولا وعرضا ان ذكر الغرض ولم يغلب عرف وبيان الباقي  
 بالرمي فتولي شروط منها اولى من قوله خمسة لانها لا تحصر  
 فيها **كتاب الحد** ودمج حد وهو لغة المنع وشرعا  
 عقوبة معينة على ذنب هي ثلاثة قتل وقطع وضرب ولومع  
 صلب ونفي القتل يكون في اربعة في الردة لما مر في احكام  
 المرتد وفي زنا المحصن لامة صلى الله عليه وسلم بالرجم فيه  
 في اخيار مسلم وغيره وفي ترك الصلاة كسلا لما مر في الباب  
 السابق وفي قطع الطريق مع قتل من القاطع المعصوم بكافيه  
 لما سياتي في بابه والاحصان الماخوذ مما تقدم يحصل حرة  
 وبلوغ وعقل ووطي في قتل او فيه في نكاح صحيح وتغير هذه  
 الصفات حالتي الوطي في النكاح الصحيح والزنا وان تحلل للمثاني  
 جنونا ورق واعتبار الصفات حالة الزنا من زيادتي والقطع  
 يكون في شيئين في السرقة وقطع الطريق مع اخذ المال بلا شبهة

النقص

شروط

من حرز وكان المال نصاب سرقة لما سياتي والضرب يكون في ثلاثة  
 في الشرب لما يعسكر كثره وهو العيون جلدة بسوط او حو  
 لانه صلى الله عليه وسلم ضرب في الظهر الجريد والتعال اربعين  
 رواه مسلم وفي القذف المظف للمسلم العفيف عن زنا ووطي  
 محرم مملوك ووطي برحيلة وهو ثا لون جلدة لاية والدين  
 يرمون المحصنات وفي زنا البكر وهو مائة لاية الزانية  
 والزاني مع اخيار الصحيحين هذا كله في الحر ومن يردق ولو  
 مبعضا على النصف من غيره كمنظا يره ومن مات بذلك فهدر  
 لان الحق قتله ولا تخد حامل ولو من زنا حتى تضع وترضعه ويوجد  
 له كافر بعد فطمه سوا او جد ما يستغني به عنها من امرأة اخرى  
 او بهيمة حالها ما لا ولا سكران حتى يفتق كما صرح في باب احكامه  
 ولا ذواتا حتى يفتق لغيره ولا في مرض ان رجي بروه والاجلد  
 بعكال اي عرجون عليه مائة غصن مرة فان كان عليه جرحون غصنا  
 فمئة ثنتين بحيث تمشد الاغصان او ينكس بعضا ببعض لئلا بعض  
 الاله فان انشفي المس والانكاس او شك في ذلك لم يسقط الحد  
 ويحد في حر وبرد شديد لو جوبه بل قد تكون النفس مستوفاة  
 به لكن تخيب تاخير الجلد الي زوال ذلك وهذا هو المذهب في  
 الروضة والذي في المنهاج مقتضي عدم الضمان بتركه استجابة ومن  
 ثم قال الاصل استحباب تاخير الجلد الي زوال ذلك على اضطراب فيه  
 والنفي وهو التقريب يكون في نحو المختل بفتح النون اشهر  
 من كسرها اي المتيقن بالذات لما روي البخاري عن ابن عباس رضي الله



قال لعزير رسول الله صلى الله عليه وسلم المختنين من الرجال والمترجلات  
من النساء وقال اخروجهم من بيوتكم واضح فلانا وروي ابو داود ان  
النبي صلى الله عليه وسلم اتي رجل قد خضب يديه ورجليه فقال ما هذا  
فقيل انه يقتبسه بالنساء فامر به فنفي الى النقيع وشمل نحو المختن  
كلات بمعصية لاحد فيها ولا كفارة كقاطع الطريق بلاقته ولا  
اخذ مال لما ياتي في باب قطع الطريق وفي زنا البكر **وبغيره فيه**  
**الحسنة وغيره** ولو بمعضا نصفها كخطايرة وقولي وبغير الحسنة  
من زيادتي وتعبيري بما ذكر اولي من اقتضاه على المختن وقاطع  
الطريق المذكور وزنا البكر **وكالزنا** بقبل المرأة **اللوواط** فيفصل  
فيه بين المحصن وغيره **لكن المفعول به مجلد وبغيره** وان كان  
محصنا والاستدراك من زيادتي وفي اثبات البهيمه **التعريف** كسابر  
المعاصي التي لاحد فيها ولا كفارة **باب السرقة**  
بفتح السين وكسر الراء ويحوز اسكنا مع فتح السين وكسرها والاصل  
في القطع بها قتل الاجماع قوله تعالى والساارق والساارقة فاقطعو  
ايديهما وغيره من الاخبار الاتي بعضها وهي لغة اخذ المال خفية  
وسرعا اخذه خفية من حرز مثله بشرط فلا قطع على محتلس وهو  
من يعتمد الهرب ولا متمتت وهو من يعتمد القوة والغلبة ولا خائفا  
كالوديع بجحد شرط **القطع بها لونه المسروق ربع دينار خالصا** وهو  
من زيادتي **او مقوم ما به** لخبر سيم لا تقطع يد سارق الا ربع دينار  
فصاعدا والدينار المثقال الخالص وقس بر بعد المقوم ثم يشرط  
في المقوم ان اذا كان قطعة ذهب غير مطروبة الوزن ايضا نصا

فلا قطع بدون الربع ولا يمشوش لم تبلغ قيمته ربع دينار خالصا  
وشرط القطع بها **واحدة** بان ياخذ السارق من حرز مثله فلا قطع  
يسرقه ما ليس بحرز مثله لخبر لا قطع في شيء من الماشية الا فيما  
اواه المراح ومن سرق من التمر شيئا بعد ان ياو به الجوزين فبلغ من الجوز  
فقلبه القطع رواه ابو داود وغيره والمجن الترس وكانت  
قيمتة ثلاثة دراهم وكانت الثلاثة مساوية لربع دينار وللمرور  
يختلف باختلاف الاحوال والاخوان يرجعه العرف **وعدم الشبهة**  
للسارق فيه اي في السرقة لغير ادرأ الحدود بالشبهات **وبه شبهة**  
**ملك ولو مشتركا** فلا قطع بسرقة قال نفسه من يد غيره كمرتبة وسنن  
ولا بسرقة المال المشترك **وشبهة ولاوة** فلا قطع بمال اصله او فرع  
لا بشبهة **زوجية** فيقطع احد الزوجين بسرقة مال الآخر المحرر عنه  
لعموم الادلة **فيقطع** او لا **يد** اي يميني قال تعالى فاقطعوا ايديهما  
وقري شاذ افا قطعوا ايمانها والقرأة المشادة لخبر الواحد في  
الاحتجاج بها **ان عاد بعد قطعها فجله اليسري ثم ان عاد فيد**  
**اليسري ثم ان عاد فوجله اليميني** لا امر بذلك والمراد القطع من الكوع  
لليد لا امر به في خبر سارق دار صفوان والقطع من الكعب  
في الرجل يفعل عمر رضي الله عنه ذلك ويعمس محل قطعه بدهن مغلي  
وهو متصل للقطع فقتله عليه وللإمام اهمل له ثم ان عاد بعد  
ذلك غير فيسقط الحد بقطع يسري عن يميني من يد او رجل **وبالعكر**  
**ويقطع يد عن رجل وبالعكس** وان شاق القاطع لان الغرض الرجز  
والتكجيل **ويجب** مع ذلك **المسروق** الى صاحبه **ان بقي والا فبدله**



من مثل او قيمته فهو اولى من اقتضائه على القيمة **كالمنصوب** فانه  
يجب رده ان بقي والا فبدله وذلك لخبره داود وغيره على اليد  
حتى توبة **ما اخذت اي او بركه ان تلف باب قطع الطريق ان لم**  
**يقتل ولم ياخذ المال** النصاب **يجب وغيره** لا رتابة معصية لا  
حد ولا كفارة فيها حبسه في غير بلده اولى حتى تظهر توبته **وقتل حيا**  
**ان قتل معصوما** يكافيه عملا **ولم ياخذ المال** النصاب **لا لايه وان**  
**عكس** ان اخذ المال النصاب بلا شبهة من حرز ولم يقتل **قطعت** من <sup>بطلب</sup>  
من المالك **يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد** بعد قطعها **فرجله**  
**اليمنى ويده اليسرى** يقطعان **لا لايه وانما قطع من خلاف** ليلا يفوت  
جنس المنفعة عليه **فان قتل واخذ المال** النصاب **المحرز عنه بلا شبهة**  
**قتل ثم صلب** بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه **فان قتل** من قوله  
**وصلب ثلاثة** من الايام من زيادتي زيادة في التحليل لزيادة البرزخ  
ثم بعد الثلاثة يترك **فان تاب قبل الظفر سقطت عنه عقوبة**  
**نخصته** من قطع يده ورجل وصلى فتم قتل لايه الذين تابوا من قبل ان  
تقديروا عليهم بخلاف ما لو تاب بعده لمفهومها بخلاف القود والمال  
وقد الزنا والسرقة وغيرها لا قتل المرتد وبارك المصلاة فسقط  
بما تعبيري بذلك اولى بما عبر به **وللمستحي** اذا تاب القاطع قبل  
الظفر **القتل او الدية** المعفو عليها **او العفو** باقتل من الدية **ويشترط**  
**ان يكون القاطع الطريق شوكه** اي قوة فلا يدخل فيه نحو محتسب  
والاحتاس من يتعز من العقاب ولا يعتمد الهرب ونحو من زيادتي **باب**

الاصول في قتل الاجماع قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية

**الصيال** هو الاستطالة والثوب **وهما البهايم له** اي للشخص  
**دفع كل صايل مسلم وكافر وحرور قبيح ومكلف وغيره عن**  
**معصوم** من نفس وطرف واهل ومال وان قتل واختصاص  
بجلد مبنية ومنفعة ويضع غير اهل ومقدمة **كفتيل** ومعانقة <sup>كتقيل</sup>  
لاية فمن اعتدى عليكم وخبر الخاري انصراخا كظالم او مظلوما  
والصايل ظالم فيمنع من ظلمه لان ذلك نصرة وخبر الترمذي  
وصححه من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون اهل فهو  
شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد نعم لو صار مكرها على اللدنة  
مال غيره لم تجز دفعه بل يلزم المالك ان يبقى روحه بماله كما ينال  
المظطر طعامه ولكل منهما دفع المكره وقولي عن معصوم اولى  
واعم من قوله عن نفس وطرف واهل او مال ويدفعه **بالاخف**  
قال اخف لقوله تعالى ادفع بالتي هي احسن ولان ذلك يجوز للضرورة  
ولا ضرورة في الانتقال مع امكان تحصيل المقصود **بالاخف** فيدفعه  
بالهرب منه فبالزجر فبالاستغاثة فبالضرب باليد فبالسوط  
فبالعصي فبالقطع **فان لم يندفع الا بالقتل فقتله لم يضمنه**  
بقود ولا دية ولا قيمة ولا حكمة ولا كفارة لظاهر الخبر السابق  
ومحل رعاية الترتيب في المعصوم اما غيره كحرزي ومزني فقتله  
لعدم حرمة ويستثنى ايضا مال المرأة او الج في اجنية فله ان يهد بالقتل  
وان اندفع بدونه وكان غير محصن فانه في كل لحظة موافع لا يستدرك  
بالانابة ومال النجم القتال بينهما واشتد الامر عن الضبط ففسق  
مراعاة الترتيب **وتجب** على من لم يخف على نفسه **الدفع عن وضع** لانه لا يسبيل

ومن قتل دون دمه



الي اجتهاد **وعن نفس قصدها غير مسلم محقون الدم** بان يكون كافرا  
او بهيمة او مسلما غير محقون الدم فلا يجب قعه بل يجوز الاستسلام له  
وتعير بما ذكر اولى مما عبر به **ولو دخل غيره بيته واي الخروج بعدة**  
له **لم يثبت اخرجه الا بالضرر** **فل يضره وان اتي ذلك الضرر على نفسه**  
لتعديه **ولو عضر من غيره عضوة ولم يترفع الا بالتراعه** اي العضو  
من فيه فان شربه **فانتشرت اسنانه** والمعضوض معصوم او حر لم يضر  
سوا كان العاقر ظالما او مظلوما وامكنه التخلص بغير العذر اما اذا اندفع  
بغير الانتزاع فيضمن تركه الواجب عليه من التخلص لا سله من فكر الحية  
وضرب سديقه او كان المعضوض غير ذلك وكان العاقر المظلوم لا يمكنه  
تخلص حقه الا بالعض فيضمن المعضوض لان العاقر اراد التخلص حقه بالعض  
**وكذا لو طعن غير من اطلع في بيته** ولو مكث او مستعرا **الخفيف** كعود  
**او رماها به كحصة قد ذهبت** عينه فانه لا يضمن خبز الصبيح لو اطلع  
احد في بيته ولم تاذن له فحذفته خاصة ففقات عينه ما كان عليه جناح  
وفي رواية صحيحة ابن حبان والبيهقي فلا فود ولا رية هذا **ان تعد النظر**  
**اليه** حاله كونه **مجرد** اعما يشتر عورته **او الي حرمة** وان كانت مستورة وكان  
**من خواتم** بفتح المثلثة وضمها مما لا يعد فيه الراي مقصدا كسلح  
ومنارة **ولم يكن للناظر فيه محرم مستتر او حليلة او متاع خرج**  
يعين الناظر غيرها كاذن المستمع وبيئته المسجد والشارع ونحوها  
وبالحقيق اي اذا وجد الثقيل كخشية حجر وبالعهد النظر اتفاقا او  
خطا وبالجد مستور العورة وما قبله وما بعده النظر الي غيره وغير  
محرمه ونحو الثقيل غير كالباب المفتوح والشباك الواسع العيون وما

بعده

بعده ما لو كان للناظر فيه محرم مستتر او حليلة او متاع فيضمن في  
الجميع لتقصيره في الرمي جنيذا وتعيرى تحقيقا وكوثيقا وحليلة  
اعم مما عبر به وقوله اليه مع مستتره او متاع من يادتي **واذا انزلت**  
**بغيره شيئا وذو اليد** ولو مستاجرا او مستعبدا او غاصبا فهو اولى  
من قوله وما صابها **معراض من ما انزلت** نفسا وما لا **ليلا ونهارا** غالبا  
سوا كان سابقا ام راكبا ام قائدا ولم قطرها فقطعت التفطير  
لانها في يده وعليه تعيرها وحفظها **كالو او قفها في طريق ليس ايقافا**  
**فيه عادة فانزلت شيئا فانه يضمنه** لمخالفته العادة **وان لم يكن معها**  
**لم يضمنه** ما انزلت ليلا او نهارا ولو بالبلدان **لم يفرط في ربطها** او اسارها  
كان اسرها ولو ليلا لم يفرط في اسرها ولو بالبلدان **لم يفرط في ذلك** كان اسرها  
ولو نهارا المرعي بشروطها فمراع فأنزلتها **ضمن الا ان قصر مالك الشئ** كان  
كان في محوط له باب فتركه مفتوحا فلا ضمان لتفريط مالكه وتعيرى بما  
ذكر اضبط واعم مما عبر به **باب حكم الجدار المائل وما يذكرك**  
معه **اذ انشئ جداره مستقيما قال ولو الي غير ملكه** وسقط وتلفته  
او **ادخله خوسيع** كحبة فهو اعم من قوله شيئا او حية **ملكه فانزلت شيئا**  
**او حفر فيه** اي في ملكه **بما فسقط فيها شئ فلفق** لم يضمنه لانه المائل في  
الاولي لم يحصل بفعله ولان له الاخيرتين ان يفعل في ملكه ماشا **الا ان**  
**ادعي في الاخرة انسانا فسقط في البير جاهلا بها ومات او كان في**  
**الثلاث مكان التلف من الحرم والشئ** النالف صيدا **فيضمن الانسان**  
**والجنا** للتعزير في الاولي وحرمة الحرم في الثانية والثالثة الصيد  
في الاولي من الثلاثة من يادتي بل كلام الاصل يقتضي عدم الضمان







عليه ولم يبدع عن كسب الحجام فنهى عنه وقال اطعمه وتقيفك واعلفه  
 ناضكرواه ابن جبان وصحبه والترمذي وحسنه وقيس فيما فيه غيره  
 وصرف النهي عن الحرمة خبر الشيخين عن ابن عباس اخبرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 واعطى الحجام اجرتهم فلو كان حراما لم يعطه وخرج بمخامة النخس غيرها  
 ولا يكره ما كسب بغصد وحياته ونحوهما لا اخذ لاجرة **علي بن ربيعة**  
**اكل ما اخذ عليها** فلا يكره ان لا يخار صبيحة في ذلك كرت بعضها  
 في شرح الاصل وقيل يكره ان وعليه جري الاصل **وتحريم اخذ الاجرة على**  
**اد اشهاد** لانه فرض عليه ولا يكره ان لا يسيروا لاجرة لانه لا اجرة **كرويه**  
 له اي لا اذا امر بحله الى محل الاد افلا يحرم اذا كان بيته وبين الحاكم متافئة  
 اي متافئة العدو في فافوقها ولو فقير يكسب ثمنه يوما بيوم وكان الاد  
 يشتغل عن ذلك لم يكرهه الاد الا اذا ابدل له المشهود له قدر كسبه في  
 مدة الاد اخرج بالاد التحمل فله اخذ عليه قال السرخسي ومحل اذا  
 ادعي ليبتجل فان اناه المشهود عليه فلا اجرة له **باب الصيد**  
 معني المصيد **والذبايح** جمع ذبيحة معني مذبوحة والاصل فيها قوله تعالى  
 واذا حللتم فاصطادوا وقوله الاما ذكيت **الصيد اما ان يصطاد**  
**بيدا او بنحو شبيكة** كالجايه لطيف لا ينفك منه فركانه **تقطع حلقه**  
 بضم الحاء وهو مجري النفس وقطع مرنه بفتح الميم وبالمد وهو مجري  
 الطعام لانه مقدور عليه والحياة تذهب بفقدها ونحوه زيادي  
 او يصاد **بارسال الحوسم** كرمح فان لم يدرك فيه حياة مستقرة  
 كان امتنع بيقوتها فالت قبل القدرة عليه او ادركها **وتعذر دحه**  
 بلا تقصير كان **شل التكبين** او اشتغل بنبو حرمه للقبلة فالت

قبل

**قبل التكن حل** اجماعا وخبر الشيخين ما اصبحت بقوتك فاذا ذكره  
 اسم الله عليه وكل **والا** بان ادرك فيه حياة مستقرة وترك ذبحه فان  
 او تعذر دحه لتبني تقصير كان لم يكن معه تكبيل او غصبت منه او  
 علفت في الغد فالت **فلا يحل** لتقصيره او يصاد **دحه طيرة**  
 كصقرا وجرانه **سبع ككليب** فان عجز عن دحه بلا تقصير حتى مات  
**حل** لقوله تعالى احل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح اي وصيده  
 بشرط خمسة الاول ان تكون معلنة للاية وتعلمها بان تسترسل  
 بارساله اي تهبج باغرابه وبان تنزجر بانزجره في ابند الامر وبعد  
 مدة عدوه وبان **تمسك الصيد** لياخذه المرسل وبان لا ياكل منه  
 اي من لحمه او نحوه قبل قتله او عقبه لقوله صلى الله عليه وسلم فان اكل فلا  
 تاكل فانما امتسكه على نفسه رواه الشيخان وبان **يتكبر** منها ذلك اي ما  
 تقدم من الامور المذكورة **مرة بعد اخرى** حين يظن ناديا والرجوع  
 في ذلك الى اهل الخبرة بالجوارح والثاني ان يرسلها فلو استرسلت  
 بنفسها **وقلت صيد ام تحل** لانها لا يرسل الا ان يزجرها صاحبها  
 فتزجر ثم يرسلها فيحل لوجود الارسال والثالث ان يرسلها على صيد  
 شخص او نوعا فلو ارسلها على غير شئ كان ارسلها اختيارا لقوتها  
**فقلت صيد ام تحل** لعدم ارساله على الصيد ومثلها في هذا الشرط  
**السرهم ونحوه** فلو ارسلها اختيارا لقوته فقلت صيد ام تحل  
 والرابع ان لا يغيب عنه الصيد **فيجده** بعد غيبته ميتا فان غاب عنه  
 فوجده ميتا حرم لاحتمال موته بسبب اخر **الا ان تكون الضربة** اي  
 ضربة الجارحة للصيد **لا تغيب** معها فتحل والخامس ان لا يتزدي



من علوا الي سفلا ولا تنفع **2** ما اونا **2** ولا يفرح بالاحتمال مقفه بالسبب  
 الثاني الا ان تكون الضربة كذلك اي لا يعيش معها فجل ولو قدره  
 بسيف او خوة نصفين حلا كاطلاق الاخبار **وكل حيوان البحر وان**  
 لم يكن على صورة السمك المعروف او ما **2** او طفي بفتح الطاء والقاف فوق  
 الماء اي علاه لقوله تعالى احداكم صيد البحر الا ما يعيش فيه وفي البس  
**كضفر** بكسر الصاد والدال على الاشهر **وسرطان** ويسمى عقرب  
 لما وسحلفاه ونسنا سحبت لحمها ولنتي عن قنل الضفدع رواه  
 ابو داود والحاكم وصححه ونعيرى بالاستئنا المذكور اوي ما عيريه  
**باب الاضحية** بضم الهمزة وكسرها مع تخفيف الباء وتشديد وبقال  
 ضحية بفتح الصاد وكسرها وهي اسم لما يذبح من النعم تقربا الي الله تعالى من  
 يوم عبد الله الى اخر ايام التشريق وسميت باول زمان فعله وهي  
 الضحية والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فصل لربك وانحر اي صل صلاة  
 العبد وانحر التسل وخبر ما لم عن انس رضي الله عنه قال ضحي النبي صلى الله  
 وسلم بكنتين امجين اقرعين ذبحتها ببدية وسمي وكبر ووضع رجله على  
 صافحها والاملح قبل الابيض الخالص وقيل الذي يباضة اكثر من رواه  
 وقيل غير ذلك **الذمان** نوعان **واجبة** وهي ثلاثة **دما الحج** المتقدم بيانها  
 في بابها **ودما الاضحية** وهي **الاضحية** غير الواجبة **والعقيقة** **والوليمة**  
**ولا تجزي في الاضحية** **الا الجذع من الضان** والتي من غيره اي معز  
 وابل وبقر اقضار اعلي الوارد فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي  
 الله عنهم **فجذع الضان ما اجذع** وهو من زيادتي **او دخل في السنة**  
**الثانية وثني المعز والبقر ما دخل في السنة الثالثة وثني الابل ما دخل**

المندرج  
 في  
 باب  
 الاضحية  
 والوليمة  
 والعقيقة  
 والذمان

**2** السنة السادسة وذلك خبر احمد وغيره ضحوا بالجذع من الضان  
 فانه جائز وخبر مسلم لا تذبحوا الا مسنة الا ان يعسر عليكم فاذبحوا  
 جذعة من الضان قال العلماء المسنة هي الثانية من الابل والبقر  
 والغنم فما فوقها وقوله في الخبر لا تذبحوا الا المسنة اي ليس تكلم ان  
 لا تذبحوا الا مسنة الي اخره **وتجزي الشاة عن واحد** **الخبر الموطا**  
 في ذلك **وتجزي البعير والبقرة عن سبعة** كما تجزي عنهم في التخلل  
 للاحصار خبر مسلم عن جابر خرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخزيرة  
 البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة **ولا تجزي فيها اي الاضحية معيب**  
**بعيب** ينقص ما كولا منها من لحم وشحم وغيرها فتعيرى بذلك اوي  
 من قوله ما ينقص اللحم **فلا تجزي العوز ولا العرجا ولا المريضة**  
**المين عورها وعرجها** وان حصل عند اصحابها النضحية باضطرابها  
**ومرضها ولا العجفا التي لا تنفي خبر** **المرمدي** وغيره بذلك فتعيرى ما خوة  
 من النفي بكسر النون واسكان القاف وهو الخ اي لا ينجح لها وخرج بالبين  
 البسبر فلان يضرب لانه لا يوتر في اللحم **والجربا** وان قل جربا لا يفسد  
 اللحم والودك فاطلا قولها اوي من تفيد الاصل لها بالبين جربا  
**وتجزي مكسوة القرن** كسر الم ينقص الماكول **وقافدة** اذ لا يتعلق  
 به كبير غرض **وقافدة الضرع** من زيادتي وكذا قافدة الالبنة والذنب  
 الا المخلوقة بلا اذن **ويسن في الاضحية استئمانها** لقوله تعالى  
 ومن يعظم شعائر الله قال العلماء هو استئمان الهديا واستئمانها وان  
**لا تكون مكسوة القرن** ولا قافدة خبر مسلم السابق اول الباب  
 وان لا تذبح الا بعد صلاة العبد للانباء رواه الشيخان **فان ذبحها**

168

168



قبلها وقد مضى بعد طلوع الشمس قدر ركعتين وخطبتين خفيفتان  
 جاز وان لم يمض ذلك فلا يجوز لانه غير وقت الاضحية وان يكون الدخ  
 مثلاً لانه يتوقا ما لا يتوقاه غيره ودخ حايض ومجنون وصبي منا احب  
 من دخ كنانى خلد ذبيحته لما مروا **وان يكون الدخ نهرا** وان جاز  
 ليلا مع الكراهة لانه قد خطى الدخ وان الفحل لا يحضرون فيه حضورهم  
 بالزهار **وان يطلب له موضعاً لانه اسهل لها وان لا يأخذ من شعرة ولا**  
**ظفر شياخ العشر** اي عتودي الحجة خني يصحح خبر مسلم اذا راى منهم  
 هلا في الحجة واراد احدهم ان يصحح فليستك عن شعرة واطفائه وفي  
 رواية فلا يأخذ من شعرة واطفائه شيا حتى يصحح **وان يوجه ذبيحته**  
 اي مذبها **الي القبلة** للاتباع رواه الشيخان ويتوجه هو اليها ايضا  
**وان يسمي الله تعالى** وحده عند الدخ فيقول بسم الله للاتباع رواه الشيخان  
**وان يضلي** وبسم الله على النبي صلى الله عليه وسلم لانه يحل بشرع فيه ذكر الله تعالى  
 فينتزع فيه ذكر نبيه كالاذان والصلاة **وان يقول اللهم هذا منك**  
**واليك فتقبل مني** للاتباع وذكر السنية في هذين من ياذن **وان لا**  
**يبين راسها** لما في ابا نته من عدم الاحسان في الدخ **فان فحها من قفاها**  
**حلت** لوجود الدخ وعصي بذلك ما فيه من التعذيب **وان تخر الابل**  
**وتدخ البقر والغنم** للاتباع رواه الشيخان وتعبيري بما ذكر اولى مما عمن  
**وموضع النحر اللب** وموضع الدخ الخلف وهو اسفل **جماع الحيين**  
**وحاله** اي ما ذكر قطع **الودجين** بفتح الواو والدال وهما عرقان في  
 صفحتي العنق يحيطان به **مع الخلقوم والمري** وتقدم بيانها وبسبب ان  
 يكون الابل عند النحر قابله معقوله ركنة اليسرى والبقر والغنم عند الدخ

مضجعه

عشر  
 المار  
 159  
 171

مضجعه جنب اليسر مشدودة القوائم غير الرجل اليمنى وان تحدر  
 المدينة وان ينصدق بكل الاضحية الالفها ياكلها تبركا فانها مسنونة  
**واخر وقتها** اي التضحية **غروب الشمس من ايام التشرية** لخير  
 جان في كل ايام التشرية **ودخ كل من رجلين اضحية الاخر من**  
**ما بين القمطين** اي قيمتها حية وقيمها مذبوحة لان ارافة الدم قرية  
 مقصوده وفدقوتها **واجزان** كل منهما **عن الاضحية** بقيد ذرته بقولي  
**الواجبة** فيفقرها صاحبها لانه مستحققة الصرف لجهة التضحية ولان  
 دخها لا يفقر اليه واما المنطوع بها او الواجبة بالجعل فلا جزي  
 دخها عن الاضحية لا فقار اليه **فصل** العقيقة وهي لغة  
 الشعر الذي على راس الولد حين يولد وشرا ما يدخ عند خلق شعرة  
**تسن العقيقة عن الغلام** وهي في حقها **شاة** اي اريد العق فيها بالشاة لانه  
 من انتى وحتى وهي في حقها **شاة** اي اريد العق فيها بالشاة لانه  
 بذلك في غير الحنثي رواه الترمذي وقال حسن صحيح وقيل بالانثى  
 الحنثي وذكر الحنثي من يادق وتخصل اصل السنة في عقيقة الغلام  
 بشاة **وبين ان لا يكسر العظم بل تفصل الاعضاء** نفا ولا يسلامة  
 اعضا الولد **وتسن ان تطبخ** كتائر العلابم الا جعلها فتعطى تبة  
 للقبلة خبر رواه الحاكم وان يكون طبخها خلوتها ولا خلوة  
 اخلاق الولد ولانه صلى الله عليه وسلم كان يحب الخلوة والعسل **وان**  
**نظم** للغفر كالاضحية ويعتق اليهم قران يدعوه **فصل** **كان**  
 اهل الجاهلية يتعربون الى الله تعالى **بامور** اربعة **ابطلها الله**  
 بقوله **ما جعل الله من خيرة الامة** اي ما اوجبها ولا امر بها **الحقيقة**

اولا



من خراي يشق هي التي تنج ببيانها للمفعول خمسة ابطال اخرها  
 ذكر كما حرم به الزمخشري وغيره وقبل سبعة دكورا او اناثا او  
 احدهما ورجمه الاصل فيشق ما لكها اذنها وتخلي سبيلها ولا يشفع  
 بها ولا يلينها بل تخليها للضيوف والسايبة بوعان احدهما العبد  
 بعنفه ما لكه هو اولى من قوله بعنفه الرجل سايبة اي لا ينفع به  
 ولا يوليه والثاني البعير كسب ليسيبه ما لكه لقضا حواج  
 الناس عليه وقد كان الرجل اذا مرض او غاب يقول ان شافاني الله  
 او قدمت مني سفري فنافتي سايبة فاذا حصل ذلك سببها  
 وجعلها كالجيرة في حريم انتفاعها والوصيلة بمعنى الوصلة **وعان**  
 احدهما ما قاله الجوهري وغيره الشاة تنج سبعة ابطال عناقين  
 فان تجت في الثامنة جدبا وعناقا فالواصلة اي بالانثى اخاها  
 فلا تنجونه لاجلها ولا يشرب لبن الام الا الرجال دون النساء  
 محرمي السايبة والثاني ما قاله الزمخشري وغيره الشاة كانت اذا  
 تجت ذكر ادخوه لالهتهم وانثى فلم او ذكر او انثى قالوا  
 وصلت اي بالانثى اخاها فلم يدخوها الذكر لالهتهم وما سلكه  
 الاصل في النوبين لا يفي بذلك والحامي هو الفحل الذي يضرب في ابل  
 الشخص عشرين فاكتر فيحلي سبيله ولا يطرده عن ما ولا مراما ويقولون  
 الان قد جني ظره ولا ينفعون من ظره بشي بعد ذلك **باب**  
**الايان** جمع يمين والاصل فيها قبل الاجماع ايات كقوله تعالى  
 لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم الآية واخبار كثير البخاري انه صلى  
 الله عليه ولم كان يحلف لا ومقلب القلوب واليمين والحلف والا يلا

والقسم

والقسم بمعنى حي نوعان واقعة في خصومة وواقعة في غيرها  
 فالثاني نفع فيها اما ان تكون لدفع وهي بمن المنكر للحق والاستحقاق  
 وهي خمسة اللعان والقسم واليمين مع الشاهد في الاموال  
 او ما بول اليها اليمين المردودة على المدعي بعد النكول كما هي صبيحة  
 في ابوابها وهي اي المردودة كالاقرار من المدعي عليه لا كالبينة تغليبها  
 لجانته واليمين مع الشاهدين ونفع في الرد اي دعوي رد المشتري  
 المبيع بعيب ودعوى الزوجة العنة على الزوج ودعوى الجارية  
 في عضوا بطن ادعي الجراح انه غير سليم ودعوى الامتار اي اعتبار  
 اذا عهد له مال والدعوى على الغائب وعلى الميت وخوفا وفيما  
 اذا قال لزوجته انت طالق امس ثم قال اردت انها طالق من غيري  
 فيتم في هذه الصورة البينة بما ادعاه ويحلف معها طلبا للاظهارية **ستطهر**  
 والمراد بالملحوق عليه في الاولى قدم العيب الثانية عدم الوطى وفي  
 الثالثة السلامة وفي الاخيرة ارادة طلاق غيره واليمين التي نفع في  
 غيرها اي غير الخصومة لغو اليمين كالا وبلي والله لا قصد حلف  
 ويمين المكره بفتح الراء اي لغو اليمين ويمين المكره غير منعقد  
 اذا لا يقصد بل لغو اليمين تحقيق شي وفعل المكره مرفوع عنه الفلم وفي  
 معنى اللغو ما لو حلف على شي فسبق لثانته الي غيره وظاهر كلامهم  
 انه لا فرق بين جمعه لا والله وبلي والله وافرادها وهو ظاهر وقول الماوراء  
 في الجمع الاولى لغو والثانية منعقدة لانها استدرأل مقصود منه  
 بان الغرض عدم القصد واليمين للعقوبة بالاختيار فان كانت  
 هذه على ماض وهي كاذبة اي تعد الكذب بها فهي اليمين الغموس لانها

١٧٤



نغش صاحبها في الاثم او النار وهي من الكبائر **والحلف اما بالله**  
**تعالى او باسم في اسمائه** المختصة كالاله وحالق الخلق الا ان يدعي  
 اليه من فليس يمين كما في الروضة واصلا خلافا لما في المنهاج **وصفة**  
**من صفاته** الدائمة كعظمته وكبريائه وكلامه **او بطلا او عتق** كقوله  
 ان دخلت الدار فزوجني طالق او فعبدني حر **او ندر** كجاء بفتح اللام  
**وهو التزام** قربة مال او عبادة **معلقة** بما لا يريد حصوله كان كلمة  
 او ان لم اكلمه او ان لم تكن الامر كما قلت فعلى عتق او صوم **وبتحسين**  
 اذا وجد المعلق عليه **بشيء ما** **الشرع** عملا بالشرع **وكفار** به من خبر  
 مسلم كفارة النذر كفارة يمين وهي لا تكفي في نذر يات اتفاق فتعجيله  
 على نذر المحاج اما ما يستعمل في الله وفي غيره سواء كالتسبي والموجود فليس  
 يمين الا بنية وما يستعمل فيها وهو في الله اغلبا كالرجيم والحالف فليس  
 يمين ان اراد به غيره تعالى **وجرو في القسم** **الالف** وان لم تستمر  
 خواله **واليا** خواله **والنا** القوي خواله **والواو** خواله مثل  
 ذلكها التثنية خواله **ولو قال الله** مثلا **وصم** او **فتح** او **كسر** او  
**سكن** فكناية ان نوي به اليمين فيمين والافلا والحق لا يمنع الاعتقاد  
 على انه لا الحق فيه في الحقيقة كما بينته في شرح الاصل وقوي او سكن من  
 زيادتي **والفاظ اليمين** اي صيغها الفعلية **كقسم** او **اقسمت** او **احلف**  
**او احلفت** او **اعزم** او **اعزمت** بالله يقيد رده بقولي ان لم يرد  
**اخبارا** ماضيا في صيغة الماضي او مستقبلا في المضارع والافلا يكون  
 وتعبيري بما ذكره اولى مما عبي به فان لم يذكر الله او صفته فليس يمين  
 المحلوق به وينقطع حكم اليمين بالخلالها كان وقعت حلقة عدة

وانقضت

الشر

وانقضت **او بر في يمينه او حفت** فيها او استحالة البر كحلفه على  
 شرب ما هذا الكون فانصب بغير اختياره **وباستئنا** عتبة الله  
 او بعدمها **متصل** بالحلف ان فواه قبل فراغه منه كقوله والله لا فعلت  
 كذا ان شاء الله او ان لم يشأ الله **ومن حلف على يمين فاعبرها خير منها**  
**فليات الذي هو خير** ليكفر عن يمينه لظاهر خبر الصحيحين الخ لا حلف  
 على يمين فاري غيرها خيرا منها الا كفت عن يميني وانبت الذي هو خير  
**فان قدم الكفارة** على الحنت **جاز** لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن  
 بن سمره اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك ثم  
 ائت الذي هو خير رواه ابو داود وغيره ولان الكفارة حق مالي  
 يتعلق بسببين فياز تقوم على احدها كركاة الفطر **الا الصيام**  
 فلا يجوز تقديمه على الحنت لانه عبادي بدنية فلا يجوز تقديمها  
 على وقت وجوبها بغير حاجة كصوم رمضان ولان العجز انما يتحقق  
 بعد حلق الدجور **حلق على الزوج** على زوجته او على تركه اي  
 ترك الزوج عليه **افترج** فيها وهي في عدة منه **جعية** يرى في  
**الاولي وحنت في الثانية** لان الرجعية في حكم الزوجة **ولو حلف**  
**لا يستكن او لا يستكن او لا يركب او لا يلبس** وهو هذه الصفات  
**فاستدام حنت** لان الاستدامة فيها تسمى سكتا ومساكنة وركوبا  
 وليسوا وكذا ما يتقدم عدة كالحلق لا يتزوج لولا ينطبق لا  
 يطأ او لا يصلي وهو هذه الصفات فاستدام لا الحنت لان  
 لشي الاستدامة فيها تزوجا وتطيقا **او حلف لا ياكل هذه الثمرة**  
 وهي في فقه **والاخرها** لا يسكنها **بكل بعضا** وبأخرها ولم

فقه او ليس است  
 اي زيا متدنية  
 وحيك ار وحيك  
 كل كل واحد  
 قال او نوي ذلك  
 وحيك في ذلك

١٧٢



يستكها فان لم ياكل بعضها ولا اخرجه منفصلا في الحال حنت  
 بالامتناع او حلف **لا ياكلها فاحسب** بثمر فاكله **الامتناع** او بعضها  
 لم تحنت حيوانا ان تكون في المحلوف عليها **والويع** تحنت نفسه  
 فيكفر لاحتمال انها غير المحلوف عليها **اولا ياكل حنطة فاكل دقيقا او**  
**سويقا من اوجينا او خبزها** **اولا ياكل لحما فاكل لينة او شحا غير**  
 شحم ظهر وحب **او لحا غير لحم النعم والصيد والحيوان والطير** **اولا ياكل**  
**رطبا فاكل لينا ريدا او جينا او لا يشرب سويقا فاكله** **اولا ياكل**  
**خزا فاذابه وشربه او لا يشرب شيئا فذاه او لا ياكله** **فلانا فسلم**  
**على قوم هو فيهم ونوى غيره او لا ياكله** **فلانا فكتب اليه كتابا او اسبل**  
**اليه رشولا او لا ياكل رشا ولا نية له فاكل راس غير النعم كراس طير**  
 وصيد بري او بحري **لم تحنت** في هذا كله لان ما فعله غير ما حلف عليه  
 او غير المشاورة منه الا ان كان الحالف في الاخرة من يلد يباع فيه الراس  
 منفردا وان حلف خارجه فحنت باكلها فيه قطعا او في غيره على  
 الاقوى في الروضة واصلا قال وهو الاقرب الى ظاهر النص لكن صحح  
 النووي في تصحيحه مقابلة وكلام الاصل بغيره اما اذا اكل من النعم  
 وهي الابل والبقر والغنم فحنت مطلقا لانه المنادى **عفا يا**  
**النذر** بالمعجزة هو لغة الوعد بخبر او شر وشرا التمام قرينه لم ينعين  
 والاصل فيه ايات كقوله تعالى واليو فولو نذوهم واخبار كخبر البخاري  
 من نذر ان يعصى الله فلا يعصيه **انما يصح النذر في قرينة** لم ينعين فلا  
 كانت او فرض كفاية لم ينعين **كالنزام حج او صلاة** ويلزمه فعل الحج  
 بنفسه ان كان صحيحا فان غضب انا كما في حجة الاسلام وخرج بما ذكر

بشئ

تمرا او ياكل

في  
 النذر  
 في  
 النذر  
 في  
 النذر

ما لو نذر محما كصلاة بحدث او مكروها كصوم الدهر لمن خاف  
 به ضررا او قوت حق او مباحا كاكل طعام طيب او واجبا منعيا  
 كصلاة الظهر لم يصح **فلو نذر حج في سنة بعينها فنعى عروا و سلطان**  
 او رب دين وهو لا يقدر على وفاه **فلا قضا عليه** **كما لو نذر ائمة**  
**بعينها فانت** لا قضا عليه او منعه بعد الاحرام **مرض او ضل الطريق**  
**او نسيان او خطاي الوقت او منعه مطلقا** **توان قضا**  
 وجوبا كما لو نذر صوم سنة معينة فافطر فيها لم يضر فانه يقضى  
 ما افطره اما اذا منعه شئ منها غير الاخير قبل الاحرام فلا قضا  
 لان المنذور حج في تلك السنة ولم يقدر عليه **ولو نذر صوم سنة**  
**بعينها صامها** عن نذره الا ايام رمضان والا ايام المنهي عنها  
 وهي يوما العيد وايام التشريق وايام الحيض والنفس **ولا يقضيها**  
 لانها غير قابلة للصوم فلا تدخل في النذر **ولا يقضي شهر رمضان لعدم**  
 قبوله صوم غيره **او نذر صوم اليوم اليوم يقدم فيه فلا يصح نذره**  
 لا مكان الوفا به بان يعلم قرومه غدا فيلبيث النية **فان صامه فذاك**  
 والا فان **قدم ليلا او يوما** مما لا يدخل في نذر صوم سنة بعينها  
**الحل النذر** لعدم قبول ذلك للصوم او لصوم غيره **او نذر ائمة**  
 ذكر وهو ما لم يفلأ او واجبا او وهو مفطر **قضا** كما لو نذر صوم  
 يوم معين عفا **او نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان**  
**ابدا فقدم يوم الاثنين** صام كل يوم اثنين لينقيله **الا مامر**  
 مما لا يدخل في نذر صوم سنة بعينها **ولا يجب قضاؤه** اي مامر  
 لانه لم يدخل في النذر **باب ادب القاضي وما**

١٧٤  
 ١١



يذكر معه **يسق** ان لا يقعد للحكم في مسجد بل بكرة الخاضعة لمجلا  
له صوتا له عز ارتفاع الاصوات واللفظ الواقعتين بمجلس عاقل ولو  
انقضت قضيتهم او قضيا وقت حضوره في المسجد للصلاة او غيرها  
فلا يباس فصلها وان لا يقعد للحكم **محتاجا** عن الناس فلا يتخذ له  
حاجبا حيث لا راحة بل بكرة له الخاضعة لخبر من ولي من امور الناس  
شيا فاحتجب حجة الله يوم القيامة رواه ابو داود والحاكم ومصح  
اسناده وان يكون ساكن القلب من كل شئ يغير خلقه فيكره له  
ان يقضي في حال غضب وجوع وشبع مفطرين ومريض موم وخوف  
منعرج وفرح شديد والاصل في ذلك خبر الحكم احديين اثنين وهو  
غضبان رواه الشيخان وان يشهد الجنازة ويعود المريض ويباني  
**مقدم** اي وقت قدوم **خو الحاج** كالمشاقف الى جنة غير الحج لان الزيادة  
عند ذلك قرية وذكر نحو من يرا دتي فان لم يكنه التعميم فيمكن كل نوع  
وحص من عرفه وقرب منه وان **تخص الولايم** كل ما بشرطها السابقة  
**او تركها كلها** ان كسرت وقطعت عن الحكم نعم لو كان تخص بعضهم  
قبل توليته فلا يباس باستمراره وفروا بين الولايم والافواع التي  
قبلها بان اظهر الاعراض فيها الاكرام لا الثواب في ذلك الافواع  
بالعكس **وله ان يقول الخصمين** اذا حضر عنده **تكلما** او ليتكلم  
المدعي متكلما وله ان يسكت عنهما حتى يبتدي احدهما بالكلام **واذا**  
**اجتمع مدعون** هو اول من قوله خصوم **قدم** وجوبا السابق غالبا  
ان علم فان جاؤا معا وجهل السابق اقرع بينهم وقدم من خرجت  
فرعته وخرج يرا دتي ما لو كان ثم مسافرون مستوفرون او نسوة

اوها

اوها ليس تقدم المسافرين على المقيمين ولو نسوة وتقدم من  
علي المقيمين ان قلاوا ولا يقدم السابق الا **بدعوي واحدة** لئلا  
يطول الزمن فينصره والباقون وباني مثله في القانع لما المسافرون  
والنسوة فيقدمون بجميع الدعاوي ان لم يضربا بالباقين اضرا ربينا  
والا قدموا بواحدة **وان ظهر من خصم لود** اي شدة خصوصية  
**نهاه فان عاد غيرة** بما يراه ويشاور تدبيرا **العلماء الامانة** الحكم  
عند اختلاف وجوده النظر وتعارض الارافيه لقوله تعالى كنيتي  
صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر **ولا يقبل غيبه** ان كان محتجدا  
بل ياخذ بما ظهر له باجتهاده لان المحتجدا لا يقبل محتجدا **وله**  
**الحكم بعلمه** لانه اذا حكم بشاهد من فعله وان شمل الظن اولى  
وسطر الحكم به ان يصرح بمسئله فيقول علمت ان له علي كل ما ادعاه  
وحكمت علي كل بعلمي قال الماوردي والرواي **الاي عقوبه لله**  
تغار من جحد او تعزير لتدب السفس في اسبابها ولو قامت بذمة خلاف  
علمه فلا حكم بالبينه ولا بعلمه وتعبيري بالعقوبة اعم من تعبيره  
بالحدود **وان ظهر له الخطا في حكمه** له او لغيره بان يان ممن لا تقبل  
شهادته او خلاف نص كتاب الله او سنة او خلاف نص دفلة او خلاف  
اجماع او قياسا من جلي **نقض** لنقض الخطا فيه ومثل لفنة الفاطم والظن  
الحكم **فان كان ذلك** اي ظهور الخطا **باجتهاد** ثان حكم به اي بالاجتهاد  
الثاني فيما يستقبل **ولا ينقض الاجتهاد الاول** لان الاجتهاد لا ينقض  
بالاجتهاد **ولا يقبل القاضي حرجا ولا تغديلا ولا ترجحة** بتغل  
كلام الخصوم او الشهود **الامر عدلين** فلا يكفي قول المدعي عليه هو عدل

سعد  
١٧٥

١١٢



وقد غلط في شهادته على لان الاستنكاك حق الله تعالى ولان النجاسة  
كغيرها فيستلزم فيها عدلان **وان ارتاب في الشهود سالم متفرقين**  
عن وقت تحمل الشهادة ومكانه وعن تحمله وحده او مع غيره وان  
كتب شهادته اولا وانهم كتبوا خبرا او مواد وخود ذلك لفرول الرتبة  
**وبكفي في التعديل** ممن عدل غيره ان يقول **هو عدل** وان لم يقل لي ولا علي  
لانه اثبت العدالة التي اقتضاها قوله تعالى واشهدوا ذوي عدل  
منكم فزيادة علي تأكيد **ويشترط** في شهادته بتعديله غيره **ان تكون**  
**معرفته به باطنة متقدمة** لصحة او جواز او معاملته ليكون على بصيرة  
في شهادته بالتعديل **ويشترط** كون كل من **العدل** و**كاتب القاضي** و**صا**  
**متورنه عالما** بما يحتاج اليه في التعديل والكتابة والمشورة **ويشترط**  
**ان يحكم كسب الرقاع** التي فيها الانصبا المقسومة او اسم الشك او  
المدعين اذا جاءوا معا او خوذ ذلك **وان لا يغتصب احد من الخصم**  
اي حتم الكيس لانه بعد عن النجاسة **وان لا يقبل القاضي كتاب قاض**  
يسامعه بينة او يحكمه اليه **الا يشاؤة عدلين** عنده بذلك فلا يكفي  
غيرها **باب القسمة** هي تمييز الحصص بعضها من بعض والاصل  
فيها قبل الاجماع ايات كآية واذا حضر المحكم القسمة واخبار كخبير  
الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين اربابها  
**اجرة القاسم** الذي نصبه الامام **من بيت المال** من سهم المصالح لان ذلك  
من المصالح العامة **ثم** ان تعذر بيت المال فاجزته **على الشراكا** كما لو كان  
القاسم من موهوم **وهي** اي الاجرة التي على الشك **على قدر حصص المأخوذة**  
لانها من موهوم الملك كالنفقة وخروج زيادتي المأخوذة للحصص الاصلية

في قسمة

في قسمة التعديل فان الاجرة ليست على قدرها بل على قدر الحصص المأخوذة  
قلنا وكثرة لان العمل في الكثير الثمرة في القليل هذا ان اطلقوا المسمى  
او كانت الاجارة فاسدة والافعل كل منهم ما شأه من الاجرة ولو  
فوق ليرة المتلستوا اعقدوا معا او مرتين **فان انفقوا على القسمة**  
**الا واحد او طالما لا ينفعه** اي بما يخصه بعدها دون غيره **قسمة**  
قسمة اجبار فلو كان لشخص عشرة دنانير لايصلح للشكني والباقي للاخر  
يصلح لها اجبر صاحب العشرة على القسمة بطلب الاخر دون عكسه لان صاحب  
العشرة متعنت في طلبه والاخر معذور **ويقسم بقسمة** فيجوز اما يقسم  
كيلا في المكيل ووزنا في الموزون وذراعا في المذروع وعدا في العدود  
ويكتب في كل رقعة اسم شريك او جزء مبيع بخذا وغيره وتدرج في  
بنادق متويزة ثم يخرج من كل حضرة رقعة على جزء او اسم فيعطى كل واحد  
لمن خرجت له ويفعل كذلك في الرقعة الثانية وتنعين الثالثة للباقي  
ان كانت ثلاثة وستدس ويتجزأ ما يقسم **على اقل الانصبا ان خلفت**  
كنصف وثالث وستدس فيجزأ ستة اجزا **ويحتمل** اذا كنت الاجزاء  
**تفرق حصصا واحدا** بان لا يبدأ بصاحب السدس لانه اذا خرج بداهة حيث  
له الجزء الثاني او الخامس فينفق ملكه من له النصف او الثلث فيبدأ  
بمن له النصف فان خرج على اسمه الجزء الاول او الثاني اعطيهما والثالث  
وثنى يذوي الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع اعطيه والخامس  
ويتبعين السادس لمن له السدس وان استوفى الانصبا جزوا ما قسم  
عليها **ولا يجبر احد على جعل الثقل لواحد والعلو لآخر** لما فيه  
من الضرر **ولو ادعى بعضهم على بعض غلطا في قسمة اجبارا وقسمة**

بداهة حيث



وهي بالاجزاء صدق المدعي عليه **بالبينة** كما في غيره تلك لاحتمال ما ادعاه فان اقام المدعي **بينة** يثبتك اي بالغلط فيما ذكر **او حلف** بعد نكول المدعي عليه **نقضت القضية** كغيرها من الخصومات ولان الثانية اقرار ولا اقرار مع التفاوت فان كانت قضية التراضي بالتعديل او الرد فلا اثر لهذه الدعوي لان هذه القضية مع ولا اثر للغلط وكيف فيه كما لا اثر للغير فيه لرضي صاحب الحق بتركه وذكر الحلف بعد النكول من زيادتي **كما لو ظهر على الميث بن** فان القضية تنقض لان النصف فيما خلفه الميث قبل وقادينه باطل **وان استحق بعض المقسوم** وكان معيناً غير شقوا بان اخضر احد هاهنا او اصابه اكثر بطلت الاحتياح احدهما الرجوع على الآخر ونحو ذلك **والا** بان كان بعضه شايعا او معيناً شقوا **بطلت فيه** الا في الباق نفيها للمصفقة ولو مول كل منهم الي قدر حقه **ولا يقسم جبرا** صنف مع غيره **مطلقا** كضالين مصزنة وشامية وعبيد نركي وهندي وزنجي وثياب ابرسم وكنان وقطن لشدة اختلاف الاعراض في ذلك **ولا صنف مع صنفه** كدارين **علي ان يكون كل منهما الواحد** لشدة اختلاف الاعراض باختلاف المحال والابنية **الا في منقول نوع** لم يختلف كعبيد وثياب من انواع متساوية القيمة وفي **نحو ذلك كغيره** من **من لا صنفه** فنقسم كزك جبر القلة اختلاف الاعراض في ذلك وقولي وخو الخ من زيادتي بل كلام الاصل يقتضي انه لا اجبار فيه **باب** **الشهادات** جمع شهادة وهي اخبار عتشتي بلفظ خاص والاصل فيها ايات كاتبة ولا تكتفى بالشهادة واخبار كغير الصحيح ليس كذلك الا

شاهدك

شاهدك او يمينه واركانها شاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به وصيغة وكلها تعلم مما ياتي وهي انواع **حسب ما نفيل فيه** **الاول شاهد** وهو **في رويته حلال رمضان** قال ابن عمر اخير النبي الله عليه وسلم اني رايته فصام وامر الناس بصيامه رواه ابو داود وابن حبان وقال صحيح الاشارة على شرط مسلم **والثاني شاهد ومعين** **في الاموال** او ما قصدت به روي مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم قضى يشاهد ومعين نراد الشافعي في الاموال **والثالث شاهد وامر اثنان** فيها اي في الاموال **وفيما لا يراه الرجال غالبا** كعيب امرأة تحت ثوبها وبكارة وولادة وحيف لعمى قوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتين **والخامس كالمرة** ونعبري بما ذكرنا ولي مما عرفت **والرابع شاهدان** **في غير الزنا** وغير ما في معناه لعموم اية واستشهدوا بشهيدين **والخامس شاهدان ومعين** في صور **تقدمت في الايمان** وتقدم الكلام عليها ثم **والسادس اربع نسوة فيما لا يراه الرجال غالبا** وتقدمت امثلة روي بن ابي شيبعة عن الزهري مقصود السنة بان يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقبيح ذلك غيره مما يشترك في المعنى المذكور ونعبري بما ذكرنا ولي من اقتضاه على عيوب النساء **والسابع اربع رجال في الشهادة بالزنا** قال تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء الاية وبيان البهيمية والمينة ونحوها كالزنا **وان رجوعا عن الشهادة فان كان رجوعهم قبل الحكم بالحكم** بها الحكم لانه لا يدرى اصدقوا في الاول ام في الثاني فلا يبقى ظن الصدق فيها **او كان بعده** وبعد استيفاء الحق **عموا**

ص 117

110



للمشهد عليه **في الطلاق** البابين والعنف والمال وغيرها كالرضاع المحرم  
واللعان والفتنة بالعين والفنل كان قالوا اخطانا في شهادتنا لنفوتكم  
عليه حقه **وشرط الشاهد حرة وعدالة وبصر ومع ونطق ورشد وعدم**  
**تغفل ومروءة وهي الخلق بخلاف امثاله في زمانه ومكانه** وعدم انهما  
كما يعلم مما ياتي فلا تغفل الشهادة ممن عرف ولا من كفر وفاسق ولا من عمى الا في  
مواضع نازي في باب احكام الاعمي ولا من اصر في الاقوال ولا من اصر ولا من  
مجهول عليه يستغف ويصبي ومجنون ولا من مغفل لا يضبط ولا من عادم مروءة كغيب  
سوقي اكل او شرب او شئ مكشوف الرأس في سوق بلا عذر وكمن اكثر  
من حكايات مضحكة يدين الناس وذكر السمع والنطق من زيادتي وقولي  
ورشد او لم يقله والبلوغ والعقل **وتحوز الشهادة على الشهادة**  
**المقبولة في غير عقوبة الله تعالى واحصان كعقد وفتح وقود وحق وقذف**  
لعموم قوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم والحاجة اليها لان الاصل قد  
ينعذر وذكر في شرح الاصل كيفية تحملها وشرط قبولها اما في عقوبة الله  
تعالى وفي الاحصان فلا يجوز لان حقه تعالى المشروط فيه الاحصان في  
الجملة مني على الساهلة وحق الادمي على المضايقة وذكر الاحصان من ادني  
وتعبري بالعقوبة او من تعبره بالحدود **ولا يشترط لكل من الاصلين**  
**شاهدان بل يكفي اثنان** فيزدان على شهادة كل منهما كما لو شهدا على مؤمن  
ولا يكفي واحد لهذا وواحد للآخر ولا يقبل شهادة سيد لرفيقه ولو كانا  
**ولا اصل لفرقة ولا عكس** كشهاده لنفسه وتقبل شهادة كل منهما على الآخر  
**حتى شهادة فرعين على الاب** بطلاق امرها او قذفها لان انتفا  
النهمة وتقبل شهادة احد الزوجين للآخر وشهادة الاخ لاخته كذلك  
ومن ردة شهادته لمعنى كرف وكفر ظاهر وردها قاعا عاده قبلت

لان انتفاء

لان انتفاء النهمة **الامن بينهم** كالقاسق والسيد والعدو وعادم المروءة  
فلا تقبل شهادته لانه يشع في دفع عار الرد السابق وتعتبري بمن  
بينهم او لم تعتبره بالقاسق **واذا انفارضت بينتان نشا قطنا**  
ملوا دعي كل منهما ببينة بها سقطنا لثنا قض موجبها فيحلف لكل  
منهما مبينا **باب الدعوي والبيان** الدعوي لغة الطلب  
وشرعا اخبار عن وجوب حق على غيره عند حاكم والبيان جمع بينه في  
الشهود سموها لانهم يبينون الحق والاصل في ذلك اخبار كخبر الخصم  
لويعطى الناس بدعواهم لا دعي ناس دما جال واموالهم ولكن البين  
على المدعي عليه وروي البيهقي باسناد حسن ولكن البينة على المدعي واليمين  
عليه من انكر **لا تسع دعوي محال كمثل جيل احد ذهبا او فضة ولا**  
**دعوي ما ابطله الشرع كمن خمر او حر للنهي عنه ولا دعوي من الاعيارة**  
**له كصبي ومجنون** ولا دعوي جري لا امان له **واذا سمعت الدعوي**  
**فان اقر الخصم بالحق او اقامت عليه بليته** فذلك **والاحلف للخبير**  
السابق **الا في ثلاث مسائل فيما لو ادعي على صبي بلوغه فانكر** فلا يحلف  
لان حلفه يثبت صباه وصياه يبطل حقه نعم الكافر المشبي الذي انكث  
وقال تعجلت الانبات تخلف لسقوط الفتن بنا على ان الانبات علامة  
البلوغ **او ادعي على حاكم جور في حكم او على شاهد كذب في شهادته**  
لا ارتفاع متصبة مما عن ذلك **ولا يمين في حد** لانه نذر بالتسمية **الا في**  
**حد لعان** فلكل من الزوجين ان يلعن لان فيه دراهم الحد **والا في حد**  
**قذف** فلهما ذن ان يحلف المقدوف انه لم يزن لذلك **والحلف**  
يكون **على البت** اي القطع **في فعل نفسه** لانه يعلم حال نفسه وفي فعل

ان اثنين عينا في يد ثالث  
لا يقسم بينهما لاحدهما وانما  
كل منهما بيمينه صح



مملوكه لان مملوكه منسوب اليه نفيًا كان الفعل او اثباتا  
وفي فعل غيرهما اي نفسه ومملوكه اثباتا او نفيًا محصورا  
لنفس الوقوف عليه ويكون عليه اي علي البيت او علي نفي العلم  
في فعل الغير السابق نفيًا مطلقا لنفس الوقوف عليه وقولي  
او نفيًا محصورا او عليه مع مطلقا من زيادتي فلو منع الخصم  
حقه مطلقا كان او منكرا وعجز عن اخذه منه وقدر على ما له فله  
اخذ جلس حقه منه اي من المال وان كان له به حجة ثم ان تغدر عليه جلس  
حقه فله اخذ غيره مقدما للتغدر على غيره وذكر الترتيب بين  
الحق وغيره من زيادتي وان نكل الخصم المدعي عليه عن البين كان شك  
لا لنحو دهنه حكم القاضي بنكوله لم يحكم عليه لخصمه بالنكول اي  
بسببه بل بسبب حلف خصمه لانه صلى الله عليه وسلم رد البين على  
طالب الحق رواه الحاكم وصححه اسناده وقد ينوهم خلافة اي يقوم  
الحكم بالنكول في اربع مسائل ليس حكمها فيما لما ياتي فيما لو ادعي  
مستقطا للجزية كاسلامه في اثنا السنة وكان غايها امتلاكه  
او مستقطا للخراج كرفعه لعامل اخر ونكل فيها عن البين اخذ  
منه لانها وجبا ولم يات بدافع او ادعي حاضر الوقوع بالبلوغ  
لاخذ سهم المقاتلة ونكل لم يعط شيئا لان الاصل عدم البلوغ  
او ادعي ابن حرى بعد ان اثبت انه اسلمه اي اثبات العانة بدلا  
ونكل قتل للكفر الظاهر ولان اثبات علامة البلوغ وحذف قول  
الاصل او ادعي رب الحايطة خطا الحارص محتمل ونكل حكم عليه  
نخرصه لانه مبني على ضعف وهو وجوب حلق المداعي باب العتق

بمعنى

بمعنى الاعناق وهو الرق عن الادمي والاصل فيه قبل الاجماع  
قوله تعالى منكم رقبة وخبر الصحيحين انما رجل اعتق امر مسلمانا  
استغفد الله بكل عضومته عضوا منه من النار حتى الفرج بالفرج  
واركانه ثلاثة معتق وعتيق وصيغة ثم هو اما اجبار اي عتق اجبار  
بان يملك العبد نفسه او الشخص صله او فرعه او شهده الشخص  
يعتق رقيق فردت شهادته ثم يملكه فان العتق يقع في ذلك فها  
واما اختيار اي عتق اختيارا فيقع بصريح وهو العتق والحرية  
ونكر الرقية اي ما اشتق منه الورودها في القرآن وذلك كانت عتيقة  
او اعتقتك او امر او حررتك او فكيت الرقية او فككت رقبك  
ويقع بكتابة بنية للعتق وهو ما جئنا للعتق وغيره كقوله  
لا تملكي عليك لاسلطان لي عليك لاسيد لي عليك فان اعتق  
رقيقا في حال صحته فمن راس المال بحسب عتيقه او في حال مرضه موته  
ولادين عليه حسن عتق فمن الثلث لان العتق يبرع وهو في مرض الموت  
معتبر من الثلث كما امر الاب في عتق ام الولد فانه من راس المال وان  
استولوها في مرضه كان ثلثا في المال في الشهوات واذا اعتق احد  
الشركيين نصيبه لاما نكل التصرف فيه ولما ياتي وسري بالاعتاق  
موسر لما ايسره من نصيب الشرك او بعضه وعليه قيمته وتغيري  
بما ذكر اعم مما عبيده فان كان معسرا او صبي يعق نصيبه يوم موته  
فاشتمل لم يسره وذلك لخبر الصحيحين من عتق شركا له في عبده وكان  
له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل فاعطى شركاه حصصهم  
وعتق عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق ومتي ضاق الثلث

١٧٦

١١



على جميع ما اعتقه وكان العتق دفعة واحدة **مير العتق بقرعة** فلو  
 اعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمتهم سواء دفعة عتق احدىهم بقرعة  
**باب التدبير** هو لغة النظر في العواقب وشرع تعليق  
 عتق من ماله بموته وسمى تدبيراً من التدبير لان الموت دبر الحياة  
 والاصل فيه قبل الاجماع خبر الصحيحين ان جرلاد بن غلاما لم يشر مال  
 غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فغريه صلى الله عليه وسلم ولم يدرك على  
 جواره واركانه ثلاثة رقيق غير ام ولد وصيغة ومالك اذا **يضم من بالغ**  
 لاصبي ولو ممتراً **عاقلة** لا محنون **مختار** لا مكره وهذا من زيادتي  
**هو تعليق عتق بصفة وهي موت السيد** لا وصية ولهذا الاحتياج  
 الى اعتناق ولا قبول بعد الموت فلا يكون **الرجوع عنه** بقول ولا غيره  
**الا بان يزيل ملكه عنه** يبيع او نحوه كشأن التعليقات ولا يبيع  
**المديرة اولادها** الحادثون بعد التدبير وقبل موت السيد **التدبير**  
 كما لا يبيع الموهوبة ولها ولود **دبرها** حاملة لا تفتلها حكم التدبير  
 ان لم يستند لانه بمنتهى جزئها **فان زال تدبيرها** بموت او غيره او  
 انفصل قبل موت سيدها **دام تدبيره** كالوديع عيدين فان احدهما  
 قبل موت السيد او زال ملكه عنه **وصريحه** اي التدبير كانت **بقرعة**  
**او اعتقك بعد موتى** وكناية تخليفت سبيك او اجسستك بعد  
**موتى** وذكر الكناية من يادتي **ولو دبرتم كاتب او عكش** اي كاتب  
 ثم دبر جاز فيكون الرقيق في كل منهما مديراً مكاتباً فيعتق بالاسبق  
 من موت السيد واذا النجوم بينا في الاول على ان التدبير تعليق عتق  
 بصفة وقياساً في الثانية على تعليق عتق المكاتب بصفة واذا عتق

بالاسبق

بالاسبق بطل المناخر الا اذا كان المناخر الكناية لم يطل احكامها  
 فينتفع العتق كسبه وولده كاقالة ابن الصباغ في الثانية ويقاس  
 بها الاولى ويختلف خلافه **باب امهات الاولاد**  
 بضم الهاء وكسرها مع فتح الميم وكسرها جمع ام واصلها امهات قال  
 الجوهري والاصل فيه خبر ايمامة ولدت من يدها فهي حرة عن  
 دبر منه رواه ابن ماجه والحاكم وصححه استاذة وخبر امهات الاولاد  
 لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمنع بها سيدها مادام حياً فاذا  
 مات فهي حرة رواه ابن القطان وحسنه اذا **اجلست من حر كله** او  
 بعضه ولو كافراً او مجنوناً **امته** ولو بلاوطي او يوطي محرم **فوضعت**  
**ولو سقطت تحت غرة** وان لم ينقل صارت به ام ولد فتعتق بموته  
 ولو قبلها له ما من **خللا وامه غيره** ان لم يكن فرعاً كان وطراً يفتلها  
**زوجته الحرة او امته او غير حريتها** فجلست منه ووضعت ما من فلا نصير  
 به ام ولد وان ملكها لانه لم يقع العلوق في ملكه وخرج من يادتي حر  
 المكاتب فلا نصير امته بذلك ام الولد **وليدها** اي ام الولد **اجبارها**  
**على النكاح** كالقنة نعم ان كان سيدها كافراً وهي مسلمة فليس له  
 تزويجها كما علم مما مر **ونفارق** ام الولد **المديرة** في سبع مسائل في  
 انها لا تباع ولا تهب لخبر امهات الاولاد لا يبعن ولا يوهبن السابق  
 ولا ترهن لما فيه من السلب على البيع **والبيع** بها لانها لا تقبل النقل  
 وعتقها من راس المال كما مر ولا يضمن سيدها جانيبها **الثانية** وان  
 فديت الاولى لان جانيبها كواحدة **ويشترها** العتق **ولها** الحاصل  
 بتكاح رقيقاً او بغيره بعد ميرورنها ام ولد بخلاف المديرة فانه لا تباع

١١٨  
 ١١٩



وتوجب فزهن ويوصى بها وعنفها من التلث ويضمن سيدها جنايتها  
الثانية كما في الفن ولا يبيعها ولدها بالوصف السابق ولو كانت  
اي ام الولد واستولوها مكانة صارت فيها متولدة مكانة  
وان كان وطية المكانة حر اما فتعنف بالاستيف من موت السيد اذا  
الجور ولا يبيعها الا في ثلاثة مسايل فيما لو استغرت نفسها كما افني  
به الفقهاء وكالتسايل التمليكات الممكنة وهذه من زيادتي او كانت  
مهره او جانيته تغلق برقيتها مال وكان المال فيها معاشا حال  
الاستيلاد وام ولد مكاتب ان ولدته في الكفاية اي قبل عتق ابية  
او بعده عتقه لدون سنة اشهر منه تبعه رقا وعتقا لان العلو  
وقع في الرق وهو قبل عتق ابية مملوك له يمتنع ببيع ولا يغلق عليه  
لضعف ملكه ولا نصبر ام ولد لا تملك عتقت مملوك فاشهرت الامة  
النكحة والا بان ولدته لسنة اشهر فاكثرت من العتق فهو حر وهي ام  
ولد ان كان يطوها لظهور العلو مع الحرية او بعدها والاتباع اياه  
رقا وعتقا ولا نصبر مستولدة وقولي والا اعم مما عير به ولو اسلمت  
ام ولد كناني وهو اعم من قوله نصراني جليل بينهما والزم بموتها هو اعم  
من قوله ينقذها حتى يعقها او يسلم فسلم اليه او يموت فتعتق  
باب احكام الرقيق يفارق الحر في انه لا تلزمه جمعة ولا تعقوب  
كما في بابها ولا يلزمه حج ولا عمر كما في محالها الا بغير فيلزمه  
كالحر وعورة الامة كالحر اي كعورته بجامع ان راس كل منهما ليس  
لكن يحرم نظر غير محرم اليها بغير بدنها كالحرة كما صحح النووي تبعها  
للمحققين وجزم الاصل تبعها لتصحح الرافعي بجواز نظرها الي وجهها

والجور

ولا يجوز كونه اي الرقيق شاهدا ولا ترجمان بترجم كلام الخصم  
او الشاهد للحاكم ولا قابضا ولا فاسدا ولا خاضعا ولا مقوما ولا  
كاتب حكم ولا امينا لحاكم ولا اماما اعظم ولا قاضيا ولا وليا  
في نكاح او قود او غير ذلك ولا وصيا ولا يقدرا اما عام النقص  
بالرق ونعير في 2 الولاية لما ذكر اعم من اقتضاه فيها على النكاح  
والقود والحج ولا يملك شيئا وان ملكه سيده لانه مملوك فاشبهه  
البهيمة نعم المكاتب يملك لانه ملك ضعيف ولا يبطا ولو كان مكانا  
بملك لعدم ملكه او ضعفه وخوفه من هلاك الامة بالطلاق ونعير  
بذلك اولى من تعيره بالنسري ولا تلزمه زكاة الزكاة فطر فتلزم  
غير مكاتب اي تلزمه ابتداء وبجملتها سيده عنه ولا يكفر بالمال في  
شاي الكفارات لعدم ملكه او ضعفه ولا يعطى من زكاة ولا كفارة  
شيئا الا شراهم المكاتبين في الزكاة فلم يكاتب ان ياخذ منه ولا يصوم  
غير فرض اذا اضر ذلك الصوم او بالسيده الا باذن سيده وتزيد  
الامة المباحة للسيده بان لا تقوم تحضرته الا باذنه وان لم يضرها  
الصوم ولا يلزمه ان كان غير مكاتب ولا مادونا له في المعاملة  
اقراره بماله في الحال اذا مال له بل يلزم ذمته لبطا ليعتقه  
ولا يستهم له من الغنيمة بل يرضى له ولا ياخذ لقطعة الا على حكم  
غيره بان ياذن له في اخذها نيابة عنه ولا يرضى ولا يرضى كما علم  
من محله ولا يقع كفالة الا باذن سيده لانه اثبات حق عليه  
فاشبهه النكاح ولا يضمن بالدين بل يضمن منه بالقيمة ما يضمن  
الحر بالدين من نفس او غيرها ويضمن منه بما نقص من قيمته ما يضمن



من الحكم بالحكومة وتحمل العاقلة قيمته ولا يتحمل هوديه عن غيره  
 ولا يتحمل عنه بل موجب جنابته بتعلق برقبة وجلده في الزنا وغيره  
 ونعيم على النصف من الحكم في الجرد وبتك امتين ولا يجمع أكثر  
 من امرأتين وطلاقة تثنان كما مر في النكاح وعدة الامة قرآن او  
 شهر ونصف كما مر في المحدث ولا لعان بدينها وبين بيتها كما مر  
 بآيه وبتك حر فوامنة في عقد واحد كما مر في النكاح ولا يقادح  
 ولا مبعض لما مر في الجنابات ويودي به فرض الكفارات اي بعقته  
 عنها ولا أحد قاذفة بل يغزر كما مر في اللعان ولا ينك بنفسه بل لا  
 يدفراذن سيده وتجبر الامة على النكاح كما مر فيه وقسمها على  
 النصف من قسم الحر كما مر في بابه وصداقها لغيرها اي ملك لسيدها  
 ولا يلحق ولدها سيدها حتى يقربوطبها خلافة في النكاح لان  
 فراشه اقوى **باب احكام المبعوض** من ذكر وانثى هو بعضها  
 كالعبد وذلك كالنكاح فلا يستقل به ولا يجمع اكثر من امرأتين  
 وغير ذلك والطلاق فلا يملك المطلقين والعدة فتعقد المبعوضة  
 بقربى او بشهر ونصف والعقوبات ففوقها على النصف من عقوبة  
 الحر ولا تخد قاذفه والشهادة فلا تقبل منه ووجوب البعثة وانعقادها  
 فلا يجب عليه ولا تنعقد به وان وقعت في نوبته والفود فلا يقادح  
 به حر ولا مبعض وان لم تزد حربة القاتل ونفقة الغريب فلا تلزمه  
 كالعبد هذا ما في الاصل واصلم وروى الشيخ ابى حامد والذي في  
 الروضة واصلمها عن السبط الظاهر انها تلزمه لانها كالغرامات ولا  
 خيار للمبعوضة اذا غنق بعضها تحت عيده ولا يش ولا يلزم حج

ولا عمة

ولا يجمع اكثر من امرأتين

النكاح  
 او من قوله هو  
 او اخره

ولا عمة ولا يكون قاضيا ولا وليا ففولي كالنكاح الى آخره في بعضها  
 كالحر وهو انه لا يقادح من فيه رفق هو او ولي من قوله بعد وبتك  
 بالمال غير العتق ان كان موسرا ببعضه الحر وغير ذلك تجوز تغله  
 في نوبته وصحة تصرفه بغير اذن سيده فيهما وصحة وصيته فيا ساعدا  
 الثوريث منه وفي بعضها كالحر كالعبد باعتبارين وهو الملك  
 فيملك ما نطاعه ببعضه الحر دون ما نطاعه بالعبد الخ والارث  
 منه فيورث منه ما جمعه ببعضه الحر دون ما جمعه بغيره وغيرها كالجنابة  
 عليه فيجب بها ما يقابل الحرية بقسطها من الدية وما يقابل الرق بقسطه  
 من القيمة **باب القرعة** وهي ما يان تكسب الاسماء  
 وتخرج على السهام مثلا او بالعكس يان تكسب السهام مثلا وتخرج  
 على الاسماء وهي قد تكون في الاموال وذلك في مسئلتين في القيمة  
 وفي عتق العتق من الملك كما مر في محلهما وقد تكون في غيرهما وذكر  
 في سبع مسائل في ابتداء القسم بين الزوجات وفي السق بواحدة  
 منهن وفي تنازع ولاية نكاح وفي ولاية قود عند الاستواء وفي  
 تنازع عدد في احياء موات ليس معدن او في احياء معدن ظاهر او  
 باطن فهو اعم من نقيضه بالظاهر او في دعوى عن حاكم كما مر  
 في ابوابها **باب احكام الاعمي** هو كالصبر في احكامه الا في  
 مسائل منها انه لا جرم عليه لقوله تعالى ليس به الاعمي جرح اي في ترك  
 الجهاد ولا يجزئ في القبلة لان ادلتها بصيرة وبصره معفو حولا  
 يصح بيعه ولا شراؤه ولا خواتمه مما يعتن فيه الروية كالهبة والرض  
 فيوكل فيها ولا دية في عبيده بل فيهما الحكومة ولا قبل شهادته

تقبل

فصل

١٢



**الا** في خمسة مواضع **في الترجمة والاسماع** التي ترجمت واسماعه كلام  
 الخصم او الشاهد للقاضي لانها تفسر ونقل اللفظ لئلا يحتاج الى عابثة  
 واشارة وذكر الاسماع من زيادتي **وفي ما يثبت بالاستفاضة كالتب**  
 والعنف والموت والنكاح فتعبري بذلك او من اقتصاره على النسب  
**وفي ما يحل قبل العمي** ان كان المشهود له او عليه معروف في الاسم والنسب  
 لحصول العلم بالمشهود عليه **وفي ما قبضه على المقر الى ان يشهد عليه**  
**القاضي** بما سمعه منه من خطوط او عتق او مال الشخص معروف في الاسم  
 والنسب ومنها **انه يكره ان يكون مودنا وحده** لانه من جماعلطي في  
 الوقت فان كان معه بصير تخبر به لم يكره لانها العلة **وانه لا تتركه**  
**جمعة** لتضريح الا ان وجد قايدها متبرعا او ملكا له او باجرة وهو  
**قادر عليها** فعلم انه لو احسن المشي بالعصى لانك من جمعة خلا لا للقاضي  
 حنين **وانه يعتبر في لزوم الحج والعمرة مع وجود الزاد والادوية**  
**وجود قايده** يفقد له ويركبه وينزله متبرعا او ملكا له او باجرة وهو  
 قادر عليها وهو في حقه كالحرم في حق المرأة فيجب استيجاره باجرة مثل  
 وذكر العمرة من زيادتي **وانه لا يثبت ديوان المرتبة في الغزو**  
 اذ لا كفاية فيه **وانه لا يعق العبد الا على الكفاية** لان العمى يحل  
 بالعل **وانه لا حضنة لمن يعمى** ذكر او انثى لانها من قبلة على الخطا وهي  
 من قبلة عتقها وهذا ما او ما اليه الامام وصرح به غيره وذهب  
 الاستوى الى خلافه **وانه تكره ذكاته** لانه قد خطى المذبح **وانه يحرم**  
**صيد به بري وجارحة** وان دله يصير لانه لا يري الصيد فلا يصح  
 ارساله وقولي وجارحة اعم من قوله وكلب **وانه لا يجوز كونه اماما**

اعظم

**اعظم ولا قاضيا** كالشهادة بل او لا يكون ساعيا في الزكاة ولا  
 رعا ولا قاسما ولا يخزي في الغرة **باب حكم الاولاد**  
 من الادميين وغيرهم **ولد الحر وولد المملوك مملوكا** **عابثا**  
 تبعه لهما وخرج من يادتي غالبا مسايل منها ما لو اوصى مالك امه بمائة  
 تحمله فاعتقها وارثه بعد موته وما لو اوصى لامة انها حرة فعتقت  
 منه **وولد المملوك** الحادث بعد ايلادها **يتبعها** في العتق كما في عتق  
 بعد موت السيد **وولد المعلق عتقا بصفته** ولو مدبرة **انتهى**  
**الا ان كانت حاملا عند العقد** او عند وجود الصفقة فينتسب لها  
 وتعتبر بما ذكر لهم ما عدا **وولد المكاتبة** الحادث بعد الكتابة  
 يتبعها رقا وعتقا بالكتابة كولد المستولدة **ولا تنسب عليه للسيد**  
 اذ لم يوجد منه التزام بل للسيد مكانته **وولد الاضيحة** وولد  
**الهدى الواجب** بالنسبة **اضحية** وهدي فليس له اكل شي منه  
 بل يجب التصديق بجميعه كامنه وقيل له اكل جميعه وجري عليه  
 الاصل تبعه لانه حاج واصلة **ولد الاضيحة وحمل البعثة** ادمية او  
 غيرها **يتبعها** فهو مبيع **وبقائه من التهنئة** لانه معلوم **وولد**  
**المرهون والجانبة والموجرة والمعاراة والموصى بها او بمنفعتها**  
**وقد حملت به** في صورتين **بين الوصية وموت الموصي** سواء ولدته  
 قبل الموت ام بعده **والموصى بخدمتها والمهتنة اذا ولدت**  
**قبل القبض لا يتبعها** فيما قام بها لضعفه عن الاستمتاع اما اذا كانت  
 الموصى بها او بمنفعتها حاملا له عند الوصية فانه وصية او حملت  
 به بعد موت الموصي او ولدته الموهوبة بعد القبض وقد حملت

الموهوبة



بعد الهبة فهو هبة فانه يتبعها لحصول الملك فيها للتفائل  
 حينئذ فان كانت الموهوبة حاملا به عند الهبة فهو هبة  
 وذكر الموصي بمنفعتها من زيادتي ونعيرى بما ذكر في الموصي بها  
 او ط مما عبر به **فاب** لو رجع الاب في الموهوبة  
 لا يرجع في الولد الذي حملت به بعد الهبة وولده بعد القبض  
**وولد الموصوبة والمعاراة والمقبوضة ببيع فاستراو بشوا**  
**والمبيعة قبل القبض يتبعها في الضمان** لان وضع اليد عليه  
 تابع لوضع اليد عليها ومحل الضمان في ولد المعارة اذا كان موجودا  
 عند العارئة او حادثا وتمكن من رده فلم يرد **ولو المرتدان**  
**انعقد في الردة وايواه مرتدان مرتد ثبعا لهما والابان**  
 انعقد قبل الردة اوفيهما واحد اصوله مسلم **فسلم**  
 ثبعا والاسلام يجعلوا وذكر هذه من زيادتي ولو كان احدا يوبه  
 مرتدا والآخر كافرا اصليا فكافرا صلى قاله البيهقي **والله اعلم**  
 و

وكان الفراغ من نسخ هذا الشرح المبارك سنة  
 احدى وثلاثين والالف على يد ميكائيل بن الحاج علي بن  
 ميكائيل الطنطاوي الشافعي عمرا لله وللجميع المسلمين  
 بياظرا في كتابي حبر تفروقه اقراء هديت بلا زيب ولا سسطط  
 ان مرسرو فلا تفلح بسيلكي واعذر فلست بمعصوم من الغلط

١٨٤٥  
 فقط مائة وخمسين وثلاثين ورق  
 ٩٠٠  
 لثنا عذرة الادراو

